الموسم الثاني
للانصات المركزي

اجتماعات طالباني في بغداد:مع الشراكة الحقيقية والحكم الرشيد

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 28
الخميس
2022/06/09
No. : 7663

اولويتنا.. توحيد القوى والأطراف السياسية

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- بانوراما محادثات الرئيس بافل جلال طالباني في العاصمة بغداد
- مركز دراسات: زيارة طالباني لبغداد فرصة لمعالجة الانسداد السياسي
- الاتحاد الوطني والديمقراطي يبحثان الانتخابات ودستور الاقليم
- دعم الاتحاد الوطني لغرب كردستان واجب وطني
- رئيس الجمهورية: سنتغلب على العقبات التي تواجه العراق بهمم الخيرين
- الكاظمي: متفقون مع الاقليم حول 90% من المسائل
- مجلس النواب يصوت على قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية
- السفيرة الأمريكية الجديدة: واشنطن تدعم عراقاً مستقراً ومزدهراً وديمقراطياً

قضايا كردستانية

- "كردستان ليست مشاعاً".. القتل عبر التاريخ والدراما

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- موقع العراق من الديمقراطية
- ابتزاز العالم في مجلس النواب العراقي

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- لا محادثات أوروبية لانضمام تركيا مع استبداد بدون ديمقراطية
- نامق تان : 300 عام من جهود التغريب في تركيا على وشك الضياع
- عدنان مزركلي : العلاج الوحيد هو "الطريق الثالث" بقيادة الشعوب الديمقراطي
- غاندي إسكندر : تركيا وفوبيا الشعوب

المرصد السوري و الملف الكردي

- الغزو التركي المُحتمل سيؤثر على استقرار ووحدة الأراضي السورية
- تركيا :لن نسمح بـ«حزام إرهابي» على حدودنا مع سوريا
- باباجان: أردوغان يريد التستر على المشاكل الداخلية باحتلال سوريا
- منظمة حقوقية تتحدث عن «تغيير ديمغرافي» في عفرين شمال سوريا
- آلدار خليل: سيسقط أردوغان، وستفشل مخططات الدولة التركية المحتلة
- حسني محلي: هدف إردوغان في سوريا.. منطقة آمنة إلى الأبد؟
- د.محمد نور الدين : تردّد تركي في سوريا: الخوف من إيران... لا من روسيا!

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- د.عبد المنعم سعيد : اتجاهات "المقايضة" الدولية من الشرق الأوسط إلى أوكرانيا
- د.وحيد عبدالمجيد : أين تدور معركةُ النظام العالمي؟
- علي أنوزلا : عالم مضطرب على أبواب تحولات جديدة
- جوناثان جورنال : نهاية العالم تبدأ في الشرق الأوسط

العدد: 7663... 2022-06-09

الرئيس بافل جلال طالباني يبحث في بغداد سبل حل الانسداد السياسي

الشراكة في الحكم والقرار ستقود البلد إلى الاستقرار

وصل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، يوم الثلاثاء، الى العاصمة بغداد، حيث عقد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات مع الاطراف السياسية لإجراء محادثات بهدف إيجاد حلول ناجعة للمشاكل وحل الانسداد في العملية السياسية وتشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة.

التطورات تتطلب منا الحرص على التوصل إلى حل وطني

وفي مستهل لقاءاته، اجتمع رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني في بغداد مع قادة الإطار التنسيقي.

وجرى خلال الاجتماع الذي حضره عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي درباز كوسرت رسول، وعضو المكتب السياسي خالد شواني، تبادل الآراء حول المعوقات التي تعترض العملية السياسية في العراق وتشكيل الحكومة الجديدة، حيث اتفق المجتمعون على ضرورة الإسراع في تشكيل حكومة خدمية وطنية تكون انعكاسا للواقع السياسي وتطلعات المواطنين.

كما تم التأكيد على ضرورة معالجة المشكلات وفق الدستور، وعد الاجتماع اللجوء إلى الحوار البناء خطوة إيجابية من أجل الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في البلاد.

وقال الرئيس بافل جلال طالباني، إن التطورات والمستجدات تتطلب منا الحرص على الوحدة الوطنية وأن نخطو خطوات فعلية لخدمة المواطنين والاستقرار السياسي ومن أجل التوصل إلى حل وطني.

مع حكومة قادرة على تعزيز دعائم الدولة والحكم الرشيد

واستقبل رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني في منزل الرئيس مام جلال في بغداد الأمين العام لحركة بابليون ريان الكلداني.

وجرى خلال اللقاء الذي حضره عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي درباز كوسرت رسول وعضو المكتب السياسي خالد شواني، تبادل الآراء حول التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية وتوحيد الجهود لحل المشكلات التي تواجه تشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

وشدد الجانبان في الاجتماع على اللجوء إلى الخطوات الدستورية والتوصل إلى اتفاق سياسي في إطار المصلحة العامة بعيدا عن الإقصاء.

وأوضح الرئيس بافل جلال طالباني أن الاتحاد الوطني كما كان دوما، حريص على توحيد القوى والأطراف السياسية ولن يكون جزءا في تشرذم العراقيين وتعطيل العملية السياسية، قائلا: نريد أن نشكل جميعا حكومة خدمية وفاعلة تكون استجابة لمعالجة المشكلات الحالية وقادرة على تعزيز دعائم الدولة والحكم الرشيد.

الشراكة الحقيقية في الحكم والقرار ستقود البلد إلى الاستقرار

من ثم استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني في منزل الرئيس مام جلال في بغداد رئيس تحالف عزم مثنى السامرائي.

وجرى خلال الاجتماع الذي حضره عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي درباز كوسرت رسول وعضو المكتب السياسي خالد شواني، بحث الأوضاع السياسية العامة في البلاد وتوحيد الجهود لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة. كما شدد الجانبان على تكثيف الجهود للتقريب بين الأطراف وتجاوز وضع الانسداد في العراق من أجل المصلحة العامة وحماية الأسس الدستورية.

واكد الرئيس بافل جلال طالباني على إرادة الاتحاد الوطني للوصول إلى تفاهم واتفاق وطني لتشكيل حكومة خدمية قائلا: إن اللجوء إلى شراكة حقيقية في الحكم والقرار السياسي في العراق ضروري لهذه المرحلة وسيقود البلاد إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، وهو رغبة جماهيرية شاملة.

دوركبير ومؤثر في جمع الفرقاء وإنقاذ العراق من الانسداد السياسي

هذا واستقبل رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني في منزل الرئيس مام جلال في بغداد، وفد ممثلي النواب المستقلين في مجلس النواب العراقي.

وأوضح الوفد الضيف خلال الاجتماع الذي حضره عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي درباز كوسرت رسول وعضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني خالد شواني، هدف زيارتهم إلى إقليم كردستان ونتائج لقاءاتهم ومباحثاتهم مع الأطراف في الإقليم والعراق، وكذلك مبادرتهم لتجاوز الأزمات والمعوقات في العملية السياسية في العراق وطالب الوفد بافل جلال طالباني بلعب دور مهم ومؤثر كما كان يفعل الرئيس مام جلال لخلق أرضية مناسبة وملائمة لحل المشكلات واتباع سياسية حكيمة.

وأعلن الوفد أن الرئيس بافل والاتحاد الوطني الكردستاني لهما مكانة كبيرة ومؤثرة في جمع الفرقاء وإنقاذ العراق من وضع الانسداد السياسي.

في المقابل أوضح الرئيس بافل جلال طالباني هدف زيارته إلى بغداد واجتماعاته مع الأطراف السياسية للوفد

الضيف، قائلا: إن هدفنا واضح وإن مساعينا هي من أجل التوصل إلى تفاهم واتفاق وطني لبناء حكومة خدمية تقود العراق إلى بر الأمان.

تسخير الجهود من أجل تشكيل حكومة خدمية

كما اجتمع بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني مع الشيخ قيس الخزعلي الامين العام لعصائب اهل الحق.

في اللقاء، جرى تقييم العملية السياسية ومعوقات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة حيث جدد الجانبان التأكيد على اهمية تسخير الجهود والمساعي من اجل فسح الطريق امام تشكيل حكومة خدمية وضمان الاستقرار.

كما اكد الاجتماع ضرورة تواصل الحوارات والمساعي والعمل المشترك بما يخدم العملية السياسية في العراق.

ضرورة الانتقال بالوضع السياسي الى الافضل بمشاركة القوى الوطنية

وفي ختام سلسلة اللقاءات والمبحاثات، اجتمع وفد الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة الرئيس بافل جلال طالباني، مساء الثلاثاء، مع الاطار التنسيقي وتحالف عزم برئاسة مثنى السامرائي.

وخلال الاجتماع، جرى استعراض الوضع السياسي الراهن وايجاد سبل الحل للانتقال بالوضع نحو الافضل بمشاركة بقية القوى الوطنية الاخرى.

المشاركون في الاجتماع طالبوا الحكومة بضرورة القيام بواجبتها الملقاة على عاتقها ازاء المواطنين وان تبذل الجهود في تحسين الخدمات المقدمة في عموم البلاد.

واتفقت الاطراف المجتمعة على اهمية تنسيق المواقف لمواجهة المخططات التي تهدد استقرار العملية السياسية والتجربة الديمقراطية في البلاد.

كما شدد المجتمعون على ضرورة مواصلة المساعي لتحقيق الاولويات في تشكيل حكومة قوية قادرة على اجراء اصلاحات شاملة في مؤسسات الدولة، وضمان حقوق جميع ابناء الشعب العراقي وفق القانون والدستور.

المتحدث باسم الاتحاد الوطني يوضح الهدف من زيارة الرئيس بافل طالباني الى بغداد

من جهته أكد أمين بابا شيخ عضو المكتب السياسي مسؤول مكتب العلاقات للاتحاد الوطني الكردستاني، ان الهدف من زيارة الرئيس بافل جلال طالباني الى بغداد، هو مناقشة مستجدات الوضع السياسي، وضرورة التواصل الجاد بين الاطراف لانهاء الانسداد السياسي.

ونشر أمين بابا شيخ، عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي « تويتر»: «يكمن الهدف من زيارة رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني الى بغداد، في مناقشة مستجدات الوضع السياسي مع الاطراف السياسية في البلاد، وقد تم التطرق الى تشكيل الحكومة الاتحادية».

واضاف: «اكدنا على ضرورة واهمية التواصل الجاد بين جميع الاطراف لانهاء الانسداد السياسي الذي تعاني منه العملية السياسية في الوقت الراهن، وكذلك الاسراع في تشكيل حكومة تخدم المواطنين، وهي قادرة على حل المشكلات في العراق».

* المرصد

مدير مركز الرفد للإعلام والدراسات الستراتيجية:

زيارة طالباني لبغداد جاءت في وقتها وهي فرصة لمعالجة الانسداد السياسي

أكد الدكتور عباس الجبوري مدير مركز الرفد للإعلام والدراسات الستراتيجية ان غياب الثقة بين القوى السياسية ادى الى حالة الانسداد السياسي، مشددا على انه يمكن ان يكون للاتحاد الوطني الكردستاني ورئيسه بافل جلال طالباني دور في حلحلة الازمة.

وقال الجبوري خلال مشاركته في برنامج شؤون عراقية والذي يبث على شاشة قناة المسرى، ان "الانسداد السياسي جاء نتيجة خلافات عميقة بين الكتل السياسية وعدم وجود الثقة بين القوى السياسية أدى الى حالة الانسداد"، مشددا على انه "لابد ان تكون هناك قوى سياسية فاعلة لها دور في حلحلة الأزمة والمضي بإنتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل الحكومة الجديدة".

ادارة الحكم يجب ان تكون مشتركة ولابد من الاعتماد على القوى التي تملك قدرات شبابية

وأضاف الجبوري "اليوم علينا ان نعتمد على القوى السياسية التي تمتلك فكرا سياسيا وقدرات شبابية، كما انه يجب ان يتحسن السلوك السياسي لعدد من القوى السياسية وأن تمضي الى بناء الدولة وفق مصلحة الشعب العراقي، ولا يمكن لطرف ان يحكم على حساب الأطراف الأخرى فالحكم في العراق يجب ان يكون مشتركا وهذا واقع العراق"، مشددا على انه لا يجب التعويل على قوى خارجية لحل الازمة السياسية الراهنة، بل يجب الاعتماد على القدرات الداخلية.

الاتحاد الوطني له ارث كبير ويلعب دورا مهما في فك الانغلاق الحاصل

وعن دور الاتحاد الوطني الكردستاني في العملية السياسية في ظل الانسداد السياسي، شدد الجبوري على ان الاتحاد الوطني يلعب دورا مهما جدا، فالاتحاد الوطني له إرث تاريخي كبير تمثل في الرئيس مام جلال، مؤكدا انه حين نريد الحديث عن الاتحاد الوطني وإرثه لابد ان نستذكر الرئيس مام جلال وما قام به حين كان رئيسا للعراق وكيف استطاع خلال فترة رئاسته ان يحافظ على الدستور ويحميه ويجمع العراقيين ويكون رئيسا لهم جميعا، مبينا ان العراقيين في كل مكان يعتزون بذلك.

وأضاف الجبوري ان رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني حين يظهر بطاقته الشبابية ويلتقي بالاطراف السياسية المختلفة، معربا عن إعتقاده ان زيارة بافل طالباني الى بغداد واجتماعه بالاطراف السياسية يؤهله لأن يكون لاعبا أساسيا في معالجة الانسداد السياسي، مشددا على ان زيارة بافل طالباني لبغداد لها دور كبير وقد جاءت في وقت مناسب.

لبافل طالباني قدرات وافكار شبابية لادارة الدولة وحواراته تجعل حزبه بيضة القبان

وشدد الجبوري على ان الاتحاد الوطني الكردستاني حزب معروف بمواقفه المشرفة خلال الفترة الماضية وله مقبولية لدى جميع الأطراف حتى لدى قوى التحالف الثلاثي، مؤكدا ان بافل طالباني لديه قدرات وافكار شبابية ورؤية يطرحها لادارة الدولة، وزيارته حتى وان كانت متأخرة إلا أنها فرصة لمعالجة الانسداد السياسي، لافتا الى ان الحوار الذي يجري بافل طالباني يجعل الاتحاد الوطني بيضة القبان بين الكتل السياسية.

المشروع الذي جاء به طالباني مغاير وكل شيء في الاتحاد الوطني ينتمي للعراق

وأضاف الجبوري ان الأهداف والمشروع الذي جاء به الاتحاد الوطني مختلف تماما عما جاءت به القوى الكردستانية، مبينا ان كل شئ في الاتحاد الوطني ينتمي انتماء حقيقيا للوطن فهو عندما يطرح شعار ان الوطن هو الاعلى ويسعى لأن يكون الوطن للجميع فهذا يجعله قريبا من الآخرين، لافتا الى ان الشعب العراقي في الوسط والجنوب تثني على فترة رئاسة مام جلال للجمهورية، مشددا على ضرورة ان يكون للاتحاد الوطني وما يحمله من ارث تركه مام جلال، صوت في العملية السياسية حتى وان لم يحصل على أصوات الناخبين كما قوى أخرى، مشددا على ان السليمانية دائما قريبة من قلوب العراقيين ويتعاطفون معها لانهم يدركون ان السليمانية دائما قريبة من الجميع وبنت علاقاتها بناء على ارث الرئيس مام جلال.

الساعون الى الانفراد السياسي انصدموا بما موجود على ارض الواقع

وعن الخلافات بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية شدد الجبوري على ان البعض يتصور ان هناك خلافا بين الكرد والعرب وهذا المفهوم غير صحيح فالكرد والعرب كشعب متفق على كل شئ هناك بعض السياسات من الجانبين أخفقت في السنوات الماضية وبعض القوى السياسية الكردية والعربية التي كانت تريد ان تنفرد انصدمت بهذا الواقع.

ستراتيجيات الاتحاد الوطني تجعله مختلفا عن الاحزاب الكردستانية الاخرى

وأضاف ان الاتحاد الوطني يختلف عن الأحزاب الكردستانية الأخرى لانه يمتلك ستراتيجيات ورؤى بعيدة الامد على ان العراق هو الامتداد الحقيقي للدولة العراقية، مشددا على انه حين يكون تفكير القيادات بهذا المستوى وينظر للعراق ومحافظاته بهذا الشكل فسيكون مقبولا لدى الجميع.

على القوى السياسية التعاطي بايجابية مع جهود بافل طالباني لحل الازمة السياسية

وتابع الجبوري انه زيارة بافل طالباني الى بغداد ولقائه بالقادة السياسيين مؤشر جيد، مضيفة ان يتمنى من بافل طالباني ان يسعى الى لقاء قيادات التحالف الثلاثي من التيار الصدري والقوى السنية والكردية وألا تقتصر لقاءاته على قادة الاطار التنسيقي وتحالف عزم، ليحاورهم وربما يصل معهم الى حلول لمعالجة الانسداد السياسي، مشددا على ان يفترض على القوى السياسية التعاطي بايجابية مع جهود بافل طالباني لحل الازمة السياسية.

قيادة الاتحاد الوطني الشابة قادرة على تخفيف حدة المشاكل بين الاقليم والمركز

ويرى الجبوري ان جزء من المشكلات بين الاقليم والحكومة الاتحادية ناجم عن عدم الاعتماد على الدستور الذي يضع آلية التعامل بين الجانبين، مشددا على انه حين ذهبت القوى السياسية الى التوافقات وتركوا الدستور جانبا حصل ما حصل، واليوم ليس هناك خلاف عميق بين الجانبين ويمكن للاتحاد الوطني بما يمتلكه من قيادة شابة وافكار ومبادرات وسعي لحل المشكلات ان يخفف من زخم الخلافات بين الاقليم والحكومة الاتحادية.

موافقة الجهات على تمرير قانون الأمن الغذائي دليل انتهاء الازمة

ويضيف الجبوري ان يرى في دور الاتحاد الوطني والمبادرات التي يطرحها انها ستكون عاملا مؤثرا لتخفيف التوتر بين الاطار التنسيقي والتيار الصدري، لافتا الى ان هناك بعض الانفراج بين الجانبين والاتفاق بينهما سيفضي الى وحدة حقيقية للعراق، لافتا الى انه لا الكرد ولا السنة يقبلون باستمرار الخلاف داخل البيت الشيعي، واليوم هناك مبادرات ومن ضمنها ما طرحه بافل طالباني لتقريب وجهات النظر وبدا ذلك واضحة على موافقة القوى السياسية على تمرير قانون الأمن الغذائي في مجلس النواب.

وتابع الجبوري ان هناك اتصالات سرية بين أطراف في التيار الصدري وأخرى في الاطار التنسيقي لم تعلن في الاعلام والغرض منها الاتفاق على شكل ادارة الدولة في المستقبل، مشيرا الى انه خلال الايام المقبلة ستكون هناك قرارات حاسمة، مشددا على الحاجة الى المزيد من الحوار للمضي قدما وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة لخدمة أبناء الشعب العراقي.

*المسرى

الاتحاد الوطني والديمقراطي يبحثان الانتخابات ودستور الاقليم

عقد وفدا الاتحاد الوطني الكردستاني، والديمقراطي الكردستاني، الثلاثاء، في مبنى مؤسسة الانتخابات التابعة للديمقراطي في اربيل، اجتماعا بحثا خلاله مسألة الدستور والانتخابات المقبلة لبرلمان كردستان.

وتألف وفد الاتحاد الوطني الكردستاني من رزكار علي عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي، رزكار حاج حمه مسؤول مكتب الانتخابات، زياد جبار رئيس كتلة الاتحاد الوطني في برلمان كردستان ولقمان وردي نائب رئيس الكتلة وعلي شواني عضو مكتب الانتخابات في الاتحاد الوطني.

فيما تألف وفد الديمقراطي الكردستاني، من ريبوار يلدا عضو المكتب السياسي، خسرو كوران مسؤول مؤسسة الانتخابات، وزانا ملا خالد رئيس كتلة الديمقراطي في برلمان كردستان.

وصدر عقب الاجتماع بيان جاء فيه:

عقد يوم ٢٠٢٢/٦/٧ اجتماع مشترك بين وفدي الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني في اربيل لاجراء الحوارات حول مسألة الدستور وانتخابات برلمان كردستان كمسألتين وطنيتين.

١-اتفقت رؤى الجانبين على ضرورة اعادة كتابة دستور اقليم كردستان ومن اجلها من الضروري البدء بالاستعدادات القانونية.

٢-مسألة انتخابات برلمان كردستان ومفوضية الانتخابات كمسألتين وطنيتين مهمتين، بحاجة الى المزيد من الحوار والتوافق بين جميع الاطراف السياسية للتوصل الى اتفاق شامل.

٣-تم الاتفاق على استمرار الاجتماعات بين الجانبين.

PUKmedia

دعم الاتحاد الوطني لغرب كردستان واجب وطني

اكد أمين بابا شيخ عضو المكتب السياسي مسؤول مكتب العلاقات للاتحاد الوطني الكردستاني يوم الاربعاء، ان دعم الاتحاد الوطني الكردستاني للكرد في غرب كردستان واجب وطني.

مؤكدا خلال لقائه وفد الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا برئاسة علي شمدين،ان الاتحاد الوطني على استعداد لتوفير جميع الدعم لحل الازمات في سوريا والحصول على حقوق شعبنا بغرب كردستان عن طريق الحوار والتفاوض.

وبحث الجانبان مستجدات الاوضاع في المنطقة وغرب كردستان خاصة، والعلاقات بين الجانبين، واكدا ضرورة مواصلة الجهود الدبلوماسية للكرد في سوريا وتفعيل لغة الحوار بشكل اكبر لترسيخ السلام وإبعاد المخاطر.

وثمن علي شمدين مسؤول العلاقات الكردستانية للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، جهود الاتحاد الوطني الكردستاني في دعم غرب كردستان قائلا: ان استقرار اقليم كردستان وتقوية العلاقات بين اقليم كردستان وبغداد يؤثران على الاوضاع في غربي كردستان.

رئيس الجمهورية: سنتغلب على العقبات التي تواجه العراق بهمم الخيرين

روداو

أكد رئيس جمهورية العراق الدكتور برهم صالح، أن الوضع في إقليم كردستان والعراق تشوبه عقبات وتجاذبات كثيرة سنتغلب عليها بهمم الخيرين والمخلصين الحريصين في هذا الوطن والمجتمع.

وخلال مراسم تخرج الدورة الـ١١ لطلبة الجامعة الأمريكية في السليمانية، التي جرت الأربعاء ألقى رئيس جمهورية العراق قال فيها: «أؤكد لكم أن الوضع الحالي عندنا في إقليم كردستان وحتى في العراق تشوبه عقبات وتجاذبات كثيرة، تثير قلق غالبيتنا، وسنتغلب بهمم الخيرين والمخلصين الحريصين في هذا الوطن والمجتمع على هذه العقبات».

وأشار برهم صالح في كلمته إلى أن «علينا هنا أن نتحدث بتقدير وامتنان لامتناهيين عن دور مام جلال... الذي كان داعماً ومتعاوناً دائماً معنا، وكان كاك نيجيرفان الحاضر معنا هنا، بحق مساعداً وداعماً لي من اليوم الأول، وساند مجلس الجامعة ليصبح هذا المركز حقيقة كبيرة».

وفي جانب آخر من كلمته، أشار إلى أن الجامعة الأمريكية في السليمانية أصبحت اليوم مركزاً مرموقاً وعلامة مهمة في الحياة الثقافية وتنشئة الأجيال القادمة. وأوضح: «أريد أن أجدد التأكيد على أن هذه الجامعة جامعة عامة، وليست جامعة قطاع خاص ولا ملكاً لأحد، ولا يذهب ريعها لأحد. هي فقط تقدم خدماتها للطلبة، وهي حسب قانونها وقف عمومي لخدمة الطلبة وملكية عامة لتستمر في عملها في هذا الاتجاه».

اتخذنا خطوات وسنواصلها لحين إخراج العراق من وضعه الحالي

من جهته أكد رئيس إقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني «اتخذنا الخطوات باتجاه حل أوضاع البلد، وسنواصل خطواتنا لحين بلوغ حل يُخرج العراق من الوضع الذي يمر به»، مشيراً إلى ان حل مشاكل البلد وإنهاء الركود والانسداد السياسي، يكمن في أيدي أصحاب القرار في البلد وفي تنفيذ الدستور»، داعياً الأطراف السياسية العراقية جميعاً إلى محاولة «حل مشاكل البلد على أساس الدستور وعلى مبدأ سيادة القانون».

وقال نيجيرفان بارزاني في كلمته خلال مراسم حفل تخرج الدورة ١١ لطلبة الجامعة الأمريكية في السليمانية: «أهنئ مؤسس الجامعة الأمريكية في السليمانية، صديقي وأخي العزيز د. برهم صالح رئيس جمهورية العراق الذي يعمل دائماً من أجل تطوير هذه الجامعة المهمة كردستانياً وعراقياً».

وأكد نيجيرفان بارزاني لخريجي الجامعة الأمريكية أن «اليوم هو بداية لمرحلة مهمة وجديدة في حياتكم، ويمثل المدخل إلى مرحلة الحياة العملية وميادين العمل، وتستطيعون أن تباشروا من اليوم بناء مستقبل مهم لكم ولبلدكم، لذلك لا تضيعوا أي فرصة عمل تتاح لكم، وكونوا بناة عالم جديد تريدونه أنتم».

ونوه إلى أنه «من دواعي الارتياح أنني أرى نسباً متوازنة من الشباب والشابات وهذا يشير إلى أن الجنسين سيشاركان معاً في بناء مستقبل هذا البلد، ومن المهم جداً أن تعملوا على بث التفاؤل والحماسة لمستقبل أفضل لكل شعب كردستان والعراق، وينبغي أن يكون هدفكم الأول تحسين حياتكم وتحسين الحياة في بلدنا، فقد تعترض سبيلكم صعوبات وعقبات، لكن عليكم أن لا تستسلموا والنجاح حليفكم بالتأكيد، فأنتم تعرفون الطرق العلمية لإحداث التغيير، احملوا المحبة والتشارك الذي تعلمتموه هنا إلى كل أنحاء العراق، ومعاً تستطيعون العمل على توسيع مديات الحقوق والحريات».

نيجيرفان بارزاني شدد على ضرورة أن «تجعلوا من صنع القرار على أساس التعايش والعلم ثقافة، ومن الضروري جداً أن يكون للجامعات دور أكبر وأن تختلط أكثر بالمجتمع الكردستاني، كونوا قوة تقضي على المشاكل، وكونوا مشاركاً رئيساً في بناء حياة جديدة فالطريق الوحيد لتحقيق التعايش على الصعيد السياسي في العراق وإقليم كردستان، يتمثل في قبول الآخر والأخذ بالآخر، وإبداء المرونة تجاه الآخر».

وفي كلمته أكد رئيس إقليم كردستان للخريجين أن «حل مشاكل البلد وإنهاء الركود والانسداد السياسي الذي يخيّم على البلد، يكمن في أيدي أصحاب القرار في البلد، لكن الخطوة الأولى للحل تتمثل في الإرادة والرغبة في الحل، ولو تقدم كل واحد منّا خطوة عملية باتجاه الحل، سنلتقي عند الكثير من النقاط المشتركة وسينتهي هذا الوضع الذي يعانيه البلد»، متابعاً «نحن الآن في حاضر مشترك، ومصيرنا مترابط في إطار حدود العراق، فالعراق الجديد الاتحادي بنظامه البرلماني الديمقراطي، تحقق بمشاركة من الجميع، لكن الشرط المسبق لبقاء العراق وتقدمه هو حماية وترسيخ حقوق جميع المكونات». واشار إلى أن «الحل لمشاكل العراق يكمن في تنفيذ الدستور الدائم، ومطالبنا في العراق الاتحادي دستورية»، داعياً الأطراف السياسية العراقية جميعاً إلى محاولة «حل مشاكل البلد على أساس الدستور وعلى مبدأ سيادة القانون».

رئيس إقليم كردستان أكد انهم «مستعدون لتقديم كل المساعدة ولدينا الإرادة وقد اتخذنا الخطوات باتجاه حل أوضاع البلد، وسنواصل خطواتنا لحين بلوغ حل يُخرج العراق من الوضع الذي يمر به».

الانسداد السياسي أثر على أداء الحكومة

الكاظمي: متفقون مع الاقليم حول 90% من المسائل

المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء

أكد رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، أن المحادثات مع حكومة اقليم كردستان متواصلة، فيما أعلن أنه «توصلنا الى اتفاق وحلول حول ٩٠٪ من المسائل، وهناك وجهات نظر متباينة بشأن الـ١٠٪ المتبقية، وإن شاء الله سنجد لها حلولا قريبا».

وخلال مؤتمر صحفي عقده الثلاثاء، بعد جلسة مجلس الوزراء العراقي، قال الكاظمي: من الطبيعي أن تكون هناك وجهات نظر متباينة بين الاقليم والحكومة الاتحادية خلال المحادثات فيما بينهما، مشيرا الى أن حكومته ملتزمة بقرارات المحكمة التحادية العليا، التي هي أعلى جهة قضائية في البلد.

وأضاف الكاظمي: «المطلوب حاليا من حكومتي الاقليم وبغداد هو الجلوس معا والتفاوض لإيجاد حلول واقعية تصب في مصلحة جميع الأطراف».

وأعلن رئيس الوزراء القبض على ٥ من كبار الموظفين متهمين بتسريب الأسئلة، وفيما أكد أن الانسداد السياسي أثر على أداء الحكومة، تطرق للملف المالي مشيراً إلى ارتفاع احتياطيات البنك المركزي.

وقال الكاظمي، إن «تسريب الاسئلة شيء معيب في بلد هو منبع الكلمة وتم القبض على ٥ من كبار الموظفين متهمين بتسريبها والهدف كان خلق بلبلة». وأضاف «نحتاج الى تغيير المناهج العلمية في الشكل والمضمون لمواكبة التطور».

وأشار رئيس الوزراء متحدثاً عن الوضع المالي، إلى أن «رواتب الموظفين والمتقاعدين والمنافع وغيرها تبلغ خمسة مليارات دولار وهناك مليارا دولار مصاريف تشغيلية ليصبح المبلغ الاجمالي الشهري ٧ مليارات دولار وسنوياً ٨٤ مليار دولار». ولفت إلى أنه «خلال عامين من عمر الحكومة كان احتياطي البنك المركزي أقل من ٥٠ مليار دولار والآن وصل إلى ٧٦ مليار دولار، وسيصل إلى ٩٠ مليار دولار نهاية العام الحالي». وأكد أن «الحكومة أتت في ظروف صعبة جدا بعد تظاهرات تشرين والشباب كان يطالب بالإصلاح السياسي مع انهيار أسعار النفط ودخول جائحة كورونا»، مؤكداً أن «قبوله التكليف كان من أجل عيون العراقيين وأسسنا لانتخابات نزيهة».

وحذر من أن «الانسداد السياسي يؤثر على أداء الحكومة، وهناك من يحاول تحميلها فشل الأخرين، وعمرها سنتان فقط ولا تتحمل فشل ١٧ سنة»، موضحا أن حكومته نجحت في كثير من المشاريع والبعض منها يحتاج إلى وقت».

وعن ملف الطاقة قال الكاظمي، إن «الكهرباء كانت تدار بطريقة عبثية وكل ديون الغاز الإيراني في الحكومات السابقة، والحكومة الحالية لم تستدن وإنما سددت البعض منها، ونعمل على الربط الكهربائي مع دول الجوار».

وكشف كذلك عن عزم الحكومة وضع الحجر الأساس لـ (١٠٠٠) مدرسة ضمن الاتفاقية الصينية.

وفي ملف الأمن الغذائي أوضح الكاظمي «نحتاج لقانون الأمن الغذائي لدعم بعض الشرائح والملفات وهو لا يغني عن الموازنة، ولدينا مبالغ جيدة من الفائض النفطي ولكننا بحاجة إلى قانون لصرف تلك الأموال». وأكد أن «الحكومة أصدرت قبل ٣ أشهر قرارات لضبط أسعار المواد الغذائية ونتابع السوق للمحافظة على الأسعار ونحذر المتلاعبين بها».

وعن العلاقات الخارجية ودور العراق الإقليمي أشار الكاظمي إلى أن «العراق لعب دوراً مهماً في تقريب وجهات النظر بين الدول الأقليمية من خلال استضافة الحوار بين السعودية وإيران وهنالك تقدم في العلاقات».

وفي ملف الأمن أكد رئيس الوزراء أنه «يوميا لدينا عمليات أمنية للقضاء على الإرهابيين، والوضع الامني على الحدود العراقية – السورية جيد وتحقق إنجاز جزء كبير من السياج الأمني على الحدود»، منوها بأن هنالك من يحاول المتاجرة بالملف الأمني».

وبخصوص جلسة مجلس الوزراء، أوضح الكاظمي أن «المجلس ناقش ملف الصحة من خلال استضافة وكيل الوزارة وقدم تقريراً عن الحمى النزفية وجدري القردة وناقش أيضا نقص الطاقة الكهربائية وقرر المجلس تزويد المحافظات بالوقود وتجهيز الكاز للمولدات الأهلية». وأشار إلى أن «اجتماع مجلس الوزراء ناقش كذلك دعم القطاع السياحي من خلال ورقة قدمتها وزارة الثقافة والسياحة».

جلسة مجلس الوزراء

وترأس رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الثلاثاء، الجلسة الاعتيادية الحادية والعشرين لمجلس الوزراء، تم خلالها مناقشة الأوضاع العامة في البلاد، وبحث الملفات الهامة في مختلف المجالات.

وتداول مجلس الوزراء الأزمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن الحرب الروسية الاوكرانية، والاطلاع على سير تنفيذ الاجراءات التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من انعكاساتها واثارها على العراق.

مجلس الوزراء وضمن متابعته للوضع الصحي استضاف المكلف بإدارة وزارة الصحة لتقديم تقرير عن الإجراءات المتخذة بخصوص الحمى النزفية والأمراض الأخرى مثل جدري القردة وداء الكلب والوقاية من هذه الأمراض،

تعزيز العلاقات العراقية البريطانية

واستقبل رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الأربعاء، سفير المملكة المتحدة في العراق مارك براسيون ريتشاردسون والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء التباحث في العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، وبحث سير التعاون الثنائي في مجال الحرب على الإرهاب ومكافحة فلول داعش الإرهابية.

وشهد اللقاء أيضاً التباحث في جهود الحكومة البريطانية لدعم العراق، وتعضيد مساعي الحكومة العراقية في الإصلاح الاقتصادي، والتنمية المستدامة على الساحة الدولية.

التعاون مع حلف (الناتو) لتدريب القوات العراقية

كما استقبل رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي الأربعاء، القائد الجديد لبعثة حلف شمال الأطلسي (الناتو) للاستشارة والتدريب في العراق الجنرال جيوفاني إيانوتشي، والوفد المرافق له.

وناقش اللقاء عمل بعثة حلف الناتو في العراق، والسبل الكفيلة لتطويره وتجاوز اية مصاعب قد تواجهه.

وأكد السيد الكاظمي على أهمية تعزيز التعاون مع حلف الناتو في مجال تدريب القوات الأمنية العراقية، وتطوير كفاءتها على المستوى المؤسساتي، ورفع مهارات الأداء لأفراد القوات الأمنية.

من جانبه بين رئيس بعثة حلف الناتو أهمية العلاقة مع العراق؛ كونه بلداً محورياً في المنطقة والعالم، وأن استقراره سينعكس إيجاباً على الاستقرارين الإقليمي والدولي، مثمنا الدور الذي تقوم به الحكومة العراقية في هذا الاطار.

وأشار إيانوتشي إلى استعداد بعثته للعمل على وفق أولويات الحكومة العراقية في مجال التدريب، وبناء القدرات الأمنية.

«العراق يولي أهمية كبيرة للشراكة مع فرنسا»

واستقبل رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الأربعاء، وفد مجلس الشيوخ الفرنسي برئاسة نيكول دورانتون، عضو المجلس ورئيسة مجموعة الصداقة العراقية الفرنسية.

وشهد اللقاء مناقشة تعزيز العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، ومناقشة جهود الحكومة العراقية في اطلاق سياسات معالجة آثار التغير المناخي، والخطط الحالية للإصلاح الاقتصادي، حيث أشار الوفد إلى دعم فرنسا لهذه التوجهات الإصلاحية في الاقتصاد العراقي.

وبحث اللقاء التعاون العسكري والأمني وأهمية تطوير العمل والتعاون في ملاحقة عمليات تحركات إرهابيي داعش، ومنع الأشخاص الساعين إلى الالتحاق بفلولهم الإرهابية.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن العراق يولي أهمية كبيرة للشراكة مع فرنسا، وتعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية.

وأعربت رئيس وفد مجلس الشيوخ من جانبها، عن أهمية التطوير والتعزيز اللذين شهدته العلاقات العراقية الفرنسية في ظل الحكومة العراقية الحالية، وأشارت إلى أولوية استثمار الزخم الذي أطلقه مؤتمر بغداد للشراكة والتعاون، وضرورة البناء على مقرراته وتوسعتها. وبيّنت رغبة الجانب الفرنسي في مدّ التبادل الثقافي مع العراق وتوسيع تدريس اللغة الفرنسية في المؤسسات التعليمية العراقية، وتطوير التعاون الثنائي في هذا الإطار.

مجلس النواب يصوت على قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية

صوت مجلس النواب في جلسته الحادية عشرة التي عقدت الأربعاء، برئاسة محمد الحلبوسي رئيس المجلس وحضور٢٧٣ نائبا، على مقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

وبحسب بيان صادر عن الدائرة الاعلامية لمجلس النواب، فإن القانون يهدف الى تحقيق الامن الغذائي وتخفيف حد الفقر وتحقيق الاستقرار المالي في ظل التطورات العالمية الطارئة والاستمرار بتقديم الخدمات للمواطنين والارتقاء بالمستوى المعيشي لهم بعد انتهاء نفاذ قانون الموازنة وخلق فرص العمل وتعظيم استفادة العراقيين من موارد الدولة ودفع عجلة التنمية واستئناف العمل بالمشروعات المتوقفة والمتلكئة بسبب عدم التمويل والسير بالمشروعات الجديدة ذات الأهمية.

وقدم الحلبوسي شكره وتقديره للجنة المالية واعضاء مجلس النواب الذين شاركوا وساهموا بتشريع قانون الدعم الطارئ. بعدها تقرر رفع الجلسة.

وكانت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب، قد أعلنت في وقت سابق الاربعاء، انها ستصوت لصالح قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي والتنمية.

وقال هريم كمال آغا رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في تصريح خاص لـ PUKmedia، انه وعلى الرغم من ابداء الكتلة لعدد من الملاحظات حول قانون الدعم الطارئ، الا ان الكتلة ستصوت لصالح القانون. واضاف: نعتقد ان فقرات مشروع القانون تصب في مصلحة جميع شرائح الشعب العراقي، وان جزء من مشروع القانون يدعم المستفيدين من قانون الرعاية الاجتماعية وكذلك ينمش مسروع القانون من القطاع الزراعي.

وتابع، ان مشروع القانون يدعم مسألة انخفاض اسعار المواد الغذائية في الاسواق العراقية وكذلك منح الفلاحين مستحقاتهم المالية بضمنهم فلاحو اقليم كردستان، مشيرا الى ان مشروع القانون يتضمن ايضا تعيين اصحاب الشهادات العليا وتثبيت موظفي العقود و١٥٠ مليار دينار لشراء مستلزمات وادوية مرضى السرطان والثلاسيميا، وايضا استمرار انتاج الطاقة الكهربائية واعمار المناطق المحررة من تنظيم داعش الارهابي والمناطق المستقطعة من الاقليم.

وأكد رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، انه وللاسباب اعلاه الموما اليها واسباب كثيرة اخرى، فأن كتلة الاتحاد الوطني ستصوت على مشروع القانون وستطرح ملاحظاتنا حول مشروع القانون حول الفقرات التي نتصور ان فيها تجاوزات.

من جهته إنتقد نائب عن كتلة الإتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب تجاهل محافظات إقليم كردستان من المبالغ المخصصة لتنمية الأقاليم في مشروع قانون الدعم الطارىء للأمن الغذائي.

وقال كاروان يارويس في بيان الاربعاء إن "مشروع قانون الدعم الطارىء للأمن الغذائي الذي يحظى بدعم التحالف

الثلاثي لا يتضمن أي تخصيصات مالية لإقليم كردستان، مشيرا إلى أن التخصيصات المالية لتمنية الأقاليم من المشروع والتي تبلغ ثمانية ترليونات دينار لا توجد فيها أي مبالغ أو تخصيصات لمحافظات إقليم كردستان، علما أن مبالغ المشروع تعتمد أصلا على الموازنة الإتحادية العامة".

وأوضح يارويس،أنه، بحسب الدستور العراقي فإن الشعب الكردي جزء من العراق لذلك لا يحق أن يصبح الشعب الكردي ضحية الصراعات والخلافات القائمة بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية.

الصدر يقترح تشكيل لجنة رقابية لمنع التلاعب في تطبيق بنود القانون

هذا واقترح زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، تشكيل لجنة برلمانية رقابية لمنع التلاعب والفساد في تطبيق بنود قانون الأمن الغذائي.

وكتب الصدر في تغريدة على تويتر الاربعاء، إنه يعد إقرار البرلمان لقانون الأمن الغذائي انتصاراً آخر لفسطاط الإصلاح، وقد ثبت للجميع قوة البرلمان العراقي التي لم يسبق لها مثيل في السنوات المنصرمة.

واضاف: «لكن القلق كل القلق من تسلط الفاسدين على هذا القانون وتطبيقه، فلا ينبغي التغافل عن ان تواجد الكتلة الصدرية حالياً لا يتعدى البرلمان، ولا وجود لها في التشكيلة الوزارية الحالية.

واقترح الصدر في تغريدته تشكيل لجنة برلمانية رقابية ومن اللجان المتخصصة، وذات الصلة لمنع التلاعب والفساد في تطبيق بنود قانون الأمن الغذائي، وإلا ضاعت لقمة الشعب مرة أخرى».

زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، أكد انه «سوف لن اتهاون في كشف كل من تسول له نفسه التلاعب بقوت الشعب ولقمته».

الزاملي: انتصار لحقوق الفقراء

بدوره أكد النائب الأول لرئيس مجلس النواب حاكم الزاملي، الأربعاء، أن التصويت على قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية انتصار لحقوق الفقراء.

وذكر مكتبه الإعلامي في بيان، أن «الزاملي بارك للشعب العراقي التصويت على قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي»، مؤكدا أن «التصويت على القانون إنجاز كبير وانتصار لحقوق الفقراء والشرائح الهشة وغيرها، مؤكدا متابعته مع الجهات واللجان المعنية لآلية صرف المبالغ المرصودة ضمن القانون لضمان وصولها الى مستحقيها». وأضاف، أن «اكبر تحد واجهه مجلس النواب خلال الفترة الماضية كان يتمثل في توفير متطلبات وحاجة الناس، وقد حرص المجلس على تمرير قانون «الأمن الغذائي» بهدف دعم الشرائح الفقيرة من خلال توفير تخصيصات البطاقة التموينية، وزيادة رواتب الرعاية الاجتماعية لشمول أكبر عدد من المستحقين، اضافة للمبالغ اللازمة لسد احتياجات قطاع الكهرباء، وتكييف وضع المحاضرين، والاداريين، والاجراء، وقراء المقاييس، وحملة الشهادات العليا والخريجين الاوائل، وعقود الكهرباء، والنفط، والوزارات الأخرى، واعادة المفسوخة عقودهم من الأجهزة الأمنية والعسكرية».

وتقدم الزاملي، بالشكر لجميع النواب الذي شاركوا في التصويت على القانون هذا اليوم، مثمنا في الوقت ذاته الجهود الكبيرة التي بذلتها رئاسة وأعضاء اللجنة المالية للخروج بقانون يلبي متطلبات المرحلة الراهنة، مضيفا، أن «المجلس بدورته الحالية ماضٍ وبقوة في اصدار التشريعات التي تصب في خدمة العراق والعراقيين».

* المرصد..فريق الرصد

السفيرة الأمريكية الجديدة:

واشنطن تدعم عراقاً مستقراً ومزدهراً وديمقراطياً

حددت سفيرة واشنطن الجديدة لدى العراق إلينا رومانوفسكي، أولى المهام التي ستؤديها في العراق.

واوضحت صحيفة «ذا ناشيونال» الأمريكية، ان «رومانوفسكي أدت اليمين القانونية الثلاثاء، تمهيداً لتسلم منصبها سفيرة لبلادها في بغداد، فيما بينت السفيرة الجديدة أن العراق يظل اولوية في السياسة الخارجية الامريكية و»حجر الزاوية» للاستقرار الإقليمي».

واضافت في تقرير، ان «السفيرة الأمريكية الجديدة المعينة في العراق إلينا رومانوفسكي، أدت اليمين القانونية إيذاناً بتسلم منصبها، وذلك خلال مراسم أمام نائبة الرئيس الأمريكي كامالا هاريس في واشنطن».

ولفت التقرير إلى أن «رومانوفسكي، تتولى منصبها الجديد في وقت يواجه فيه العراق تحديات أمنية داخلية وخارجية».

وخلال جلسات مناقشة تعيينها في المنصب الجديد في العراق، قالت رومانوفسكي إن «العراق يظل اولوية في السياسة الخارجية الامريكية، وبمثابة حجر الزاوية للاستقرار الإقليمي».

وأضافت رومانوفسكي أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ وقتها، ان «الولايات المتحدة تدعم عراقاً مستقراً ومزدهراً وديمقراطياً يخدم جميع مواطنيه، بما في ذلك المجتمعات الأكثر ضعفاً وتهميشاً»، مبينة أن «تعزيز الجماعات السياسية والاقتصادية وهيئات المجتمع المدني، سيكون من أولوياتها الرئيسية كسفيرة في بغداد».

الباحث حسين جمو :

«كردستان ليست مشاعاً».. القتل عبر التاريخ والدراما

المركز الكردي للدراسات:

تعرض قنوات تركية مسلسلاً جديداً بعنوان «الذئب فقط»، وقد تداولت حسابات كردية على وسائل التواصل الاجتماعي مقاطع من هذا المسلسل بصيغة استنكار للعنجهية التي يتم فيها استعراض أحقية تركيا في احتلال كردستان، بما في ذلك كردستان العراق.

و يظهر شخص تابع للمخابرات التركية في المسلسل داخل قاعة تحقيق أو محاكمة، وفي القاعة صورة كبيرة للزعيم الكردي مسعود بارزاني، و حوارات مصاغة ليكون فيها التركي منتصراً في الحجة رغم ركاكة السيناريو من كافة النواحي.

هذا العمل الدرامي ليس الأول في سلسلة الجهود التركية لتركيب صورة بصرية كثيفة للإبادة والتوسع والاحتلال، القائم والقادم منه. فعلى منصة نتفلكس،

يروي فيلم تركي بعنوان Godspeed سيرة عناصر من الجيش التركي قتل أحدهم خلال مواجهات مع حزب العمال الكردستاني.

والعمل برمّته مبرمج وموجه بأسلوب فج و مكشوف لتبرير الحرب التركية ضد الكرد و ممثليهم في السياسة والكفاح المسلح. على أن من المهم وضع هذه الأعمال الدرامية في سياق متكامل مع برنامج الدولة التركية في التلاعب بالتاريخ.

ما زال التاريخ الكردي، في إطاره السردي، في دائرة القرصنة من جانب المدارس والمؤسسات القومية في الدول المعلنة خلال القرن الماضي على الأرض التي دارت فيها أحداث كان أبطالها شخصيات كردية عبر التاريخ.

الحديث هنا عن تركيا وسوريا وإيران، والعراق حتى عام ٢٠٠٣، من حيث هي دول قائمة على «كتالوغ» مبرمج من زاوية واحدة، مهمتها ليس فقط اختلاق تاريخ قومي، فهذا الاختلاق هو وظيفة أساسية من وظائف الدولة القومية، إنما العدوان الفكري المتمثل في إلغاء «الآخرين» من التاريخ.

وهناك مثال يمكن العودة إليه لاحقاً بتفاصيل أكثر، و هو طريقة تعامل البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام السابق لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومرشح حزب الشعب الجمهوري في انتخابات ٢٠١٤ الرئاسية، في كتابه المترجم إلى العربية على جزأين، وفي أكثر من ثلاثة آلاف صفحة (الدولة العثمانية.. تاريخ وحضارة).

كان من الممكن أن يرد اسم «الكرد» مئات المرات، في سياق الحوادث التي كان لهم دور رئيسي فيها. كان من الأمانة التاريخية على الأقل ذكرها (وليس تمجيدها).

حين لم يكن التاريخ قد أصبح من مهام «الجمهورية»

هذا ما كان يحدث فعلاً حين لم يكن التاريخ قد أصبح من مهام «الجمهورية» بعد عام ١٩٢٣. ولأن كتاب أكمل الدين تم تأليفه في عهد الجمهورية، مثله مثل آلاف الكتب غيره، فإنه حين يتحدث عن اللغات التي أثرت وتأثرت بالعثمانية، على سبيل المثال، يذكر كل لغات المنطقة؛ العربية والفارسية والبلقانية والروسية والجورجية واللاظية والأرمنية، لكنه لا يذكر الكردية، وهي أقرب اللغات جغرافياً، والأكثر احتكاكاً بالتركية جهة الأناضول، لدرجة أن الفنون التركية والكردية قد تداخلت بشكل كبير في نمطي الموسيقا والغناء.

> **نزعة الإلغاء الجماعي للكرد تم تأسيسه أولا على إلغاء الكرد من التاريخ**

هذا الاحتيال الواعي ينطبق على المؤرخ الأكثر شهرة أيضاً، خليل إينالجيك، حيث أن مؤرخاً مطلعاً على كنوز الأرشيف العثماني مثله لا تغيب عنه وثائق أدوار الكرد في الدولة العثمانية، لكنه بالكاد ذكرهم في إطار «القبائل الكردية».

مرّ إينالجيك على حرب جالديران عام ١٥١٤ وكأنها معركة تركية خالصة، وينتقي ما شاء من كتاب أوليا جلبي (سياحتنامة) الذي تم فيه أول تفصيل للجغرافيا البشرية لكردستان، وبشكل أفضل من كتاب الشرفنامة لشرف خان بدليسي الذي اهتم بالطبقة الكردية الحاكمة، على عكس جلبي الذي وثّق جوانب غزيرة من

الحياة الاجتماعية والثقافية في كردستان.

لا يقتبس إينياليجك، وأكمل الدين إحسان أوغلو، والمؤرخ يلماز أوزتونا، من سياحتنامة جلبي شيئاً بخصوص التشاركية الكردية التركية، أو الصدامات بينهما. فقط هناك مناسبة لا يتفادون فيها ذكر الكرد، و هو تعرض الكرد لمجازر منسوبة للأرمن من أجل تبرير الإبادة الأرمنية. إنهم يلتزمون بمنهج الدولة في إعادة صناعة التاريخ حتى لو لم يكونوا جزءاً من مؤسسات الدولة.

في مختبر الدولة القومية الحديثة

بالتالي، التاريخ العام لمنطقة إيران والأناضول وبلاد ما بين النهرين، منقّح في مختبر الدولة القومية الحديثة.

و لعلّ إيران بإرثها الإمبراطوري في التاريخ، الأقل تزويراً في هذا الجانب، لأنها ضمنت السيادة الفارسية في معظم مراحل تاريخ إيران في وقت مبكر، قبل ظهور الدول القومية الحديثة مطلع القرن العشرين، فمهمة السيادة الفارسية أنجزت في وقت مبكر على أيدي مؤرخي العصر العباسي، حتى أن نسخة أبو القاسم الفردوسي (توفي عام ١٠٢٠م) من «الشاهنامة» حذفت فصلاً كاملاً من تاريخ إيران و هو حقبة الدولة الميدية (هناك خلاف على سنة تأسيسها أما انهيارها فكان في ٥٥٠ ق.م).

إن المساهمة الكردية في تاريخ هذه المنطقة ما زالت متناثرة و تائهة، فمن جهة عمدت الدولة القومية الأحادية (تركيا، سوريا، العراق، إيران) على إزاحة الكرد من التاريخ، و في أحسن الأحوال كان يتم تعريب ما لا يستطيعون حذفه، مثل مسألة أصول صلاح الدين الأيوبي.

فحدث أن أحد أمراء بني أيوب ويدعى المعز إسماعيل بن سيف الإسلام ابن أيوب، قد ملك بلاد اليمن، وخطرت له فكرة أن يدعي نسباً قرشياً ليعتلي عرش اليمن كخليفة وليس فقط كملك.

وقد ذكر ابن خلكان في كتابه وفيات الأعيان، نقلاً عن ابن العديم الحلبي، أن المعز إسماعيل: ادّعى نسباً في بني أمية وادعى الخلافة.

وسمعت شيخنا القاضي بهاء الدين، عرف بابن شداد، يحكي عن السلطان صلاح الدين أنه أنكر ذلك وقال: ليس لهذا الأصل أصلاً» (ابن خلكان – وفيات الأعيان – دار صادر، بيروت – ج٧ – ص ١٤١). إلا أن مسألة النسب العربي للعائلة الأيوبية بقيت تظهر بين فينة و أخرى، خاصة حين أصبح التاريخ مادة لكثير من الابتذال على وسائل التواصل الاجتماعي.

> **هذا العمل الدرامي ليس الأول في سلسلة الجهود التركية**

وحقيقة أن العائلة الأيوبية حافظت على سر و لم تبح به طيلة فترة حكمها قرابة قرن، و بعد ذلك.

فقد أخفت العائلة بشكل متعمّد شجرة عائلتها، و معروف أن أطول نسب قد ذكره ابن خلكان الذي تقصى عن شجرة العائلة و زاد اسماً واحداً فقط و هو مروان: «ولقد تتبعتُ نسبتهم كثيراً فلم أجد أحداً ذكر بعد شاذي أباً آخر، حتى إني وقفت على كتب كثيرة بأوقاف وأملاك باسم شيركوه وأيوب، فلم أر فيها سوى شيركوه بن شاذي، وأيوب بن شاذي، لا غير؛ وقال لي بعض كبراء بيتهم: هو شاذي بن مروان» (وفيات الأعيان – ج ٧ – ص١٤٠). فإذا كان من موضوع يصلح مادة جديدة للتاريخ هو تقصي سبب تعمد بني أيوب إيقاف نسبهم عند «شادي» حتى لم

يفصحوا عن اسم مروان، و هو نسب قصير، ومثير للريبة قياساً بالفخر العالي من أمراء بني أيوب لمكانتهم، ومثال ذلك قصيدة نقلها ابن واصل في كتابه «مفرج الكروب في أخبار بني أيوب» ضمن حوادث ٦١٧ هجرية، للملك المنصور محمد بن تقي الدين عُمر بن شاهنشاه الأيوبي، ملك حماة، ومما جاء فيها:

وكل فخر سوى فخري فمختلق ...
زور وقائله ينمى إلى الكذب
أنا الذى لم ينل من ذا الورى أحد ...
ما نلته قط من عجم ومن عرب
سموت فيهم بأصل لا يقاومه ...
أصـل ومـن بعده
بالعلم والأدب

أدوار مفصلية

مـا الـذي يخفيه الملك المنصور في هذه القصيدة؟

ما الأصل الذي يسمو على كل العرب والعجم؟

هل يقصد جده شادي؟!

لم يكشف الأيوبيون من يكونون، و هذا الكتمان ليس بلا سبب. فالعائلة من القبيلة الهدبانية الكردية في أذربيجان حين كانت أذربيجان موطناً لقبائل كردية لعبت أدواراً مفصلية في التاريخ.

و لعل مجرد الشك يقود إلى احتمالات (مجرد احتمالات) أو تساؤلات فيما إذا كانت العائلة الأيوبية امتداداً لعائلة باباك خرمدين (بابك الخرمي) أو من رجال الدين المزدكية أو الزرادشتية.

إنّ أهمية التاريخ في الوضع الكردي الراهن ليست في اختلاق سيرة متماسكة غير منقطعة على امتداد ٢٧٠٠ سنة، رغم أن ذلك ممكن بدون اختلاق حتى، ويحتاج جهوداً ما زالت غير متأهبة لمثل هذا العمل الكبير.

الأهمية تكمن في أن نموذج الدولة القومية المشوهة، المتمثلة في تركيا وسوريا على وجه التحديد، و العراق وإيران تالياً، قائم على أرضية تاريخية لا يوجد فيها أثر حتى لشخص كردي يقول إنه كردي أو عائلته كردية.

في إحدى مناهج الدراسة الجامعية في تركيا، صلاح الدين الأيوبي هو قائد تركي ويقاتل من أجل رفعة الأمة التركية. كذلك هو قائد عربي في التاريخ الرسمي السوري.

لأن الجزء الكردي من التاريخ مستباح، حتى لو كان جزءاً صغيراً من مرحلة تاريخية طويلة، يبقى ممنوعاً من الظهور. و هو تاريخ مـسـتـبـاح مـن كـافـة النواحي، وهذه الاستباحة هـي الـتـي تجعل من باحث سوري يطلق على بلاد الجزيرة التي كانت تاريخياً وحتى قبل مئة عام، خارج تصنيف بلاد العرب، اسم «الجزيرة الشامية».

> **العمل برمته مبرمج وموجه لتبرير الحرب التركية ضد الكرد**

و ما الذي يمنعه؟!

إن نزعة الإلغاء الجماعي للكرد في الوقت الراهن تم تأسيسه أولاً على إلغاء الكرد من التاريخ، حتى الإسهامات المؤقتة التي كانت إقليمية في عهد الدولة المروانية في آمد وميافارقين، وإمبراطورية تعددية في عهد الأسرة الأيوبية، يجري التعامل معها بعقلية الإبـادة. الدولة الحديثة في أذربيجان تتوّج بابك الخرمي بطلاً من الإثنية التركية، ولا تحتفي به لمجرد أنه ابن المكان بل ابن القبيلة، ذلك لأن هذا الجزء من التاريخ مستباح ومشاع، يأخذ منه كل طرف ما يحتاج إليه ويرمي الباقي في سلة الحظر من التداول.

كسرالدولة القومية الأحادية

لذلك، لا يمكن كسر نموذج الدولة القومية الأحادية بدون كسر هذه الحلقة من السطو على التاريخ.

إنّ الأساس القومي للدولة الحديثة في المنطقة يحمل مضمون الدولة اليهودية في الحق التاريخي ، و هذه نقطة افتراق عن نموذج القومية الفرنسية القائمة أكثر على الإرداة المشتركة في العيش ضمن كيان سياسي وكذلك النموذج الألماني القائم على اللغة والأصل المشترك.

والحق التاريخي يأخذ بالتاريخ إلى سطور مستقطعة، و سنوات مستقطعة.

حين تبني الدولة التركية سرديتها على تابعية الموصل وكركوك للقومية التركية فإن هـذا البناء يقوم على استقطاعات منتقاة من التاريخ، كأن يكون حاكم أربيل في فترة تاريخية ما من التركمان، على غرار القائد البارز مظفر الدين كوكبري (توفي عام ١٢٣٢ م)، حيث تسكت الرواية التركية أنه كان والياً من ولاة الأيوبيين ولم يكن صاحب دولة مستقلة.

كذلك يقومون بالخلط بين التابعية السياسية لولايتي الموصل وحلب للدولة العثمانية أواخر أيامها، وبين تلفيق تاريخ إثني تركي للولايتين. الدولة التركية تفعل ذلك بسهولة وبدون حرج، لأن التاريخ مستباح لها، و لأن استباحة التاريخ مشروعها و مشروعة لها.

بعد أن يتم اختلاق التاريخ وفق هذا المنهج يجد الكردي نفسه أمام السؤال الأصعب: أين أنتم في التاريخ؟

لذلك، من غير الممكن التأسيس لتعايش حقيقي في المنطقة، الآن ومستقبلاً، و التسليم بالتعددية القومية في حيز جغرافي متداخل بين القوميات والقبائل والأديان، بدون انتزاع هذه الورقة من مصانع الإبادة السياسية المتمثلة في الدول القائمة، وعلى رأسها الدولة التركية.

ليس الغرض من إعادة كتابة التاريخ إيجاد موقع للكرد بحد ذاته، إنما خلق ثغرات قوية في الروايات المؤسسة للإبادة والإلغاء والأحادية المتطرفة.

إن مقارنة أي دراسة تاريخية، سردية أو تحليلة، جرى تأليفها في عهد الجمهورية، ومقارنتها بأي نسخة من نسخ التاريخ في الدولة العثمانية، مثل تاريخ بجوي أفندي، فإن ما قد يفهمه قارئ يريد المقارنة بين العناصر الاجتماعية في الحقبتين، العثمانية والجمهورية، أنّـه كان هـنـاك شـعـب اسمه «الكرد» وقد اختفى من التاريخ على نحو مفاجئ و بـدون تفسير، مثل اختفاء كائنات عملاقة خلال دورات التحول المناخي العنيف لكوكب الأرض.

> **عمدت الدولة القومية الأحادية على إزاحة الكرد من التاريخ**

أحياناً يكون التفسير الأكاديمي الخارجي (الأوروبي تحديداً) ملتزماً بالنص الرسمي أكثر من اللازم. فمَنْ هو الأكاديمي الذي سيقتنع أن الجمهورية التركية لم تترجم أي نسخة كاملة من «سياحتنامة» أوليا جلبي، والأجزاء التي تمت ترجمتها منقّحة بحيث يظهر فيه الكرد شعباً لم يكن موجوداً في ذلك الحين؛ لا حضور له، ولا تفاعل مع الأحداث، ولا موقف مما يجري حوله؟

لقد أتـاح الانتقال من الأبجدية العثمانية إلى اللاتينية، ممارسة الجمهورية أكبر عملية تصفية معرفية وتاريخية.

لقد تم تركيب تاريخ جديد ملفّق، وهذا التلفيق هو الأساس البحثي لمئات الدراسات الأكاديمية في يومنا الحاضر.

لم يتوقف الأمر على الكتب فقط

لم يتوقف الأمر على الكتب فقط. هناك مواقع عديدة لأرشيف الصحافة العثمانية. أهمها أرشيف جامعة مرمرة (Özel Arşiv Koleksiyonlar1) وأرشيف جامعة اسطنبول (Sehir University e-arsiv)، وغيرهما.

في هذا الأرشيف لم يعثر فريق «المركز الكردي للدراسات» على أي نسخة من أي صحيفة صدرت في اليومين التاليين لصدور «الميثاق الملي» بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٢٠.

ولا أي صحيفة صدرت في الأيام الأولى من إقرار وثيقة مؤتمري أرضروم وسيواس في في ٢٣ تموز، و ١١ أيلول، على التوالي.

لأن الشهادات الكردية في تلك الحقبة حول الوثائق تتحدث عن كردستان بالاسم، وعن الحكم الذاتي لكردستان.

كذلك ليست هناك أي صحف معروضة في هذه المصادر في التواريخ المتعلقة بالمناقشات الكردية في البرلمان الأخير العثماني والبرلمان الأول تحت مسمى «الجمعية الوطنية الكبرى» عام ١٩٢٠.

قد لا يكون هذا الرصد مقنعاً للعديد من القرّاء غير الكرد ممن يتبعون مناهج تنظر إلى الدولة – أي دولة – على أنها في النهاية «كيان عاقل» و «لا يشغل نفسه بإخفاء هذه الأمور».

حقيقة إن أي دولة أحادية الهوية وظيفتها الأولى هي إعادة ترتيب الحقائق و الأكاذيب.

غير أنّ الخلاصة الموجهة إلى الكرد، أن «الجمهورية» قد قررت منذ تأسيسها إزالة شعب كامل، هو الشعب الكردي، بعد إزالة الأرمن من الوجود، لكن لم يسعفها الظرف بشكل دائم لتنفيذ هذه المهمة على نحو حاسم، لذلك تقوم بذلك على دفعات، وبدون أن يكون الأسلوب دموياً على الدوام. إنه نظام سياسي مصمم لخلق تلك الفكرة التي ألهمت الجيش الامريكي على تغيير سياساته في محافظة الأنبار العراقية، وهي تأثير البكتيريا الصديقة في إزاحة البكتيريا الضارة أو تقزيمها.

لقد سبقت الجمهورية إلى تطبيق هذه الفكرة قبل عقود طويلة، حين وضعت آليات ممولة ومسلحة لخلق شريحة كردية تنكر نفسها بنفسها بدءاً من انقلاب عام ١٩٦٠ ، ثم دعم هذه الشريحة بكل قوة، وفتح أبواب الجمهورية أمامها، كأتراك صالحين، ساخرين من «السذاجة الكردية».

> **الجزء الكردي من التاريخ مستباح، حتى لو كان جزءا صغيرا من مرحلة تاريخية طويلة**

قد يُنظر إلى هذا الفعل أنه أمر بسيط للغاية ولا يستحق التوقف عنده.

ماذا يعني إغفاله اسم «الكرد» في كتاب ما، إلا في حالات نادرة تم تطرق فيها إليهم، بعضها حين تكون جريمة ما حاضرة وارتكبها بعض من الكرد؟

إن هذا التجاهل منهجي، وليس غفلة. إنه بالضبط إبادة أكاديمية. توجيهات الدولة التركية تغلغلت في صفوف معظم أكاديميي تركيا، والكثير من أصدقائهم غير الترك.

إن ما تعرض له الكرد على صفحات الأكاديميا الرسمية، سواء التركية أو تلك الأكاديميا التي تلتزم

بتوجيهات المكتب الثقافي في الاستخبارات التركية، إبادة مكمّلة لإجراءات إلغاء الكيان الروحي للفرد والمجتمع في عموما كردستان.

القاعدة بسيطة:

«اكتب وكأن لا وجود للكرد». حين تتم الكتابة وفق هذه القاعدة، فإنه يمكن للباحث الأكاديمي حتى شتم الجمهورية وانتقاد كل ما فيها، الجيش والبرلمان والاستخبارات والأحزاب.

سيكون كاتباً حراً، إلى حد كبير، إذا التزم بهذا المنهج.

هل هذا التصور مبالغة؟

يكفي إلقاء نظرة على ما الذي يحرك السياسة الخارجية التركية برمّتها هذه الأيام؟

لا شيء سوى الكرد، من توسيع حلف الناتو إلى ملاحقة برلمانية من أصل كردي في السويد.

اليوم حركة الترجمة من الأبجدية العثمانية إلى التركية اللاتينية ليست فقط نادرة، بل تخضع لمراجعات أمنية على مستوى رفيع، لإزالة كل ما يتعلق بحضور الكرد وكردستان.

لذلك، فإن التاريخ الكردي قبل الجمهورية، غني، مليء بالأحداث، وكذلك الأخطاء السياسية، ولا تخلو من جرائم مروعة أيضاً في سياق الحروب الأهلية والتوترات الاجتماعية في مرحلة انحلال العثمانية.

التاريخ الحقيقي لكردستان سجين الأبجدية العثمانية.

وقد جرت محاولات محدودة مهمة، بجهود فردية، من قبل العديد من الباحثين والمترجمين الكرد، لنقل جزء من هذا الأرشيف إلى الكردية، غير أن الجزء الأكبر يبقى حبيس الأرشيف. وقد يكون متاحاً الآن للاطلاع الفردي، وقد يتمكن باحث أو عدة باحثين، من الاطلاع على بعض الوثائق وكتابة شيء ما، غير أن سنّة المعرفة في الجمهورية، أن هذه الإمكانية ستصبح مستحيلة حين يشعر مكتب الثقافة الأمني، أن الجهود أصبحت منظمة ومؤسساتية.

إنّ ضربة البداية تحدد، إلى حد كبير، وجهة بناء الشخصية السياسية. حين تكون سردية البداية تحت هيمنة التضليل والتحريف، فإنّ هذا التضليل المدبّر، في أغلبه، من جانب كيانات الدول الأحادية، وموظفيها وأكاديمييها، قد تم تصميمه للتشويش على خيارات الحاضر.

> **لا يمكن كسر نموذج الدولة القومية الأحادية بدون كسر حلقة السطو على التاريخ**

إن ضربة البداية في الإبادة مثقلة بالدم والتخطيط الإجرامي، لإيصال هذا الشعب إلى أن يتخذ خيارات إما تفوق طاقته (مثل الدعوات إلى تفكيك تركيا)، ليسهل على الدولة القضاء عليه سريعاً، أو يصبح جزءاً من دولة الاحتلال، في مسعى لإبعاده عن الخيارات الأكثر إيلاماً في تفكيك الدولة الأحادية.

*المركز الكردي للدراسات، مؤسسة بحثية مستقلة وغير ربحية، وهو متخصص في البحث في الشؤون السياسية المحلية، الإقليمية والدولية. يهدف من جميع نشاطاته إلى تعزيز المعرفة، السلم والتعايش، وإلى تشجيع التفكير والتحليل الجديدان في التحديات التي تواجهها مجتمعاتنا حاضرا ومستقبلا

موقع العراق من الديمقراطية

*ar.Qantara.de

تقرير: كاثرين شير: بعد بضعة أيام سيحطم العراق رقما قياسيا، لكن ليس في مجال يمكن لساسة البلد الفخر به، بل إن العراق سيدخل ٢٠٠ يوما من دون حكومة جديدة، بعد إجراء الانتخابات في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ وبعد التصديق على نتائجها في شهر كانون الأول/ ديسمبر. الرقم القياسي العالمي صعب تحطيمه فهو باسم بلجيكا التي بقيت مرة من المرات من دون حكومة جديدة بعد انتخابات تشريعية لمدة بلغت أكثر من ٥٠٠ يوم، إلا أن الرقم القياسي العراقي كان في عام ٢٠١٠، حين مرت ٢٠٨ أيام إلى أن تشكلت حكومة جديدة.

لماذا التأخير؟

الفائز بالانتخابات هو تحالف «سائرون» بقيادة مقتدى الصدر، الذي أثار جدلا مؤخرا باقتراحه قانونا يجرم التطبيع والتواصل مع إسرائيل والذي أقر فعلا بسرعة من قبل

البرلمان. مقتدى الصدر يحاول منذ أشهر بناء حكومة من خلال التحالف مع قوى سنية وكردية، وهي الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة البرزاني وتحالف تقدم بقيادة رئيس البرلمان العراقي الذي جددت ولايته محمد الحلبوسي.

التقسيم السياسي في العراق موزع جغرافيا أيضا، في الوسط والجنوب أغلبية شيعية وفي الغرب سنية وفي شمال الشرق كردية. ومنذ عام ٢٠٠٣ مع سقوط نظام الدكتاتور صدام حسين توزعت المناصب السيادية على حسب التقسيمات الإثنية والمذهبية. للشيعة الذين يمثلون الأغلبية منصب رئاسة الوزراء، وللسنة منصب رئاسة البرلمان وللكرد رئاسة الجمهورية. التوزيعات هـذه محاولة لتجنب الصراعات والقتال بين القوى السياسية.

والصراع الذي يدور بين القوى السياسية اليوم هو حـول مطلب مقتدى الصدر بتشكيل حكومة أغلبية فيما تعود الأحزاب التي لم تفز في الانتخابات إلى صفوف المعارضة. ولا يستثني الصدر في ذلك أي قوى سياسية سواء كانت شيعية أم كردية، طالما أنها لم تحصد أغلبية في البرلمان. وهذه المنهجية يراها الصدر ديمقراطية تتجاوز ما كان سائدا في الحكومات السابقة منذ عام ٢٠٠٣ حيث تشكلت على أساس توافقي ضم كل القوى السياسية بداخلها.

تقدم ديمقراطي؟

هل يمكن اعتبار هذا الصراع على تشكيل حكومة أغلبية تقدما ملموسا في العملية الديمقراطية في العراق؟

رغم المأزق السياسي بين الأطراف المتصارعة، كان العنف قليلا نسبيا. ففي يناير/كانون الثاني الماضي ٢٠٢٢ بدا أن تحالف الفتح و القوى السياسية المسلحة تحاول اللجوء إلى القوة من أجل السلطة رغم خسارتها الانتخابات. ويعتقد أن عناصر منها كانت خلف هجمات طالت مقار أحزاب سياسية أو محاولة اغتيال رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته الكاظمي. لكن الوضع بقي هادئا منذ ذلك الحين.

من جانب آخر، أصدرت المحكمة الدستورية العليا قرارات بشأن اعتراضات قدمت على نتائج الانتخابات، وقبل بقراراتها الساسة المعترضون.

خبراء تحدثت إليهم دي دبليو أوضحوا أن هناك جوانب إيجابية وأخرى سلبية لمأزق تشكيل الحكومة. فنار حداد، أستاذ مساعد في جامعة كوبنهاغن متخصص في الشؤون العراقية، قال إن الصراع على تشكيل حكومة أغلبية يمكن اعتباره قطيعة إيـجـابـيـة مع الماضي.

> **القوى السياسية متخندقة بأماكنها. فأين العراق من الديمقراطية؟**

لكن الوضع الأساسي لـم يتغير، يـقـول لـ دويتشه فيله. ويرى أن الأحزاب السياسية التي لديها ميليشيات مدعومة بالسلاح مازالت تتمتع بالقوة. وقال حداد: «أحد أسباب عدم تمكنهم من تشكيل حكومة حتى الآن هو على وجه التحديد بسبب السلطة التي يمارسها الجانب الآخر». وأضاف «لا أرى تغييراً جوهرياً في الاقتصاد السياسي للعراق».

ويعتبر حداد أن هناك أمرا إيجابيا على المدى الطويل، ألا وهو غياب التدخل الأجنبي. ففي الماضي لعب طرفان خارجيان رئيسيان - الولايات المتحدة وإيران – دورا حاسما في تشكيل الحكومة. هذه المرة «لا يوجد وسيط خارجي الآن يفرض صفقة»، بحسب وصفه. ويضيف موضحا: «من الصعب الجزم بذلك، لكن من المحتمل أن يكون لهذا أثرا إيجابيا. من الناحية المثالية، سيدفع الأطراف المعنية للتوصل إلى حل وسط».

أما بالنسبة لسجاد جياد المحلل المقيم في العراق

فإن الجمود السياسي علامة سيئة. وأردف قائلا: «عندما يتعلق الأمر بتعزيز السلطة السياسية لطائفة أو عرقية، تتحد الأحزاب ضد خصومها». لكنه أشار إلى أن «المعارك السياسية الآن هي داخل الطائفة وكل طرف يتنافس مع خصومه الداخليين. وهذا يجعله صراعا من أجل البقاء. وبالتالي يصبح الأمر أكثر حدة وخطورة ويجعل السياسة أكثر صعوبة». ويرى أن تفسير الغياب النسبي للعنف يعود ربما إلى أن الجمود السياسي قد وفر نقطة استقرار». مؤكدا أنه ليس لدى أي من الجماعات «أي حافز للتخلي عن أي شيء أو لزيادة الضغط» ، وأن احتمالات تصاعد العنف تظل مرتفعة إذا تغير الوضع مرة أخرى.

أين نهاية الجمود السياسي؟

حمزة حداد المحلل السياسي في بغداد والزميل الزائر في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، يعتقد أن الميزانية الفيدرالية وإقرارها ربما ستكون سببا لتحرك المفاوضات بين الأطراف. ففي منتصف أيار /مايو ٢٠٢٢، أوضحت المحكمة العليا في العراق ما يمكن للحكومة المؤقتة، مثل الحكومة التي تدير البلاد حاليًا، فعله وما لا تستطيع فعله. أحد هذه الأشياء هو تمرير الميزانية الأكبر التي يقول السياسيون إنها ضرورية للمساعدة في المشاكل المستمرة، مثل البطالة، و كذلك المخاوف الجديدة، مثل أزمة الغذاء وارتفاع الأسعار.

ويشرح حداد أن بإمكان الحكومة الحالية الالتفاف على كثير من الأمور وتمرير قرارات، لكنه يوضح «إذا ما واجهوا مشاكل حقيقية وبدأنا نشاهد الحكومة كبطة عرجاء، ربما حينها ستقرر الأطراف المتصارعة الدخول في مفاوضات حقيقية».

كل الخبراء الثلاثة الذين تحدثت معهم دويتشه فيله يتفقون على أن المأزق أو الجمود السياسي سينتهي على الأرجح بحل وسط من نوع ما. وحول الدعوات لإعادة الانتخابات بسبب الجمود السياسي قال جياد إن هذا يثير المزيد من حالة عدم اليقين أما التوصل إلى حل وسط فربما «ستستمر كل الأطراف بادعاء فوزها وتمسكها بمبادئها وإعلان نصرها في جوانب معينة».

أين العراق من الديمقراطية؟

النقاش حول إن كان العراق ديمقراطيا أم لا مستمر. كثير من الباحثين السياسيين حول العالم وكذلك المواقع التي تدرس النظم الديمقراطية ومن بينها بولتي تصنف العراق على أنه ديمقراطي. بينما ترى منظمات أخرى مثل «فريدم هاوس» أن العراق «ليس حرا». فيما يذهب مؤشر مجلة إيكونومست للديمقراطية إلى أن العراق «سلطوي». فنار حداد من جامعة كوبنهاغن يقول «لن أتردد في قول إن العراق لا يمتلك ديمقراطية كاملة»، موضحا أن هناك العديد من العوامل التي تحول دون ازدهار الديمقراطية، بما في ذلك «ضعف سيادة القانون والإفلات من العقاب الذي تمارسه الطبقات السياسية والعناصر المسلحة».

> **التقسيم السياسي في العراق موزع جغرافيا أيضا**

أما الأمر الديمقراطي الوحيد القائم في العراق فهو إجراء انتخابات ديمقراطية، واختتم حداد بالقول إن الجمود السياسي الحالي، يظهر أن «التصويت يلعب دورا محدودا للغاية في إملاء سياسة الحكومة أو تشكيل الحكومة، وأعتقد أن ذلك يقلل من أهلية العراق لأن يُطلق عليه لقب ديمقراطي».

ابتزاز العالم في مجلس النواب العراقي

تجريم التطبيع... حركة استعراضية أم عزل لبغداد؟

*مجلة «المجلة»اللندنية-قصة الغلاف-

بواسطة روشن قاسم-أربيل: «قد يكون الحديث في المحظور مخاطرة وضربا من الجنون، في بلد تحكمه أنواع من الأمزجة تتحكم في المشهد السياسي، يتناغم أحد الأمزجة مع رؤية أن تشريع قانون يقيد حرية الرأي والتعبير مجاز في حال حماية مصلحة أعلى للدولة، فيما يتنافر مزاج آخر مع هذه الرؤية ويخشى من الحق الذي يراد منه أن يكون ستارا لتكميم الحريات والأفواه، أما المزاج العام فعلى ما يبدو غير مهتم باضطراب أمزجة المتحكمين... في النهاية هم يتخاصمون من أجل مصالحهم ويتفقون وفق مصالحهم، فمزاج الشارع لن يطبع في أي حال مع أوضاع البلد، ولن يعقد أي اتفاقية سلام مع مسؤولين عن بؤس حاله وأزماته المتلاحقة والعقيمة والمزمنة، لن يطبع مع أزمة المياه، ولا مع أزمة الدواء، ولا أزمة الموازنة، ولا أزمة تشكيل الحكومة»..

العبارة السابقة من كلام الصحافي علي الحياني من الأنبار العراقية، الذي ترك مدينته ويعيش حاليا في إحدى مدن إقليم كردستان.

قد يكون الحياني من الصحافيين القلائل الذين فضلوا عدم الحديث عن قانون يستحضر رعبا وتهديدا إضافيا للمواطن الذي لا ناقة له ولا جمل.

وقد أوضح علي رؤيته لـ«المجلة» قائلا: «هناك الكثير من المشاكل والأزمات التي يعيشها العراق، منها الوضع الاقتصادي وعدم وجود موازنة، فضلاً عن تأخر تشكيل الحكومة، كل تلك الأمور تركها برلمان العراق واتجه للتصويت على قانون تجريم التطبيع مع إسرائيل، نحن نتفق على أن هناك خللا من قبل إسرائيل وجرائم ترتكب، ولكن في نفس الوقت يجب أن يبقى العراق بعيداً عن

هذا الصراع وينأى بنفسه»، مستأنفا: «بالأساس هناك قانون يمنع التطبيع وإعادته في الوقت الحالي مزايدة سياسية من قبل الجهة التي تبنت الموضوع، فضلاً عن كونه إرضاء لدولة جارة هي إيران، في العراق كان يوجد يهود بقي القليل منهم ولهم كل الاحترام، حالهم حال باقي الديانات، لذلك يجب الحفاظ على التعايش السلمي، أما موضوع التطبيع فلا يعدو كونه مزايدة سياسية على حساب معاناة المواطنين ومشاكلهم».

ويؤكد قائلا: «إن تشريع القانون بهذه الصيغة إنما هو تقييد لحرية التعبير، فمن حق أي صحافي أن يتواصل مع أي صحافي آخر أو مؤسسة أو جهة معينة، للحصول على المعلومة وهذا الأمر متعارف عليه، كما أن وسائل التواصل الاجتماعي قربت طرق التعارف مع الأصدقاء مهما كانت جنسياتهم، ومن حق كل عراقي التواصل وليس بالضرورة أن يؤيد إقامة علاقات مع إسرائيل أو يرفضها».

> **تقيم 6 دول علاقات معلنة مع إسرائيل، هي: مصر والأردن والإمارات والبحرين والمغرب والسودان**

فكرة القانون

في ٢٣ أبريل (نيسان) أعلن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر عزم كتلته وحلفائها على عرض مقترح مشروع لـ«تجريم» التطبيع مع إسرائيل، للتصويت عليه في البرلمان.

وقال الصدر في تغريدة على «تويتر» وقتها إن «من أهم الأسباب التي دعتني إلى زج التيار الصدري في العملية الانتخابية مجددا، هي مسألة التطبيع والمطامع الإسرائيلية بالهيمنة على عراقنا الحبيب».

في ٢٦ مايو (أيار) بحضور ٢٧٥ نائبا من مجموع ٣٢٩ وبإجماع الحاضرين، صوّت أعضاء مجلس النواب العراقي، لصالح مقترح القانون وبحسب نص القانون الذي سمي «قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني»، فإنه الهدف هو «تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل الغاصب للأراضي الفلسطينية بأي شكل من الأشكال، ومنع إقامة العلاقات الدبلوماسية أو السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية أو أية علاقات مع الكيان الصهيوني المحتل»..

وكان مجلس النواب قام، بتعديل اسم «قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني» إلى «تجريم التطبيع».

وفي ٣٠ مايو أرسل البرلمان العراقي، القانون إلى رئاسة الجمهورية لغرض المصادقة عليه، والقانون لن يصبح نافذاً ما لم يصادق عليه رئيس الجمهورية، ويرسله للنشر في الصحيفة الرسمية خلال ٣٠ يوماً.

ويشير القانون إلى أنه يسري على العراقيين داخل البلاد وخارجها بجميع صفاتهم ومؤسسات الدولة كافة وحكومات الأقاليم والمحافظات ووسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

ويشمل منع السفر إلى «أراضي الكيان الصهيوني والتخابر والاتصال بأية وسيلة معه والترويج له أو لأية أفكار أو مبادئ صهيونية ومقاطعة المؤتمرات والفعاليات التي ينفذها، ويمنع عمل أية شركات أو أفراد يخضعون للحكومة الصهيونية في العراق».

واعتبر القانون خرق أي من هذه المحظورات في التعامل مع إسرائيل «جريمة يعاقب عليها بالإعدام أو السجن المؤبد بتهمة الخيانة العظمى وتكون العقوبة الإعدام لمرتكب تلك المحظورات من قبل رئيس الجمهورية أو نوابه أو رئيس مجلس النواب أو نائبيه أو رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو عضو مجلس النواب أو الوزير أو من بدرجتهم أو وكيل الوزارة أو من بدرجته أو مدير عام أو من بدرجته».

ويؤكد القانون على عدم استفادة مرتكب إحدى الجرائم التي ينص عليها من الأعذار والظروف المخففة

من القوانين التي تتعامل مع التطبيع..

وتم إقرار القانون رغم وجود نص واضح وصريح في المادة ٢٠١ من قانون العقوبات العراقي ينص على أن «يعاقب بالإعدام كل من حبذ أو روج مبادئ الصهيونية بما في ذلك الماسونية، أو انتسب إلى أي من مؤسساتها أو ساعدها ماديا أو أدبيا أو عمل بأي كيفية كانت لتحقيق أغراضها». ولا يقيم العراق أي علاقات مع إسرائيل، كما ترفض الحكومة وأغلب القوى السياسية التطبيع معها.

ومن أصل ٢٢ دولة عربية، تقيم ٦ دول علاقات معلنة مع إسرائيل، هي: مصر والأردن والإمـارات والبحرين والمغرب والسودان.

رصد ردود الفعل..

ورغم أن البرلمان شهد أجواء احتفالية بعد التصويت على القانون، وأظهرت مقاطع فيديو تداولها عراقيون على حساباتهم بمواقع التواصل الاجتماعي احتفاء الأعضاء بهذا التصويت، إلا أنه على منصات التواصل الاجتماعي تباينت ردود فعل العراقيين وتعليقاتهم، بين من اعتبر تشريع القانون انتصارا للمقاومة، ومتوجس من تضييق أكبر على الحريات.

من جهة غرد زعيم التيار الصدري داعيا أنصاره للخروج إلى الشوارع احتفالاً بالتصويت على القانون.

وشاركه السعادة على نفس المنصة حاكم الزاملي النائب الأول لرئيس مجلس النواب، إذ غرد قائلا إن قانون حظر التطبيع حظي بإجماع المصوتين ويمثل انعكاسا حقيقيا لإرادة الشعب، ووصفه بأنه يمثل الموقف الأول من نوعه عالميا من حيث تجريم العلاقة مع إسرائيل، داعيا البرلمانات العربية والإسلامية لإصدار تشريعات مماثلة تلبي تطلعات شعوبها.

أما الأمين العام لعصائب أهل الحق قيس الخزعلي، فقد بارك التصويت مغردا: «في الوقت الذي تتسابق فيه بعض الحكومات العربية إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل، ها هو مجلس نوابنا الموقر يشرع قانونه باسم هذا الشعب العظيم ضد الكيان الغاصب وضد التطبيع معه».

أما في الطرف الآخر المعاكس لمزاج الانتصار ونشوته، فقد جاءت التغريدات متهكمة من واقع حال يغرس رأسه في التراب، فراس إلياس الباحث المتخصص في الشؤون الاستراتيجية والأمن الدولي، غرد قائلا: «في الوقت الذي يبارك فيه السفير الإيراني قرار البرلمان العراقي، بتشريع قانون تجريم التطبيع مع إسرائيل، نسِي السفير أن يذكر فضيحة (إيران غيت) عام ١٩٨٥، خلال الحرب العراقية الإيرانية، والتي استوردت إيران عبرها آلاف الصواريخ والأسلحة من إسرائيل لضرب العراق».

أما خبير شـؤون العراق في مركز دراسـات الشرق الأوسط دكتور زيد عبد الوهاب الأعظمي فقد قال: «كنت أتمنى أن يتضمن قانون تجريم التطبيع فقرات تدين وتحاسب بأثر رجعي تلك الأحزاب التي توافقت وتواطأت مع الصهيونية وتعاونت على احتلال العراق وقتل شعبه وتدمير مؤسساته».

من جهته، غرد النائب فائق الشيخ علي، قائلا: «لم أجد في العالم رجال سياسة بعظمة رجال العراق، فحينما زار الرئيس المصري الراحل أنور السادات تل أبيب عام ١٩٧٧م، شنّ قادة العراق حملة ضد مصر لعزلها.. فزُجَّ

العراق بحروب رائعة!! #شني_هاي واليوم يقرر قادة العراق تجريم التطبيع مع إسرائيل! كلشي ما راح يصير.. بس ينزرب بالقادة سنة ٢٠٢٤م!».

وأضاف قائلا: «رؤوس نقاط: لو تموتون، متلحكون أبو عدّاي بعدائه لإسرائيل!.....لو تنتحرون، الفلسطينيون ميرجعون لثورتهم ضد الصهاينة.. لأن باعوها بالشيكل!..... لو تفحطون، الخامنئي ميرد على إسرائيل ويثأر لضباطه القتلى من خارج أروقة مجلس النواب العراقي!».

التطبيع في ذيل قائمة اهتمام المواطن العراقي

عن حالة التباين هذه يقول الكاتب والمحلل السياسي هلال العبيدي في حوار لـ«المجلة»: «اليوم بعض القضايا في العراق تصنف كقضايا تافهة من ضمنها قضية التطبيع، أغلب القوى الداخلية، الناشطون.. المثقفون.. النخب، الآن آخر همها هو التطبيع، هناك قضايا أهم تتعلق بحياة المواطن اليومية، تتعلق بمستقبل العراق.. بأزمة تشكيل الحكومة، بإعادة بناء ما دمرته هذه الأحزاب خلال ١٩ عاما.. من ٤ حكومات متعاقبة»، مضيفا: «اليوم هناك قضايا أهم من موضوع التطبيع، والذهاب إلى سن قانون التطبيع مع إهمال بقية القوانين التي تهم المواطن، تهم النخب، وتهم الحياة اليومية للمواطنين».

ويضيف العبيدي: «سن القانون في هذا التوقيت كلام حق يراد به باطل، هناك اليوم حاجات ماسة لقوانين مهمة في بلد فيه أكثر من مليون مهجر ونازح داخل العراق وهناك عشرات الآلاف من المغيبين قسرا ومن المختطفين، وهناك عشرات السجون السرية في داخل العراق، الملايين تحت خط الفقر، مئات الأشخاص الذين تجدهم عند مكبات النفايات في ضواحي المدن».

حركة استعراضية

ويشير إلى أن «البلاد في حالة فوضى مستمرة منذ عام ٢٠٠٣ ولا يوجد شيء يسير بشكل صحيح، ثم يأتون ليجرموا التطبيع، ليس هذا ما يبحث عنه المواطن، لذلك اليوم لا يهم الكثير تجريم قانون التطبيع أو غيره هذا خلط للأوراق»، لافتا إلى أن «قانون تجريم التطبيع موجود حتى قبل ٢٠٠٣ لذلك ما حصل خلال سن القانون حركة استعراضية لا تهم المواطن حقيقة ولا تشبع ولا تغني.. البلد يمر بأزمات كبرى، كالتصحر وأزمة الماء والأزمة الاقتصادية».

ويؤكد على أن القانون «استخدام سياسي لتثبيت بعض الأحزاب، أو لترهيب البعض الآخر، ثم التطبيع مع من.. نحن نعلم أن الكثير من الدول في المنطقة.. الحكومة تطبع لكن الشعب لا يطبع، نحن لا نملك حتى حكومة حتى تطبع ثم يأتي هذا القانون وكأنه يريد أن يحاسب أناسا من دون أناس آخرين وتوجيه تهم التطبيع للبعض دون سواهم».

> **تجريم التطبيع، ليس هذا ما يبحث عنه المواطن**

ويتابع: «القانون لا يتناسب مع حجم الكارثة أو الوضعية التي فيها العراق... ولا يريد السياسي أو البرلماني أن يشار إليه بأصابع الاتهام أنه مطبع، هذا آخر هم السياسي في العراق، لذلك الكل أيد القانون لأنه لا يريد أن يكون خارج السرب لا يريد أن يكون شاذا في الوضع العام العراقي لا يريد أن يكون سببا في توجيه اتهامات له ومن ثم محاسبته أو سجنه أو إعدامه... إلخ».

ويضيف: «نحن نعلم أن حتى القضاء في العراق يخضع لإرادات سياسية لذلك اليوم تسابق هؤلاء البرلمانيون لإقرار هذا القانون للتخلص من شبهة أو للتخلص من تهمة، هم بغنى عنها ليست واقع حال حقيقة»، معتبرا أن «هذا القانون تم تمريره للهرب إلى الأمام من شيء

هو لا وجود له في الحياة السياسية العراقية»، مضيفا: «القانون يهدف إلى حرف بوصلة الاهتمام، لأنه لن تستقر أمور العراق بقانون تجريم التطبيع وليس لهذا القانون أي فائدة تذكر ما هو إلا وسيلة لتصفية الحسابات بين الطبقة السياسية، وساحة لتقاذف التهم الكيدية».

صك براءة في فخ الابتزاز الإيراني

إضافة لما جاء على ذكره العبيدي، منها مرامي توقيت سن القانون لكن يبدو أن هناك أهدافا مباشرة تتعلق برسائل إيرانية للداخل العراقي لفرض مزيد من الهيمنة واعتبار إقرار القانون كفيل لإرضائه وستخفف من اتهاماته الموجهة لحلفاء التيار الصدري، من الكرد والسنة، بأن لديهم علاقات مع إسرائيل، وبالتالي سن القانون قد يؤدي إلى تخفيف المعارضة الإيرانية لتشكيل حكومة الأغلبية، وستعتبر إيران تصويت كتل سياسية اتهمت بإقامة علاقات مع إسرائيل، صك براءة مؤقت، وهذا ما ذكره العديد من المتابعين فمثلا النائب السابق والسياسي كامل الدليمي ذكر على حسابه في «تويتر» أنه «بعد التبرئة من تنظيم الدولة وأفعاله تأتي تبرئة الكرد والسنة من تهمة ملصقة بهم منذ فترة ليست بالقصيرة بعد التصويت على هذا القانون».

> **البلاد في حالة فوضى مستمرة منذ عام 2003 ولا يوجد شيء يسير بشكل صحيح**

وعلى مدى سنوات، اتهمت العديد من الأحزاب الإسلامية الشيعية، والفصائل المسلحة الموالية لإيران، حكومة إقليم كردستان العراق بإقامة علاقات سرية مع إسرائيل لكن المسؤولين في الإقليم، طالما كانوا ينفون وجود أي علاقة بين أربيل وتل أبيب، على اعتبار أن السياسة الخارجية للإقليم تمر عبر العاصمة بغداد، والعراق لا يمتلك علاقات رسمية بإسرائيل وعدم وجود أي مواقع تستخدمها إسرائيل في مدن الإقليم، أو وجود أي شركات إسرائيلية مسجلة في وزارة التجارة لحكومة كردستان العراق.

إلا أنه في سبتمبر (أيلول) ٢٠٢١، عقدت شخصيات عشائرية مؤتمرا بعنوان «السلام» في أربيل عاصمة إقليم كردستان، ودعت إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل وبحسب جوزيف برود، الخبير الامريكي من أصل يهودي عراقي ومؤسس مركز اتصالات السلام التي رعت المؤتمر فإن نحو ٣٠٠ شخصية من السنة والشيعة اجتمعوا في أربيل من ٦ محافظات (بغداد والموصل وصلاح الدين والأنبار وديالى وبابل) وناقشوا قضية السلام مع إسرائيل.

وأصدر مجلس القضاء الأعلى في العراق مذكرات توقيف بحق ٣ أشخاص، بينهم نائب سابق، شاركوا في المؤتمر.

حكومة الإقليم من جهتها أكدت أن «الاجتماع عُقد من دون علم وموافقة ومشاركة حكومة الإقليم، وهو لا يعبّر بأي شكل من الأشكال عن موقف حكومة إقليم كردستان، لكن هذا المبرر أو الحجة لن تفوتها إيران».

ولم تنتظر طهران طويلا ففي ١٣ مارس (آذار) استهدف الحرس الثوري الإيراني بـ١٢ صاروخا باليستيا مدينة أربيل وتبنى الحرس الثوري الهجمات، وقال إنها استهدفت ما وصفه بـ«المركز الاستراتيجي للتآمر والأعمال الخبيثة للصهاينة»، عقب الهجوم اتفق الصدر ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني، على تشكيل لجنة تقصي حقائق حول ذريعة وجود مقرات إسرائيلية في إقليم كردستان العراق.

يذكر أن أربيل وخلال الأشهر الماضية سبق وأن تعرضت للعديد من الهجمات الصاروخية باستخدام صواريخ غراد، واتهمت حينها حكومةُ الإقليم ميليشيات

الحشد الموالية لطهران بالوقوف وراءها مع تبني فصائل غير معروفة المسؤولية عن هذه الهجمات.

وجهة النظر الكردستانية

سكرتير الحزب الشيوعي الكردستاني كاوه محمود يشرح وجهة النظر الكردستانية حول قضية التطبيع في حوار لـ«المجلة»، مؤكدا في البداية أن «أغلب القوى الكردستانية سواء كانت قوى يسارية، أو قوى غير يسارية، أو قوى ليبرالية معتدلة، هي تؤمن بقضية معينة ألا وهي حق الشعب الفلسطيني في الوجود وفي الدولة، كما أن للشعب الإسرائيلي حق أن تكون له دولة».

ويضيف محمود: «يجب أن لا نقبل بهذا الإرهاب الفكري المبني على رمي إسرائيل في البحر.. هذا النوع من الابتزاز والإرهاب الفكري، فإسرائيل دولة، وفي نفس الوقت نحن ندعو أيضا إلى أن يكون للشعب الفلسطيني دولته الوطنية المستقلة، وحل القضية الفلسطينية حل سلمي ديمقراطي مبني على أساس الدولتين، وعلى أساس القرارات الدولية، هذا من جانب، ومن جانب آخر ما يتعلق بالقضية الكردستانية، دائما مشكلة العالم وشعوب العالم أنهم يطلبون منا التضامن، ولا أحد يتضامن معنا، هذه مشكلة أساسية، وعلينا أن نتعامل بمنطق صريح، منطق الذين يطلبون التضامن منا، نحن لا نتضامن معهم مقابل التضامن معنا، نحن نتضامن معهم من موقف مبدئي ولا ننتظر أن يكون موقفهم بالتضامن معنا كرد فعل على موقفنا»، مستدركا: «لكن من ناحية العدالة ومن ناحية حقوق الإنسان ومن ناحية حقوق الشعوب، فإننا نؤمن بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وأن يكون للشعب الفلسطيني دولته، فمن باب أولى نحن أيضا يجب أن نؤمن بحق الشعب الكردستاني في تقرير مصيره، وأن تكون له دولته الوطنية المستقلة».

ويتابع وزير الثقافة السابق في حكومة إقليم كردستان: «ليس هناك اهتمام في الشارع الكردستاني بهذا القانون، أو بهذا النوع من القوانين، ليس المقصود بعدم الاهتمام هو عدم مشروعية القضية الفلسطينية، ولكن هناك الكثير من أبناء الشعب الكردستاني شاركوا ليس فقط كجنود نظاميين في جيوش دول المنطقة، لكن شاركوا كفدائيين أيضا، وتعاونوا مع الحركات الفلسطينية، كانوا أعضاء في الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وكان للحركة التحررية الكردية علاقات نضالية مع الحركات الفلسطينية، وقسم من الأنصار من الشيوعيين مثلا شاركوا في حصار بيروت في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي لبيروت، وقدموا شهداء».

> **ستعتبر إيران تصويت كتل سياسية اتهمت بإقامة علاقات مع إسرائيل صك براءة مؤقت**

متاجرة بالقضية

ويشدد على أن «عدالة القضية الفلسطينية موجودة، لكن هذه المتاجرة بالقضية من خلال هذه الشاكلة من القوانين تؤثر على مزاج الناس، وعدالة القضية الفلسطينية تحتم البحث عن أشكال أخرى، لكي نتضامن مع الشعب الفلسطيني ومع عدالة قضيته أنا أعتقد أن مثل هذه القوانين لا تشكل سوى الاستجابة إلى أجندة معينة لدول إقليمية معينة، ورغم أن الكثير من الفصائل الفلسطينية يرحبون بتشريع هذا القانون وقد يعتبرونه إنجازا ولكن في الحقيقة هو ليس شكلا من أشكال الدعم الحقيقي، بل يدخل في حسابات أو مصالح بعض الدول الإقليمية ليس إلا».

ويعود ليوضح رأيه حول القانون ويقول: «هناك بعض التشويش يسبب التخبط، فهناك خلط بين مفهوم الصهيونية ومفهوم إسرائيل.. إسرائيل أصبحت دولة بحسب القانون الدولي، وبحسب قرارات الأمم المتحدة، وإسرائيل دولة عضو في الأمم المتحدة، والعالم يعترف

بإسرائيل، وإسرائيل هي قضية واقعية دوليا، وسياسيا، وشئنا أم أبينا هي حقيقة موجودة».

ويضيف محمود: «بالنسبة لنا نميز بين الحركة الصهيونية والقوى السياسية الإسرائيلية الأخرى، هناك قوى سياسية إسرائيلية تدعو إلى السلام، وإلى حل القضية الفلسطينية حلا سلميا ديمقراطيا وعلى أساس الدولتين، وبالتالي التعامل مع هذه القوى ليس له علاقة بما يطلق عليه اليوم قضية التطبيع».

العلاقات بين الدول تجاوزت قضية التطبيع

ويؤكد أن «قضية التطبيع هي قضية سياسية، وأصبحت جزءا من الصراع السياسي الإقليمي، وخاصة ما يتعلق ببقايا الفكر القومي العربي المتشدد، وما يتعلق أيضا بالموقف الإيراني، وبالتالي فإن العلاقات مع القوى الديمقراطية الإسرائيلية، ومع القوى التي تؤمن بعدالة القضية الفلسطينية والحل السلمي.. هي قضية اعتيادية وقضية مشروعة من الناحية السياسية»، مشيرا إلى أنه يقصد «من الناحية السياسية الآيديولوجية وليس من منطلق مصالح الدول، وهذه المصالح تتجاوز الناحية العملية من الجانب القومي، أو جانب العداء التاريخي، هناك دول عربية كبيرة لديها علاقات وثيقة مع إسرائيل، إذن العلاقات بين الدول عمليا تجاوزت حتى قضية التطبيع، أو عدم التطبيع، والتأكيد على عدم التطبيع أيضا، فهذه قضية سياسية تتعلق بالمصالح، والصراعات السياسية، وقضية العراق مع التطبيع قضية تتعلق بالصراعات السياسية».

ويتابع: «باعتقادي هناك خلط للأوراق بشكل مقصود، وبشكل يعبر عن مصالح سياسية، ومواقف سياسية، وهناك أيضا جهات سياسية تعمل بالوكالة من أجل تمرير هذا التوجه، ووكلاء هذا الصراع هم جهة غير أساسية في هذا الصراع، ومع الأسف هذا هو الوضع الموجود في العراق، والقوى السياسية الموجودة في العراق التي تستقوي بعامل خارجي وتتعامل بهذا الشكل في هذه القضية».

ويختم حواره قائلا: «إننا نؤيد حق الشعوب، لأننا صادقون مع أنفسنا وما نطالب به لأنفسنا نطالب به أيضا من جهة تحرر جميع شعوب العالم، ولكن البعض من الجهة الأخرى لا يتعاملون وفق هذا المبدأ فيمارسون إرهابا فكريا لكي يشككوا في عدالة القضية الكردستانية والاتهام بأن هذه القضية موالية لهذه الجهة أو تلك وأيضا يبنون تصورا خاطئا بأن الأمن القومي في المنطقة وفي الشرق الأوسط، مبني فقط على عدالة قضية معينة، الأمن القومي العام في الشرق الأوسط أمن الشعوب في الشرق الأوسط، ليس فقط مبني على حل القضية الفلسطينية، فحل القضية الفلسطينية يؤدي إلى الوصول إلى نوع من التعايش السلمي، وهو جزء من الأمن القومي في المنطقة، لكن هناك أيضا القضية الكردستانية، فالسلام في هذه المنطقة لن يتحقق، والأمن لن يستتب، بدون حل سلمي ديمقراطي للقضية الفلسطينية وللقضية الكردستانية، وأنه يجب أن يراعي مجموع القوميات الساكنة في هذه المنطقة، من الأمازيغ والسريان والكلدان والأرمن والآشوريين وغيرهم هذه الشعوب ليست شعوبا طارئة هذه الشعوب أصلية».

> **القوى الكردستانية مع حق الشعب الفلسطيني في الوجود وفي الدولة**

تباين مواقف

بين الترحيب والإدانة والتحذير توالت ردود الفعل الرسمية حول سن القانون، إذ سارعت إيران إلى الترحيب

وعلى لسان السفير الإيراني في العراق، محمد كاظم آل صادق الذي بارك «لممثلي الشعب العراقي الشقيق» إقرارهم قانون تجريم تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وأشار في تغريدة إلى أن القانون «شكل حلقة جديدة مدعاة للفخر في سلسلة المواقف الأبية والشجاعة للشعب العراقي تجاه القضايا المصيرية للأمة الإسلامية».

فيما رحب الفلسطينيون بإقرار القانون وقال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني روحي فتوح في بيان له إن الموقف المشرف «ليس بغريب على العراق المشهود له تاريخيا بمواقفه الداعمة للشعب الفلسطيني سياسيا واقتصاديا».

ودعا فتوح البرلمانات العربية والإسلامية إلى الاقتداء بقرار البرلمان العراقي بتجريم التطبيع مع إسرائيل، التي تمارس «أبشع الجرائم» بحق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، الإسلامية والمسيحية.

كما لاقت خطوة البرلمان العراقي ترحيبا من قبل فصائل فلسطينية أخرى أبرزها حركة حماس.

وفي الطرف الآخر أدانت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيان لها القرار، معتبرة أنه يضع العراق والشعب العراقي «في الجانب الخطأ من التاريخ وبمعزل عن الواقع».

وشدد البيان على أن التغييرات في الشرق الأوسط واتفاقيات السلام وتطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية هي التي «ستحقق الاستقرار والازدهار لشعوب المنطقة، بل هي مستقبل الشرق الأوسط».

ودعت الخارجية الإسرائيلية الشعب العراقي إلى «عدم الانجرار وراء المواقف المتطرفة».

وأعربت الخارجية الامريكية عن انزعاجها الكبير من إقرار القانون، الذي «يعرض حرية التعبير للخطر، ويعزز بيئة معادية للسامية»، وفق تصريح للمتحدث نيد برايس.

وقال: «تشعر الولايات المتحدة بانزعاج كبير من إقرار البرلمان العراقي قانونا يجرم تطبيع العلاقات مع إسرائيل. يعرض هذا القانون حرية التعبير للخطر ويعزز بيئة معادية للسامية، كما أنه يتناقض بشكل صارخ مع التقدم الذي أحرزه جيران العراق من خلال بناء الجسور مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها وخلق فرص جديدة للناس في مختلف أنحاء المنطقة».

وتابع: «ستواصل الولايات المتحدة دورها كشريك قوي وثابت في دعم إسرائيل، بما في ذلك من خلال دعمها لتوسيع العلاقات مع جيرانها في السعي لتحقيق المزيد من السلام والازدهار للجميع».

وانتقد المتحدث باسم الشؤون الخارجية في مجلس النواب البريطاني، تشريع البرلمان العراقي لقانون تجريم التطبيع مع إسرائيل، داعيا حكومة بلاده لردع العراق عن هذا القانون «المروع».

> **محمود: يجب أن لا نقبل بهذا الإرهاب الفكري المبني على رمي إسرائيل في البحر**

وقال المتحدث باسم الشؤون الخارجية في مجلس النواب البريطاني ديفيد لامي في تصريح صحافي اطلعت عليه «شفق نيوز»: «إنه لأمر مثير للقلق، بشكل لا يصدق، أن البرلمان العراقي قد أصدر قانوناً يجرم بل ويهدد بالقتل لأولئك الذين لديهم علاقات مع إسرائيل».

انشغال على تفاصيل التجريم

وعلى ما يبدو فإن الجدل الذي بدأ حول القانون في الداخل العراقي، وعبر إلى دول الإقليم وإلى مواقف دولية متضاربة معلنة وغير معلنة، ورغم أن العراق لم يعترف أبدا بدولة إسرائيل منذ قيامها في ١٩٤٨ ولا يمكن للعراقيين ولا الشركات العراقية زيارة إسرائيل، ورغم أن القانون الجديد يذهب لأبعد من ذلك، خاصة تجريم أي محاولة لتطبيع العلاقات إلا أنه ما يزال هناك حديث يدور في أروقة القانونيين العراقيين وبعض الفصائل الشيعية حول وجود ثغرات في القانون، وحتى وصل الأمر إلى

أن توجه دعوات عبر منصات التواصل والمواقع التابعة للموالين لإعادته إلى البرلمان وتمكينه أكثر في وجه أي ثغرة قد تتحول لقناة تمرر العلاقات مع إسرائيل، حيث اعتبرت إحدى فقرات القانون من قبل البعض «شرعنة» التطبيع تحت اسم الزيارات الدينية، إذ سمح بها القانون بشرط موافقة وزارة الداخلية.

ورغم مطالبة بعض الكتل السياسية البرلمانية الموالية لإيران إضافة فقرات تترتب عليها تبعات سياسية على المستوى الخارجي للدولة حيث دعت إلى عدم التعامل مع الدول العربية المطبعة مع إسرائيل، لكن القانون بنسخته الأخيرة المصوت عليها تجاهلت التطرق إلى كيفية تعامل العراق مع الدول العربية المطبعة مع إسرائيل.

ويرى آخرون أن القانون غفل عن مزدوجي الجنسية ولم يشر إلى معالجة تخصهم، وأيضا في المادة الثانية تطرق القانون للشركات الخاصة والمؤسسات الأجنبية والمستثمرين العاملين في العراق، ولكنه لم يوضح القانون كيفية التعامل معهم إذا ما كانوا موقعين لعقود عمل أو تعاون طويلة الأمد ولم يحدد آلية إنهاء العقود أو إيفاء تلك الشركات بالتزاماتها، ويذكر في هذا الخصوص أن النسخة الأصلية من القانون الذي قدمه الصدريون للبرلمان كانت تنص على شمول الشركات الأجنبية العاملة في العراق التي لها علاقات مع إسرائيل بعقوبات، لكن بعد المناقشات تم تعديل ذلك ليمنع «إقامة أية علاقات رسمية أو علاقات مع شركات صهيونية أو أفراد».

وأيضا هناك من اعتبر أن تطبيق القانون من تاريخ تشريعه وليس بأثر رجعي «ثغرة».

جملة أسئلة تطرح مع الضجة التي أثيرت حول القانون فهل يعتبر إنجازا وطنيا عراقيا صرفا؟ برأي البعض ومنهم الإعلامي والشاعر العراقي المعروف إبراهيم الزبيدي مقال له: «كان يمكن أن يكون إنجازا وطنيا يستحق النوابُ التقدير والإعجاب والامتنان لو أقره البرلمان، قبل الضربات الإسرائيلية الموجعة الأخيرة لإيران وسرقة أطنان الوثائق الحساسة من طهران، واغتيال العالم النووي محسن فخري زاده، وعقيد الحرس الثوري حسين صيادي، في عقر دار الولي الفقيه، قبل سلسلة الحرائق والانفجارات المثيرة للاستغراب في مؤسسات ومواقع إيرانية أمنية وصناعية حساسة تؤكد وجود اختراق إسرائيلي امريكي، مع عجز النظام الإيراني عن الرد من سوريا أو من جنوب لبنان، سواء مباشرة بقوات حرسه الثوري المتواجدة هناك، أو بميليشيات حزب الله وجند الله ورصاص الله وصواريخ الله ومسيرات الله في المدن والقرى والجبال والمغاور السورية المواجهة لإسرائيل».

> **قضية التطبيع هي قضية سياسية، وأصبحت جزءا من الصراع السياسي الإقليمي**

قانون عزل

الحديث عن تداعيات إقرار القانون واستمرار الموالين لإيران في رحم السلطة العراقية الانشغال على التفاصيل قد تخرج عن كونه حركة استعراضية إلى مخطط يستهدف عزل العراق ودلالاته وكيف سينعكس على العراق وعلاقاته الخارجية، مثال الآلوسي البرلماني السابق ومؤسس حزب الأمة العراقية في حوار لـ«المجلة»، حيث يجيب قائلا: «هناك نقطة أساسية يجب أن أذكرها بداية؛ هناك حقيقة أن الشعب العراقي بشكل عام شيعة وسنة وكرد، يذهبون إلى أفكار عراق جديد بعيد عن الحرب، بعيد عن السلاح، وبعيد عن الطروحات الإسلامية، أو القومية»، مشيرا إلى أن «موقع (إسرائيل باللغة العربية) يشترك فيه ٧٠ ألف عراقي، وهذا رقم يرعب الأحزاب الإسلامية، ويرعب أصحاب الأفكار الأخرى، هناك رسائل ومؤتمرات وندوات وأحاديث علنية

من الساسة ومن العامة، من الكرد، ومن السنة، ومن العلمانين الشيعة، يتحدثون عن ضرورة وجود سياسة خارجية عراقية مستقلة بعيدة عن هيمنة إيران، تذهب إلى الانفتاح على العالم والاقتصاد الحر، ومنها الذهاب إلى علاقات اقليمية متوازنة مع الجميع ومن ضمنها إسرائيل والدول العربية ومنها المطبعة مع إسرائيل».

ويضيف الآلوسي: «هذه الطروحات ترعب أتباع إيران في العراق، وهذا التزيد في الطروحات والأعداد الكبيرة، ترعب الولي الفقيه، وترعب الميليشيات، بمعنى آخر أقولها بثقة عالية بالنفس من يريد السلام في العراق، هم أكثر عددا من حملة السلاح أصحاب الميليشيات، هذا أحد الدوافع الأساسية التي جعلت الكل في الميليشيات، سواء مقتدى الصدر أو غيره ذهبوا إلى هذه الفبركة، وهذا الإرهاب العلني، كل من يتخاطب مع إسرائيل، كل من يذهب إلى موقع، كل من يشتري بضاعة، كل شركة لها علاقة بإسرائيل... هذا إرهاب لسفك دماء العراقيين، وإرهابهم للسيطرة عليهم، بعد أن انفرطت سيطرة الإسلاميين بعد أن فشلوا في النظام السياسي»، متابعا: «السبب الثاني هناك واقع حال أن إسرائيل والإمارات والبحرين والأردن ومصر والمغرب وتونس تذهب أيضا بهذا الاتجاه، وقطر وعمان هناك واقع حال أخذ يفرض نفسه على الإسلاميين وعلى الحرس الثوري الإيراني، ثالثا الحرس الثوري الإيراني يقود فكرة تكوين بلوك أي تحالف من أنصاره من حزب الله في لبنان إلى النظام السوري وميليشيات النظام السوري إلى النظام العراقي وميليشيات النظام العراقي إلى طهران، يؤسس هذا التحالف تصديا للأفكار الليبرالية العلمانية المدنية التي أخذت تزحف وتسيطر في الخليج، وتسيطر في أماكن أخرى، وتطوق النظام الإيراني هذه كلها أسباب دفعت جماعة مقتدى والموالين الآخرين لإيران إلى القيام بهذه المسرحية الكبيرة التي لا معنى لها».

ماذا سيفعل رئيس الجمهورية

ويشير إلى أن «المطلوب من هذا القانون أن يقوم بإرهاب العامة، والأخطر بإرهاب السياسيين الذين لا يؤيدونه»، متسائلا: «ماذا سيفعل الآن رئيس الجمهورية لو جددوا له الولاية هل سيوقع على مشروع القانون أم لن يوقع؟ وهل ستكون عملية التوقيع عملية ابتزاز لاختيار رئيس جمهورية جديد، هل عليه أن يعطي وعودا بأنه سيقوم بتشريع هذا القانون لأنه بدون توقيع رئيس الجمهورية لا قيمة لهذه التشريعات، هل سيقوم السيد برهم صالح بتأييد هذا القانون بالتوقيع على القانون، هل سيقومون بابتزازه أم لا؟ نحن تابعنا رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس القضاء ورئيس مجلس النواب».

> **هناك خلط بين مفهوم الصهيونية ومفهوم إسرائيل**

وعن سؤال: هل أن القانون أحرج كلا من رئيس الجمهورية برهم صالح ورئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، خاصة بعد جهودهما لبناء جسور ثقة وتفاهم وتعاون اقتصادي وسياسي مع دول عربية مُطبعة مع إسرائيل، وهي مصر والأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين، يقول: «إيران تمارس الابتزاز في الرئاسات العراقية، وبالتالي كانت التصريحات مرعبة، الرئاسات العراقية يصرحون بأن قاسم سليماني له فضل على العراق، وبأن الحرس الثوري له فضل على العراق، لكنه في الحقيقة له فضل عليهم وليس على العراق»، ولا يغفل مسؤولية امريكا وبريطانيا، كلاهما

يتحملان المسؤولية وهناك مسؤولية أخلاقية ومسؤولية استراتيجية بالشراكة، أكرر بالشراكة العراقية الامريكية، على امريكا الآن أن تنهض، لأننا لا يمكن أن نقبل نظاما ديمقراطيا بآليات ديمقراطية».

محاولات إيرانية لابتزاز المنطقة

ويؤكد الآلوسي على أن هناك «محاولات عزل للعراق واضحة، وإيران بهذا القانون تقول للإمارات، وتقول للكويت، وتقول للسعودية، ودول الخليج، نحن نعلم أن العراق دولة مؤثرة حتى لو كانت منكسرة مؤثرة بحجم التصديرات النفطية، وبعدد السكان، وبوزنها التاريخي، والخليج يحسب لها حسابا والعراقيون يريدون تجاوز الماضي العراقي الخليجي، الآن وبعد إقرار القانون إيران تقول للخليجيين: العراق بيدي، وهذا الوحش الذي هدد الكويت وهدد الخليج بيدي، بمعنى آخر إيران تحاول الآن أن تبتز المنطقة من خلال هذا التحالف، وتبتز امريكا وبريطانيا من خلال هذا التحالف (بغداد- طهران- دمشق- بيروت)».

ويشدد قائلا: «من المنطق، والمطلوب حقيقة أن تتصرف امريكا والسياسيون الأحرار العراقيون الذين يمثلون العراق... نحن نمثل العراق، لا يمثل العراق من جاء مع الحرس الثوري الإيراني، علينا الآن أن نصوغ تحالفا عراقيا خليجيا علمانيا إسرائيليا إماراتيا أردنيا مصريا لإيقاف هذه الهجمة الإرهابية الشرسة التي ستدفع إلى حرب ضد الشرق الأوسط».

المتاجرة بالقضايا

وينوه إلى أن «المشكلة في الشرق الأوسط أن هناك دولا تتاجر بقضايا بعيدة عن حدودها من أجل السيطرة على الفشل الوطني، أو الفشل الداخلي، أنا أستغرب حقيقة أن يسن قانون تجريم السلام، أو التطبيع لكن لا يسن قانون تجريم ٢٧ ألف شهادة ضمن دوائر الرئاسات الأربع، وسرقة المال العام ليست بجرم، وشهادات التزوير ليست بجرم، وتهديد ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء ليس بجرم، وقصف المنطقة الخضراء والمعسكرات العراقية ليس بجرم، وسرقة أسلحة الجيش العراقي ليس بجرم».

إيران دولة عدوانية في المنطقة وهي أكثر دولة فيها نسبة إعدامات، إيران لا تقمع شعبها فقط بل تقمع الشعوب الأخرى أيضا، وتحاول أن تسيطر بسياسة الحديد والنار، وبالتالي افتعلت وخلقت الميليشيات، وافتعلت وخلقت الحجج في كردستان، وفي بغداد، وعلى الإدارة الامريكية وقف مفاوضات فيينا، والشروع في حلف إقليمي للسيطرة على الخطر القادم، والزعزعة القادمة من داعش أو من الميليشيات الشيعية والحرس الثوري الإيراني».

> **قضية التطبيع هي قضية سياسية، وأصبحت جزءا من الصراع السياسي الإقليمي**

ويكشف عن «حراك كبير بين الأوساط العراقية لكن العديد منهم الآن ينتظرون بدء العد التنازلي، في اتجاه الاعتقالات، وتوجيه اتهامات وابتزاز سياسيين، وحسب علمي هناك تزايد في الرسائل التي وصلت إلى الجانب الإسرائيلي إلى الأحزاب الإسرائيلية، منها الكنيست، ولا أقول الحكومة، فقد كان هناك تبادل رسائل خلال الأيام الماضية، تتحدث عن قلق عراقي، وأن العراق ليس معنيا بحالة الحرب التي تعلنها الميليشيات والحرس الثوري على إسرائيل، نحن نريد السلام ونسعى إلى دفع عجلة السياسة العراقية إلى المنطق والبناء والإعمار والسلام ولا حاجة إلى أن يزايد العراقي على الفلسطيني الذي لديه علاقات واتفاقات مع إسرائيل». ويختم كلامه قائلا: «نحن الأن نزايد على دول أخرى ناجحة، في حين نحن فاشلون.. هذا هو طرح المواطن العراقي وتساؤلات المواطن العراقي».

لا محادثات أوروبية لانضمام تركيا مع استبداد بدون ديمقراطية

*فريق الرصد والمتابعة

تبنى أعضاء في البرلمان الأوروبـي يوم الثلاثاء تقريرًا عن تركيا، ينص على أن أعلى هيئة سياسية في الاتحاد الأوروبي لا يمكنها التفكير في استئناف محادثات الانضمام مع أنقرة دون اتخاذ خطوات مهمة وواضحة من أنقرة بشأن المعايير المتعلقة بالاتحاد الأوروبي.

وبتأييد ٤٤٨ نائبا ومعارضة ٦٧ وامتناع ١٠٧ ، أقر أعضاء البرلمان تقريرًا غير ملزم يشجب «تراجع الحريات الأساسية والديموقراطية وسيادة القانون» في تركيا ويشدّد على «غياب الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات الضرورية» بهذا الشأن.

وقال معدّ التقرير النائب الأوروبي الاشتراكي الاسباني

> مقرر البرلمان الأوروبي: تركيا لديها مشكلة مع الديمقراطية لذلك فهي بعيدة عن معسكرنا

ناتشو سانشيث أمور، خلال مناظرة مساء الاثنين، إن البرلمان والمؤسسات الأوروبية «يجب ألا تلزم الصمت في وجه دوامة الاستبداد الحالية التي يغرق فيها البلد».

واعتبر البرلمان الأوروبـي أن التعاون بين تركيا والاتحاد الأوروبي «أساسي» وأشار إلى تحسّن العلاقات في الفترة الأخيرة مع أنقرة التي تلعب دورًا مهمًا في الوساطة في الحرب في أوكرانيا لكنه شدد على المشاكل المنتظمة التي تنشأ بين تركيا والدول المجاورة مثل قبرص واليونان.

واستنكر البرلمان الأوروبي اعتراض تركيا على انضمام السويد وفنلندا إلى حلف شمال الأطلسي، داعيًا إلى النظر في طلبات ستوكهولم وهلسنكي «بحسن نية».

وبدأت تركيا محادثات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٥، متعهدة بتعزيز ديمقراطيتها، وضمان سيادة القانون، ومطابقة اللوائح التي تحكم الاقتصاد مع تلك الخاصة بالتكتل المؤلف من ٢٧ دولة.

لكن الاتحاد السياسي والاقتصادي جمد المحادثات حول فصول انضمام تركيا في أعقاب محاولة الانقلاب العسكري في عام ٢٠١٦، عندما انحرفت أكثر عن المعايير الديمقراطية في أوروبا.

ونقلت الهيئة عن أعضاء البرلمان الأوروبي قولهم: «لا يمكن للبرلمان الأوروبي في هذه المرحلة تبرير تعديل موقفه بشأن التعليق الرسمي لمفاوضات الانضمام مع تركيا، والتي توقفت فعليًا منذ عام ٢٠١٨».

وقال أعضاء البرلمان الأوروبـي إن أنقرة دمرت أي تطلعات لإعادة فتح عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في هذا الوقت، مستشهدين بتحدي أنقرة لقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن المحسن التركي عثمان كافالا.

في أبريل، أدانت محكمة تركية كافالا، الذي كان محتجزًا على ذمة المحاكمة منذ عام ٢٠١٧، بمحاولة الإطاحة بحكومة أردوغان من خلال تمويل احتجاجات حديقة جيزي عام ٢٠١٣. في عام ٢٠١٩، أمرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالإفراج الفوري عن كافالا مشيرة إلى نقص الأدلة وانتهاك حقوقه في الحرية والمحاكمة العادلة.

كما دعا أعضاء البرلمان الأوروبي يوم الثلاثاء أنقرة إلى التعامل مع طلبات عضوية فنلندا والسويد في الناتو «بحسن نية، للمشاركة بشكل بناء في الجهود المبذولة لحل القضايا العالقة المحتملة والامتناع عن ممارسة أي ضغوط لا داعي لها في هذه العملية».

تركيا عضو في الناتو منذ عام ١٩٥٢، وقد طعنت في العطاءات المقدمة من السويد وفنلندا على أساس أنها تأوي أشخاصًا مرتبطين بحزب العمال الكردستاني المحظور وآخرين تعتبرهم إرهابيين، ولأنهم أوقفوا صادرات الأسلحة إلى تركيا في عام ٢٠١٩. .

> لم تجر تركيا أي تحسينات على الحريات الأساسية والديمقراطية وسيادة القانون

وقال أعضاء البرلمان الأوروبـي: «في ظل الظروف الخطيرة الحالية، من المهم أن يتصرف جميع حلفاء الناتو ببصيرة وأن يصدقوا بسرعة على بروتوكولات انضمام البلدين».

وترى الدول الغربية أن مشكلة الغرب مع تركيا تكمن مع القيادة الحالية المتمثلة بأردوغان وحزبه الإسلامي الذي يبعد البلاد عن العلمانية والديمقراطية وبالتالي تأخذ منحى مغاير لتطلعات الدول الحليفة، وفوق ذلك يعرقل الرئيس التركي الناتو لأغراضه الخاصة.

تركيا لديها مشكلة مع الديمقراطية

الى ذلك أعرب المقرر الدائم للبرلمان الأوروبي بشأن تركيا (ناتشو سانشيز أمور) عن انتقاد تاريخي قوي للحكومة التركية, حيث قال:قدمت الحرب الروسية الأوكرانية الفرصة لتركيا من أجل تأكيد نفسها كلاعب أمني دولي مهم, وكانت محاولة تركيا للوساطة موضع ترحيب حتى لو فشلت, فاستغلت تركيا ذلك لتسريع القمع الداخلي وإسكات الانتقادات الخارجية في الوقت نفسه, وما تفعله تركيا هو تبديد لمصداقيتها الدولية الهزيلة أصلاً، وتعزيزٌ لصورتها السيئة، تعميقٌ لعزلتها, لذلك فمن المؤكد أن البرلمان الأوروبي لن يظل صامتاً في مواجهة الانتهاكات الجسيمة الأخيرة التي ارتكبتها الحكومة التركية.

السياسة التركية إزاء الحرب الروسية الأوكرانية

وحول السياسة التركية إزاء الحرب الروسية الأوكرانية كونها عضو في حلف الناتو, أوضح (ناتشو) بالقول:الدور الجيوسياسي التركي ليس واضحاً بأي حال من الأحوال في هذه المرحلة، فهو لم يقتصر فقط على عدم الانضمام إلى العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، بل يسمح بصراحة لحكام الكرملين بالاستمتاع والاستثمار على السواحل التركية, وتم إصدار بطاقات ائتمان لآلاف المواطنين الروس, ناهيك عن الزيادة الهائلة في الرحلات الجوية بين روسيا وتركيا, والعبور الاعتيادي للسفن التجارية الروسية المدنية التي قد تحتوي على أسلحة عبر المضائق التركية، والمشاركة في عملية تصدير روسيا للحبوب من أوديسا الأوكرانية, فإذا تم أخذ هذه الإجراءات إجمالاً بعين الاعتبار، فإنها ترقى إلى مستوى يشبه إلى حد كبير نظاماً لتجاوز العقوبات الغربية المفروضة على روسيا, وإذا كانت هذه الحرب قد ميزت بين الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية، فمن الواضح أن تركيا ليست في معسكرنا, ونموذج المجتمع الذي يقدمه أردوغان لتركيا هو النموذج الروسي, وأيضاً مع العمليات العسكرية في ناغورنو كاراباخ والعراق و سوريا، فإن تركيا بعيدة جداً عن معسكرنا.

> أعضاء البرلمان الأوروبي : أنقرة دمرت أي تطلعات لإعادة فتح عملية الانضمام

أمر مثير للسخرية

وأضاف المقرر الأوروبي:إنه لأمر مثير للسخرية أن تلقي تركيا محاضرات ومواعظ للسويد بشأن التشريع السويدي لمكافحة الإرهاب, بالنظر إلى استخدام أردوغان لتشريعاته الخاصة بمكافحة الإرهاب, فإذا كانت هذه الحرب تشير بوضوح إلى الانقسام بين الحلفاء العسكريين والخصوم، فمن الواضح أن تركيا مع فيتو (الناتو) غير المسؤول ضد انضمام السويد وفنلندا للحلف، تقدم هدية مرغوبة إلى الكرملين, وتركيا ليس لديها مشكلة مع السويد أو فنلندا, تركيا لديها مشكلة مع الديمقراطية.

وتابع ناتشو:هل تعتقد تركيا أن السويد وفنلندا سعداء بالانضمام إلى تحالف يضم بين أعضائه دولة تمتلك الصواريخ الروسية التي يمكن أن تستهدفهما نظرياً؟ أليس من السخرية أن تسمح تركيا لنفسها بإلقاء محاضرات ومواعظ على السويد حول التشريعات السويدية لمكافحة الإرهاب, خاصة عندما يكون هناك صخب عالمي حول استخدام تركيا لتشريعاتها الخاصة بمكافحة الإرهاب؟

ربما تضيع تركيا فرصتها قبل الأخيرة, ويجب إلقاء اللوم على هذه الحكومة التركية، وليس على المجتمع المدني التركي.

تركيا ترد : البرلمان الأوروبي يتسامح مع الارهاب

من جهتها أعربت الخارجية التركية عن رفضها للتقييمات الواردة في التقرير السنوي للبرلمان الأوروبي لعام ٢٠٢١ حول تركيا، واصفة إياها بـ»المبنية على أحكام مسبقة والمنفصلة عن الواقع».وجاء في بيان للخارجية أن موقف البرلمان الأوروبي الذي يتسامح مع أعضاء المنظمة الإرهابية الذين يتغلغلون داخله ويقومون بدعاية إرهابية، ليس مفاجئا.

وتابع: «وبالتالي فقد البرلمان الأوروبي مصداقيته وموثوقيته لدى الرأي العام التركي».

وأضافت البيان :»لهذا السبب، فإن الادعاءات الواردة في التقرير بشأن الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان فيما يتعلق ببلدنا، والآراء التي لا أساس لها من الصحة والتي تعكس الجهود الضيقة الأفق لعضو أو عضوين في الاتحاد الأوروبي لكسب المصالح بشأن قضايا بحر إيجه وشرق البحر المتوسط وقبرص ليس له أي حكم بالنسبة لنا».

وأكد أن تركيا تنتظر من الاتحاد أن تفي جميع مؤسساته بالتزاماتها تجاه تركيا، لاسيما إحياء عملية الانضمام وتسريع الحوار حول رفع التأشيرات، وبدء مفاوضات تحديث الاتحاد الجمركي، وزيادة التعاون في مكافحة الإرهاب والهجرة.

نامق تان

300 عـــام من جهـــود التـــغريب في تركيا على وشك الضياع

جعلت الأزمة التي نشأت مع هجوم روسيا على أوكرانيا تركيا على رأس جدول الأعمال العالمي. إن الوفاء بمسؤولياتها في إطار اتفاقية مضيق مونترو، والبقاء على الحياد، ومحاولة الوساطة أكسبت تركيا تعاطفًا جادًا، لا سيما في أعين حلفائها الغربيين. زار العديد من القادة الغربيين، بمن فيهم رؤساء الوزراء الهولنديون والألمان واليونانيون، تركيا الواحد تلو الآخر لإظهار دعمهم لها.

كانت لتركيا فرصة مهمة لتصحيح علاقاتها مع الدول الغربية والمؤسسات الغربية مثل الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، والتي كانت محفوفة بالمشاكل لفترة طويلة. ومع ذلك، للأسف، لم يستوعب حكام تركيا بشكل كامل ضرورة اغتنام هذه الفرصة لإزالة علامات الاستفهام التي بدأت تتشكل في السنوات الأخيرة، لا سيما في أذهان أصدقائهم وحلفائهم بشأن الانتماء الغربي لتركيا.

ومع ذلك، كانت هناك حقيقة اعتقدت أنه يجب أن نفهمها جميعًا. بدأت في القرن الثامن عشر في عهد الإمبراطورية العثمانية حركة إجراء التغييرات وإجراء التصحيحات وتجديد المؤسسات المتقادمة في مجالات الخدمة العسكرية، ثم الإدارة والاقتصاد والعلوم والثقافة والتعليم، مع أخذ النموذج الأوروبي كمثال. كان الهدف من هذه الابتكارات، التي تسمى أيضًا حركات الإصلاح، هو إعادة الإمبراطورية، التي ضعفت ضد الدول الأوروبية النامية تدريجياً، إلى دولتها القوية السابقة.

لذلك، على الرغم من طرح أفكار مختلفة لتجديد محاولات ومؤسسات التغريب من قبل، ثالثًا. لن يكون من الخطأ القول إنها بدأت في فترة السلطان أحمد (١٧١٨-١٧٣٠).

على سبيل المثال، على الرغم من تأثير مصطفى رشيد باشا، أعطى السلطان عبد المجيد أخيرًا حقوقًا متساوية لمواطني الإمبراطورية، بمرسوم أصدره، وذكر أمن الحياة والعفة والشرف والممتلكات، وضرورة إعادة التنظيم. في المجالات الضريبية والعسكرية والقضائية، يكتب في كتب تاريخه. وهكذا، بطريقة ما، يتم جمعها مع الخطوط الرئيسة للابتكارات التي يجب القيام بها، وقد

> على تركيا أن تحيي ديمقراطيتها وتتخذ خطوات ملموسة

تم تسجيله في تاريخنا أنه تم تقديم مشروع إصلاحات مماثلة لبرامج الحكومة الحالية. كما نعلم أن المراسيم الصادرة في عامي ١٨٥٦ و١٨٦١ كانت لها نفس الجودة، وبالتالي شهدت الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر سلسلة من محاولات التغيير الذاتي، حيث تركزت الجهود لتجديد نفسها.

من الواضح أنه بعد حرب الاستقلال بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، بُني إنشاء جمهورية تركيا على هدف أن تصبح دولة غربية حديثة. هذا هو السبب الرئيسي وراء إعطاء أتاتورك دفعة كبيرة لحركة التغريب من خلال تحقيق الثورات. استندت الفلسفة التأسيسية لجمهورية تركيا الفتية إلى فهم تحقيق هدف التغريب مع السياسات الأصلية التي يتم تحديدها من خلال الاهتمام بحماية القيم الوطنية ومراعاتها.

في الواقع، كان لسياسة أتاتورك التغريب أصالة أعطت الأولوية للحقوق والحريات والقيم العالمية والاستقلال والمساواة والقانون والعدالة والعقلانية والعلم والتعددية والوحدة والتضامن الوطنيين ورفاهية وسعادة الشعب، في الحداثة القصيرة التي تشكل أساس الحضارة الغربية.

مستوحى من هذه المبادئ المعاصرة، نجح أتاتورك في التقاط روح العصر ووضع تركيا في مقدمة الحضارة الغربية في العديد من المجالات بنظام القيم الفريد الذي طوره بنفسه. على سبيل المثال، تمكنت النساء التركيات من الحصول على حق التصويت والترشح في وقت أبكر بكثير من النساء الغربيات.

لهذا السبب، كانت تركيا قادرة على تبني العلمانية والديمقراطية في وقت أبكر من كثير من الدول المجاورة لها. بفضل هذا، أصبحت تركيا واحدة من أكبر ٢٠ اقتصادًا في العالم.

اليوم، يجب أن نعلم أننا مدينون بكل ما حققناه على الساحة الدولية لمبادئ التغريب الأصلية التي بشر بها أتاتورك نفسه وإعطاء الأولوية للعلم والعقل.

في هذه المرحلة، أود أن ألفت الانتباه إلى نقطة مهمة: أن تكون غربيًا في إطار التغريب، الذي حدد مبادئه أتاتورك، لا يعني أن تذهب إلى حساب الدول الغربية، وأن تفعل ما تريد. ليس الانصياع لهم على الإطلاق، وغض الطرف عن السياسات التي يعرضونها ضد مصالح تركيا، وعدم الرد.

أن تكون غربيًا يعني «أن تكون شخصًا يحترم ويحتضن ويستوعب العلمانية والديمقراطية والحقوق الأساسية والحريات والقيم العالمية»، وهي شروط لا غنى عنها للوصول إلى مستوى الحضارة المعاصرة، لأن الشخص الذي لديه هذا الفهم هو أكثر تجهيزًا وفعالية من حيث حماية حقوقه والقانون.

في الوقت الحاضر، نشهد العديد من التطورات التي تشير إلى أننا نتحرك بوعي بعيدًا عن عملية التغريب التي بدأت منذ حوالي ٣٠٠ عام. تدهور الهيكل المؤسسي

> أن تكون غربيا يعني أن تكون شخصا يحترم الديمقراطية والحقوق والحريات

للدولة إلى حد كبير. إن النظام القانوني والعدالة والعلمانية والديمقراطية في حالة ضعف. هناك تراجع خطير في مجال الحقوق والحريات الأساسية. بطبيعة الحال، يؤدي هذا الوضع إلى التشكيك في انتمائنا الغربي على المستوى الدولي وإلى عزلنا عن العالم المعاصر. كما نجد صعوبة في حماية حقوقنا ومصالحنا بشكل فعال في المنظمات الدولية التي نحن أعضاء فيها.

على الرغم من أن الانتخابات العامة التي ستجرى العام المقبل في تركيا وأن اقتصادنا يواجه حاليًا مشاكل خطيرة قد يفسر الانجراف الذي نشهده في السياسة الداخلية والخارجية، إلا أنه من الواضح أن هذا الوضع ليس مؤقتًا ومستدامًا.

من الواضح أن المشاعر المعادية للغرب التي تغذيها مؤخرًا الخطط قصيرة المدى للسياسة المحلية تسبب تكاليف جسيمة لتركيا، خاصة في الاقتصاد، في كل مجال تقريبًا. بالإضافة إلى ذلك، يضع هذا الوضع عبئًا إضافيًا على سياستنا الخارجية، التي تعاني بالفعل من ضعف خطير من حيث الموثوقية والاتساق.

تسبب النزعة المعادية للغرب القائمة على الشعوبية احتكاكات وتوترات لا داعي لها، خاصة في العلاقات مع حلفائنا. في هذا السياق، لدينا مشكلة مصداقية في عيون محاورينا لأننا نظهر سلوكيات مفاجئة وغير متوقعة. على سبيل المثال، يمكننا فجأة احتضان البلدان التي تعاملنا معها بشكل غير متناسب من خلال الادعاء بأنها عدو لتركيا قبل عام. أو قد نسيء إلى زعيم أجنبي عاملناه بحرارة أمس، في اليوم التالي. تثير مثل هذه الانفعالات العاطفية أسئلة جدية حول مصداقيتنا وإمكانية توقعنا.

من ناحية أخرى، نرى أنه لا يوجد تعريف واقعي ومقنع لمفهوم «المكانة والجنسية» الذي طرح لإيجاد بديل لظاهرة التغريب.

في حين أن اقتصاد الدولة وصناعتها ينتجان بالكامل تقريبًا باستخدام آلات ومعدات غربية الصنع، بينما يستخدم معظم أفرادها أجهزة منتجة بالتكنولوجيا الغربية، في حين أن الطلب على كل شيء من المنتجات الغربية مرتفع للغاية، فإن غالبية الشركات في الشوارع تعمل مع الأسماء الغربية، إلخ. لا يمكن أن يتعدى كونه خطابًا شعبويًا فارغًا.

وبسبب عدم تمكنهم من ملء هذا المفهوم، اختار المناهضون للغرب أسهل طريقة ويلجؤون إلى طريقة ضحلة لترويع الجماهير الموالية للغرب باتهامهم بـ «الخيانة». وبالتالي، فإن الاستقطاب الموجود بالفعل داخل البلد يزداد عمقًا وخطاب الكراهية وكراهية الأجانب يكتسبان أرضية.

أعتقد أن من أكثر احتياجات تركيا إلحاحًا إنهاء الاستقطاب الذي يهدد السلام في البلاد، ويقوض متعة

> ليس لدى تركيا خيار آخر للخروج من المأزق السياسي والاقتصادي

الناس في الحياة ويستهلك الطاقة.

ربما فكرت الحكومة في استخدام معاداة الغرب كأداة لضمان إزالة العناوين الرئيسة من المشاكل الاقتصادية وترسيخ القاعدة القومية المحافظة قبل الانتخابات.

ومع ذلك، وبالنظر إلى أن القضايا الحساسة مثل الإرهـاب والهجرة غير النظامية ستلعب دورًا حاسمًا في الانتخابات المقبلة، فمن الضروري تقييم المخاطر التي يمثلها ذلك من حيث السلام الاجتماعي والسلام الداخلي. كما تجب ملاحظة أن هذا يشكل تهديداً خطيراً للمكاسب التي حققناها بتكلفة كبيرة في مجال الديمقراطية والحريات.

في هذه الأيام عندما تتم إعادة تشكيل الهيكل الأمني الأوروبي، تتم مناقشة عضوية الناتو في فنلندا والسويد، ونطالب أخيرًا بأنظمة أسلحة مثل إف-١٦ من الولايات المتحدة، يجب على تركيا الحرص على الابتعاد عن المواقف والمناهج التي ستفضل معاداة الغرب. بهذا لا نقصد بالطبع أن تتخلى تركيا عن مطالبها المشروعة أو تقدم بعض التنازلات. على سبيل المثال، من الضروري بالطبع التعبير عن رد فعلنا بقوة في كل مناسبة، حول موضوع يكون شعبنا حساسًا تجاهه، مثل إرهاب حزب العمال الكردستاني.

ومع ذلك، نود أن نؤكد إيماننا بأن تركيا يمكنها الدفاع عن مطالبها بشكل أكثر فاعلية من خلال استخدام أساليب التفاوض الداخلي للمؤسسات الغربية مثل الناتو، التي تعتبر عضوًا متساويًا فيها، والاتحاد الأوروبي، الذي يهيمن عليه، بهدوء الدبلوماسية والمساومة العقلانية.

في هذا السياق، نقول إن على تركيا إعطاء الأولوية لتقديم مساهمات بناءة لسياسات الدفاع المشتركة للمجتمع عبر الأطلسي، في إطار عضويتها في الناتو وعلاقاتها الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي.

نحاول لفت الانتباه إلى أهمية وثيقة المفهوم الاستراتيجي التي من المتوقع أن يتم تبنيها في اجتماع قمة الناتو في مدريد نهاية الشهر الجاري.

يجب تطوير عملية التغريب في تركيا ومواصلتها بفهم فريد. في هذا السياق، على تركيا أن تحيي ديمقراطيتها في أسرع وقت ممكن، وتتخذ خطوات ملموسة في مجال الحقوق والحريات الأساسية، وتزيل علامات الاستفهام على انتمائها الغربي.

يجب أن تكون هذه أولوية قصوى لتركيا. ليس لديها خيار آخر للخروج من المأزق السياسي والاقتصادي الذي تعيش فيه، وإلا فإنها ستتجاهل جهود أسلافها التي استمرت ٣٠٠ عام، وبمعنى ما كانت ستنكر نفسها.

*موسوعة «احوال تركية»

عدنان سلجوق مزركلي :

العلاج الوحيد هو «الطريق الثالث» بقيادة الشعوب الديمقراطي

خلال الجائحة وبعدها، حدثت تطورات مختلفة في العالم وفي تركيا. بعد هذه التطورات، بدأ نظام عالمي جديد ينظم نفسه خطوة بخطوة. لوحظت تغييرات في المجال السياسي وكذلك الاقتصادي.

لم تظهر هذه الملاحظات من العدم. كانت هناك أزمة عالمية لفترة طويلة. تفاقمت الأزمة ودخلت في مأزق وطرق مسدودة وانعكست في الحياة.

كان الانخفاض في المنتجات الزراعية، على وجه الخصوص، سبب الأزمة الاقتصادية المتزايدة، إلى جانب الوباء.

أضافت التطورات في القوتين العظميين، الولايات المتحدة وروسيا، التفاصيل إلى ذلك. احتلال روسيا لأوكرانيا، والاضطرابات في سلسلة توريد المنتجات قبل وبعد هذا الغزو، والمشاكل التي يعاني منها الغاز الطبيعي والنفط، وأزمة المناخ والجفاف والتغيرات الموسمية الناجمة عن هذه الأزمة تؤثر على العالم بأسره.

هذا التفاعل يؤدي إلى إعادة الهيكلة.

تنعكس هذه التغييرات في الأرقام الاقتصادية للدول، وارتفاع التضخم، وضعف القوة الشرائية.

لكن الوضع في تركيا أسوأ.

بالإضافة إلى هذه التطورات، فإننا نواجه مشاكل أكبر نابعة من نظام الرجل الواحد في تركيا.

نتيجة لإصرار كتلة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية على الحرب وتحويل الموارد الاقتصادية إلى الحرب وأنصارها، يتم التعبير عن التضخم في تركيا بنسبة ١٠٠٪ مقابل زيادة تضخم بنسبة ٥٪ أو ٦٪ في جميع أنحاء العالم.

إن الإصـرار على الحرب لا يعيق عملية التحول الديمقراطي فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى الإفقار الاقتصادي لشعب البلاد. من أجل قوتهم الخاصة، يتسببون في إفقار الملايين من الناس وموتهم.

من أجل إثراء أنفسهم وحفنة من المؤيدين فقط،

تم اتباع «سياسة زراعية وتربية حيوانية واقتصادية» أنهت الزراعة وتربية الحيوانات خلال فترة حكمهم التي استمرت ٢٠ عامًا وجعلتهم يعتمدون على الخارج. بينما كان الناس يعانون من الفقر بسبب استيراد المنتجات من الخارج من خلال مؤيديهم، ارتفعت أسعار المنتجات. بدأ استيراد جميع المنتجات من الإبرة إلى الخيط.

تم قطع الناس عن الإنتاج. انقطع الرباط بين الإنسان والأرض. لقد تحول البلد إلى قرية ملموسة. أعطيت المساحات الزراعية والغابات كهدية من قبل رجل واحد. تم تسليم الأراضي إلى أنصاره.

الآن لم يتبق شيء لتوزيعه. كان يهدف إلى خلق جيل وأشخاص لا يعترضون.

لكن عنق الزجاجة الاقتصادي يتم التعبير عنه الآن حتى من قبل أولئك الذين صوتوا للحكومة.

في مواجهة هذا الخطر، يتم تطبيق الطريقة التي تستخدمها كل قوة مرة أخرى: الجهد لحماية القوة بالقوة والضغط.

الحكومة، التي جربت أساليب الدعاية النازية لجوزيف غوبلز، تطبق هذه الأساليب من خلال تطويرها بشكل أكبر. إنها تغذي العنصرية تحت مسمى التحريض على الحرب والقومية، بينما تنقلب الشعوب ضد بعضها البعض، بينما تقوم بالدعاية الحربية، خاصة ضد الكرد. إنها تكثف سياساتها في القمع والاستيعاب ليس فقط خارج حدود البلاد، ولكن أيضًا داخل الحدود.

لقد تم الضغط وإسكات الجماعات المعارضة التي تتغاضى وتتجاهل الهجمات ضد الكرد، من خلال احتجاجات غيزي وبحجة الوباء، من خلال فرض أنماط حياتها الخاصة. الحكومة، التي تتدخل في مجال الفن باستخدام الوباء ذريعة، تفرض ممارساتها الخاصة على تغيير أنماط حياتها ومدارسها ومجالاتها الصحية من خلال حبس الناس في المنزل.

أما المعارضة، بالمقابل، فتلتزم الصمت تجاه هذه الضغوط بإصدار أصوات ضعيفة للغاية.

أخيرًا، اعتقلت الحكومة حفنة من المعارضين، متذرعةً بانتفاضة غيزي. على الرغم من اعتبار هذه الاعتقالات تدخلاً في نمط حياة المجتمع، لم يكن هناك الكثير من الاعتراض.

وعلى الرغم من صوت أحزاب المعارضة منخفضا ضد ذلك، إلا أنها لم تجد أي رد في نظر الجمهور لأنها لم تقدم اعتراضاتها في القنوات الصحيحة.

> **حزب الشعوب الديمقراطي ليس محاطا بأربعة جدران،بل وحدة منظمة للشعوب**

على الرغم من تقديمها على أن المعارضة أمل للمجتمع في أن تجتمع حول طاولة من خلال أخذ الأحزاب الصحيحة إلى جانب حزب المعارضة الرئيسي، إلا أنه لا يوجد فرق بينها وبين الحكومة عندما ننظر إلى الخطابات والأفعال.

بينما تحاول الحكومة تنظيم نفسها من خلال الحرب والخطاب القومي وكسب الدعم الذي فقدته، فإن المعارضة تجلب تزيد التوتر بنهجها في معالجة المشكلة الكردية. على الرغم من أن المعارضة تبدو ككتلة ديمقراطية من ستة أحزاب، إلا أنها تُظهر في الواقع أنها تتبع سياسة أكثر استبدادًا من الحكومة، بممارساتها السابقة وخطاباتها الحالية.

على الرغم من موقف الحكومة المتجلي في الإنكار، تسرد المعارضة وعودًا لكتلة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية بخسارة الانتخابات والعودة إلى الفترة

التي سبقت عام ٢٠٠٢، أي إلى فترة ما قبل حزب العدالة والتنمية، بدلاً من النضال من أجل الديمقراطية.

بمعنى آخر، عندما ننظر إليها، فإنه لا تقدم حلاً جديدًا، بل وعودًا بالعودة إلى التسعينيات.

المعارضة، التي تبدو كأنها جماعة مجتمعة حول طاولة لا تبشر بالخير للشعب، لن يكون لديها ما تقدمه للبلاد والشعوب.

رغم كل هذا، هناك حاجة لأسلوب نضالي وسياسة نسميها الطريق الثالث. يتم تنظيم هذا أيضًا بواسطة حزب الشعوب الديمقراطي. الطريق الثالث، الذي ينطلق من خلال تنظيم الأمل والشجاعة والتصميم في وقت استنفدت فيه الآمال وتزايدت صيحات الحرب، يشكل أساس الدمقرطة. تدافع عن السلام ضد الحرب، وعن مكاسب العمل ضد الاستغلال. تحاول المعارضة، التي يجب أن تقف ضد فاشية الحكومة، أن تظهر أنها أكثر فاشية من الحكومة من خلال تنمية نفسها على أسلوب الفاشية.

في مثل هذه الفترة، كان لا بد من أن يظهر عمل سياسي جديد في المقدمة ضد الهياكل السياسية المماثلة. كان من الضروري التصريح أن الشعوب لم تكن بلا بديل ولم تكن يائسة.

الطريق الثالث لن يحل المشكلة الكردية فحسب، بل سيحل مشكلة الدمقرطة والأزمة الاقتصادية التي ستصبح مرضاً في تركيا. إن حزب الشعوب الديمقراطي، الذي ينظم مثل هذا الخيار، والذي يمكن أن نطلق عليه «التحالف من أجل الديمقراطية الراديكالية»، لديه مهمة ومسؤولية كبيرة. حزب الشعوب الديمقراطي هو الحركة الوحيدة التي ستجلب البلاد التي غرقت في الظلام إلى النور، ولديه القدرة على تحقيق ذلك.

لهذا السبب، يتعرض حزب الشعوب الديمقراطي لهجوم متواصل. كل يوم نستيقظ على موجة جديدة من الهجمات والاعتقالات. الآن، يتم تسريع «قضية مؤامرة كوباني» ويراد إغلاق حزب الشعوب الديمقراطي، أي سياسة الطريق الثالث التي يقودها.

إن واجبنا هو الرد على هذه الهجمات بمقاومة كاملة وإلغاء هذه الهجمات من خلال التنظيم حول تحالف الديمقراطية.

رغم كل صعوبات المقاومة سنركز على النصر بترديد ابتساماتنا وأغانينا المفعمة بالأمل. في مثل هذه العملية التي يحاول فيها من هم في السلطة ترهيبنا من خلال التهديد بإغلاق حزب الشعوب الديمقراطي، سنظهر أن حزب الشعوب الديمقراطي ليس حزبًا محاطًا بأربعة جدران، ولكنه وحدة منظمة للشعوب.

> **الطريق الثالث لن يحل المشكلة الكردية فحسب، بل سيحل مشكلة الدمقرطة**

الدمقرطة والبنى الفاشية وحل الأزمة الاقتصادية وخصوصا المشكلة الكردية ليست أحزابا مجربة ولا الحكومة الحالية.

الحل يكمن في حزب الشعوب الديمقراطي وسياسة الطريق الثالث. ديمقراطية راديكالية.

لا يمكن حل الأزمة في العالم والأزمات في تركيا إلا بالطرق والممارسات الديمقراطية وليس بالسياسات الفاشية والرجعية.

* الدكتور عدنان سلجوق مزراكلي هو العمدة المنتخب لبلدية ديار بكر من حزب الشعوب الديمقراطي. كُتب هذا المقال لموقع أحوال تركية في سجن أدرنة.

*موسوعة «احوال تركية»

غاندي إسكندر :

تركيا وفوبيا الشعوب

Ronahi :

اقترن تاريخ تركيا الحديث وقبلها السلطنة العثمانية بإراقة دماء الشعوب، وما ديمومة الحفاظ على إيقاد شُعَل الحروب بقصد إبادة المختلف معها عرقياً وثقافياً إلا ديدن تصارع تركيا في سبيل الحفاظ عليه، وأسلوب حياة لابد من غرسه في نفوس جميع الناطقين بالتركية.

ففوبيا الشعوب والحياة الديمقراطية والخوف من المختلف كان هاجساً تركياً عاماً ولاسيما ما يتعلق بشعوب ميزوبوتاميا ذات التاريخ العريق في المنطقة، فمن لا تاريخ له ولا حضارة يشار إليها بالبنان يسعى إلى بناء حضارة على مقاسه، ولكنها لا تخرج عن دائرة حضارة القوة، فهناك فرق جلي بين قوة الحضارة وحضارة القوة والغطرسة، وعندما نتصفح متون كتب التاريخ القريب نتلمس عن قرب مآسي الشعوب وأحزانها، ونتعرّف على قصص التنكيل والذبح على الهوية بآلة القتل التركية.

فعندما غزا العثمانيون أوروبا وأخضعوا عدة دول لسلطتهم وحين قرر الصرب مواجهتهم وعدم الاستكانة لهم تعرض الشعب الصربي للإبادة الجماعية المنهجية سواء من خلال المذابح أو عمليات الطرد، وكان على الناس أن يغادروا بيوتهم التي تعود إلى قرون ويهربوا إلى مناطق نائية من أراضيهم، وتم استعباد النساء بشكلٍ جماعي وإرسالهن إلى العاصمة العثمانية لاستخدامهن محظيات.

وبعيد الحرب العالمية الأولى وتحديداً في عام ١٩١٥ أعلنت تركيا العثمانية الجهاد بنزعة دينية عرقية عنصرية ضد المسيحيين (الآشوريين والأرمن واليونانيين) حيث سفك العثمانيون دون رحمة دماء الملايين من الأبرياء والعزّل مستعملين أبشع أساليب القتل، فاستباحوا أعراض النساء وشقوا بطون الحوامل وقتلوا الصغير قبل الكبير في مجازر لم يعرف التاريخ مثيلاً لها، وبغرض إبادة الشعوب المذكورة تم تهجير وتشريد مئات الألوف، ومن ثم الاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم بعد أن عاثوا في الأرض فساداً ونشروا الخراب والدمار في كل مكان.

فالقوميون الأتراك رأوا أن التطهير العرقي والإبادة الممنهجة هي من أفضل الطرق للوصول إلى كيان تركي صافٍ خالٍ من التعددية الشعبية، وبعد تلك المجازر وخلال عشرينيات القرن الماضي انحاز الشعب الكردي إلى المسيحيين ولأن السياسة الرسمية التركية الحديثة تعتمد على تفكيك المجتمعات وفرض سياسة التتريك ففي عام ١٩٢٥ نفذت الحكومة التركية مجزرة في آمد، حيث أعدمت فيها مدنيين وسوت القرى بالأرض وقتلت ما يقارب ١٥٠٠٠ شخصاً.

وفي أعقاب ثورة ديرسم تم ترحيل غالبية شعب ديرسيم إلى غرب تركيا وأوروبا بعد ذبحهم لعشرات الآلاف من سكانها، وفي تسعينيات القرن الماضي حرقت تركيا أكثر من أربعة آلاف قرية كردية في آمد وماردين وشرناخ وهكاري، وبغية إتباع نهج الإبادة وتغيير ديمغرافية كردستان تسعى تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية إلى توطين أكثر من مليون لاجئ سوري من القومية العربية في عفرين وسري كانيه وكري سبي ومعظم مناطق روج آفا في مسعى منها إلى إبادة الشعب الكردي الذي اختار نهج المقاومة لمشاريع الإبادة وارتضى لنفسه وللشعوب الأصيلة في أرض ميزوبوتاميا العيش بحرية وممارسة الحياة الديمقراطية بعيداً عن الطربوش التركي الملطخ بدماء الشعوب.

قوات سوريا الديمقراطية:

الغزو التركي المُحتمل سيؤثر على استقرار ووحدة الأراضي السوريّة

بحضور قادة المجالس والفصائل العسكرية، عقد المجلس العسكري لقوات سوريا الديمقراطية اجتماعاً استثنائياً لمناقشة التطورات الأخيرة في مناطق شمال وشرق سوريا، إثر التهديدات التركيّة باحتلال مناطق جديدة.

خلال الاجتماع، اطّلعت القيادة العامة بشكلٍ مفصل على تفاصيل الاعتداءات التركية التي استهدفت خلال الفترة الماضية مناطق تل تمر، زركان، منبج، والشهباء، حيث شرح قادة المجالس العسكرية في تلك المناطق الأوضاع الأخيرة وتأثيرها على حياة المدنيين وسبل حمايتهم، وفق ما نشره موقع "قسد".

وناقش الاجتماع: "تأثير أي غزو تركي جديد على الوضع الإنساني في مناطق شمال وشرق سوريا والمناطق المستهدفة بشكلٍ خاص، حيث تمّ التأكيد على أن أي عدوان سيُعيد بالسوريين إلى المربع الأول من الأزمة السورية، وأن مشاريع الاحتلال بما فيها التهديدات الأخيرة ليست سوى مقدمة لتقسيم سوريا".

كما ناقش الاجتماع تأثير الغزو التركي على الحرب ضد داعش، حيث ازدادت خطورة استفادة داعش من الأوضاع الأخيرة التي أحدثتها اعتداءات الاحتلال.

وأكد الاجتماع على أن: "قوات سوريا الديمقراطية تضع في أولوياتها خفض التصعيد والالتزام بالاتفاقيات، مشدداً في الوقت ذاته على استعداد القوات لحماية المنطقة وسكانها من أي هجمات محتملة، مؤكداً على رفع الجاهزية وإتمام الاستعدادات لمجابهة العدوان بحرب طويلة الأمد".

كما أكد الاجتماع أيضاً على أن: "الغزو التركي المحتمل سيؤثر على استقرار ووحدة الأراضي السوريّة، لذا، لن تقتصر مواجهته في المناطق المستهدفة فقط، إنما سيتوسع نطاقها لتشمل مناطق أخرى داخل الأراضي السورية المحتلة".

وثمّن الاجتماع مواقف أهالي المنطقة لدعمهم قوات سوريا الديمقراطية، داعياً إلى مواصلة الدعم والمساندة والالتفاف حول أي قرار تتخذه القوات بمواجهة العدوان التركي.

كما أكد الاجتماع في الأخير على استعداد القوات للتنسيق مع قوات حكومة دمشق لصدّ أي هجوم تركي مُحتمل، وحماية الأراضي السوريّة بمواجهة الاحتلال.

تركيا تؤكد أنها لن تسمح بـ«حزام إرهابي» على حدودها مع سوريا

أعلنت تركيا أن العملية العسكرية المحتملة ضد مواقع «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) في شمال سوريا، «ستنفذ في الوقت المناسب». وقال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار إن قوات بلاده ستفعل ما يلزم ضد من وصفهم بـ«الإرهابيين» في شمال سوريا، لافتاً إلى أن جميع العمليات العسكرية التي تقوم بها تركيا تتمتع بالشفافية ومتوافقة مع القانون الدولي، وإلى أن هدف بلاده هو حماية مواطنيها وحدودها.

وأكد أكار، مجدداً، أن تركيا لن تسمح بأي «ممر أو حزام إرهابي» قرب حدودها الجنوبية، وأن العملية العسكرية المرتقبة ستنفذ «في الوقت المناسب»، مشيراً إلى أن العمليات السابقة التي قامت بها تركيا شمال سوريا كانت بهدف القضاء على الممرات الإرهابية. وقال: «نواصل مكافحة الإرهاب بكل حزم وإصرار، ونحترم وحدة أراضي دول الجوار، وبخاصة سوريا والعراق، ولا نطمع في أراضي أي دولة». وشدد على أن بلاده تسعى إلى مكافحة الإرهاب فقط، وأن الكرد والعرب في سوريا هم إخوة للشعب التركي.

وجاءت تصريحات أكار بعد أن بحث مجلس الوزراء التركي في اجتماعه، ليل الاثنين - الثلاثاء، العملية العسكرية المحتملة ضد مواقع «قسد» في شمال سوريا.

وفي السياق ذاتـه، ناقش الرئيس رجب طيب إردوغان أبعاد تلك العملية مع رئيس حزب «الحركة القومية»، الحليف لحزب «العدالة والتنمية» الحاكم ضمن ما يعرف بـ«تحالف الشعب»، دولت بهشلي، في اجتماع بينهما (الثلاثاء)، في أنقرة.

وكان إردوغان قد قال، الأربعاء الماضي، إن العملية العسكرية المحتملة في شمال سوريا، ستستهدف منبج وتل رفعت، الخاضعتين لسيطرة «قسد»، والتي تنتشر فيهما قوات روسية أيضاً، مؤكداً أن العملية التي تهدف إلى إقامة منطقة آمنة بعمق ٣٠ كيلومتراً على الحدود الجنوبية لتركيا لمنع الهجمات الإرهابية على أراضيها، ستنطلق بين ليلة وضحاها، دون تحديد موعد، وأن بلاده لن تنتظر إذناً من أحد. واعتبرت تصريحات إردوغان تلميحاً إلى أن أنقرة لن تنتظر إذناً من الولايات المتحدة، التي لا تحتفظ بقوات في المنطقتين، فيما أكد محللون أن موافقة روسيا على العملية أمر أساسي.

* وكالات متعددة

باباجان: أردوغان يريد التستر على المشاكل الداخلية باحتلال سوريا

عقد رئيس حزب الديمقراطية والتقدم علي باباجان اجتماعا تقييميا أسبوعيا في مقر الحزب، وأشار باباجان إلى أن السياسة الخارجية جادة ومهمة للغاية لدرجة أنه لا يمكن تركها لإرضاء أردوغـان، فقال إنه واجه صعوبة في شرح قضية تركيا العادلة للعالم.

وقال: السياسة الخارجية هي مجال جاد ومهم للغاية لا يجب تركه لتقدير السيد أردوغان وشركائه. لا ينبغي للحكومة أن تفعل أي شيء لإضعاف حربنا ضد الإرهاب من أجل أهدافه السياسية الداخلية. إن كفاح بلادنا العادل ضد الإرهاب لا ينبغي أن يكون موضع تساؤل في أعين العالم. لا ينبغي لأحد أن يشك في شرعية خطوات تركيا. لا يجب تفريغ مطالباتنا المبررة. لا ينبغي تحويل تركيا عن محورها الآمن. لا ينبغي أن يكون بلدنا موضع سخرية من خلال التحدث بهذه الطريقة أمام العالم في يوم من الأيام. يجب أن تكون متسقًا. لا ينبغي أبدًا المساس بمصداقية وسمعة تركيا ككل».

وأضاف: اليوم، تواجه تركيا صعوبة في شرح قضيتها العادلة للعالم. إنهم لا يعرفون الدبلوماسية ولا السياسة الخارجية. انظر، «لقد توليت مسؤوليات مهمة للغاية في السياسة الخارجية. لقد أنجزت واجباتي بنجاح. كما أنني فخور بإنجازاتنا في تلك السنوات. احترم الجميع كلمة تركيا. عندما اصطدمت روسيا بجورجيا كنا الدولة التي ساهمت في المصالحة. كنا أول دولة أتى فيها رئيس أمريكي منتخب بغبار قدميه. في هذه الفترة حصلنا على أصوات ١٥١ من أصل ١٩٢ دولة في

> همهم الوحيد هو تحويل تركيا إلى بلد قمع

عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. لأننا أدارنا السياسة الخارجية بفريق عمل يتمتع بالكفاءة والخبرة والعقل والعقلانية. سوف ترى؛ سنكون الكوادر التي تحمل قوة وسمعة كلمة بلدنا إلى القمة. هذه الوظيفة سوف تقع على عاتقنا، أيها الأصدقاء. لا تقلق. سوف نرفع سمعة تركيا. سنرفع تركيا أمام العالم أجمع بقوة كلمتها ».

ورد باباجان على السؤال المتعلق بعملية سوريا كالتالي:

هناك مناطق في دائرة المعرفة والنفوذ الروسي في سوريا. وبحسب التصريحات التي تم الإدلاء بها حتى الآن، سيتم تنفيذ العمليات في مناطق تكون فيها الولايات المتحدة فعالة. مشكلتنا ليست روسيا، ما قالته الولايات المتحدة. يجب على تركيا أن تفعل كل ما يلزم من أجل أمنها القومي. لا نشعر بالراحة دون الحصول على مزيد من المعلومات التفصيلية من الوحدات ذات الصلة في الدولة بخصوص هذه المسألة، كما نعتقد.

نشك في ما إذا كان بدء هذه العملية في الوقت الذي بدأ فيه أردوغان حملته الانتخابية يتعلق بالسياسة الداخلية. إنهم لا يعرفون ماذا يفعلون. مثلما يفعلون في الاقتصاد الهراء، يفعلون الشيء نفسه في السياسة الخارجية. همهم الوحيد هو عدم إعطاء السلطة. نطلب معلومات لتوضيح شكوكنا. نحن نشكك في الشرعية السياسية للخطوات التي سيتخذونها.»

قال باباجان، "بدأ أردوغان حملته الانتخابية. يواصل حملته بكامل طاقتها بعد تغيير قوانين الانتخابات، والانخراط في دراسات الهندسة السياسية، وخلق توترات، وزيادة الاستقطاب، وما إلى ذلك. المادة ١ من حملته: اسكتوا الصحفيين.

لهذا السبب يريدون تنظيم قانون الصحافة. المادة ٢ من حملته: إسكات المواقع. لهذا السبب يريدون ترهيب المواقع. والمادة الثالثة من حملته: اسكت صوت الوطن. لهذا السبب يريدون انتهاك حرية التعبير على وسائل التواصل الاجتماعي. همهم الوحيد هو تحويل تركيا إلى بلد قمع. هذا همهم الوحيد. لهذا السبب، يعتقدون أن استخدام السلطة العامة ضد الأمة هو براعة ».

*أحوال تركية

منظمة حقوقية تتحدث عن «تغيير ديمغرافي» في عفرين شمال سوريا

اتهمت منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» (هيئة حقوقية) الحكومة التركية وفصائل سورية مسلحة ومجالس مدنية تتبع لها، ببناء واحدة من أكبر التجمعات السكنية البشرية التي وصفتها بـ«المستوطنات البشرية» في منطقة جبلية بمدينة عفرين الكردية بريف محافظة حلب الشمالي، مشيرة إلى أن غالبية المساكن ستوزع على عناصر ومقاتلين من تشكيلات «الجيش الوطني السوري» المعارض.

وأصـدرت المنظمة تقريراً حقوقياً حمل عنوان «التجمعات السكنية بعفرين: مخطط هندسة ديمغرافية أم مشاريع لإيواء نازحين»، تضمن حصيلة توثيقات وشهادات لسكان ومصادر محلية وصور أقمار صناعية بين يناير (كانون الثاني) ٢٠١٢ وأبريل (نيسان) ٢٠٢٢ الماضي. ويقول التقرير «تمّ بناء (التجمّع السكني) على مساحة شاسعة من المنطقة التي تُعرف محلّياً باسم (جبل الأحلام) والتي تشكّل جزءاً من جبل الكرد بمدينة عفرين»، ليقوم المجلس المحلي في عفرين السورية بالتعاون مع ولاية هاتاي التركية و«هيئة الإغاثة الإنسانية التركية» و٩ فصائل من الفصائل السورية المسلحة على رأسها «الجبهة الشامية»، بمنح وثيقة (ورقة تخصيص) تُعد بمثابة صك ملكية للبناء لتعطيها لجمعيات وجهات خيرية تركية وإقليمية.

ويقول بسام الأحمد، المدير التنفيذي لمنظمة «سوريون»، إن التقرير اعتمد في منهجيته على معايير صارمة للتحقق من المعلومات الواردة و«أرسلنا فريق باحثين ميدانيين إلى تلك المنطقة وقمنا بمقاطعة جميع الأدلة مع شهادات حيّة من المستفيدين ومن مصادر محلية، ليتم مطابقتها مع صور أقمار صناعية حصرية». وذكـر، أن هذا المشروع ليس الوحيد في منطقة؛ و«هو جزء من مجموعة من المشاريع المشابهة بالمنطقة لتغيير البنية السكانية والديموغرافية لمنطقة عفرين ذات الغالبية الكردية».

واتهم الأحمد تركيا بالمسؤولية عن تغيير عميق في البنية السكانية في عفرين «من خلال إقامة مشاريع إسكان دائمة لمقاتلين وعائلاتهم... هذه السياسة جزء من استراتيجية أوسع لنقل الكرد السوريين وأي فئة غير مرغوب فيها تركيا في عموم الشمال السوري إلى مناطق أخرى».

وقالت الباحثة هبة الدباس، مسؤولة قسم الصحافة وحقوق الإنسان بالمنظمة، في حديث لـ«الشرق الأوسط»، إنهم حصلوا على نسخة من المخطط الهندسي للمشروع، وهو عبارة عن ثلاث كتل سكنية «كما حصلنا على أسماء بعض المتعهدين الذين تم التعاقد معهم لبناء المستوطنات، وسيتم توزيع ما نسبته ٢٥ في المائة (من المساكن) للمدنيين فقط، أما ثلثا المشروع فسيذهبان للمقاتلين وعائلاتهم».

*صحيفة «الشرق الأوسط»

آلدار خليل: سيسقط أردوغان، وستفشل مخططات الدولة التركية المحتلة

Ronahi

أشار عضو هيئة الرئاسة المشتركة في حزب الاتحاد الديمقراطي آلدار خليل، أن أي هجوم احتلالي تركي محتمل على شمال وشرق سوريا، مسألة وجودية، وسيواجه بمقاومة لم يسبق لها مثيل، وأكد بأن المحتل التركي هُزم في زاب، ومتينا، وآفا شين هزيمة نكراء، بالإضافة إلى فشل خطته مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في تحقيق أهدافه.

المقاومة التاريخية الرد الحاسم على الخيانة

وضمن السياق، تحدّث خليل لوكالة هاوار، وفي مستهل حديثه حيّا مقاومة زاب، وآفاشين ومتينا وقال: "الكريلا يخوضون مقاومةً تاريخيةً ضد المحتل التركي، هذه المقاومة لا تُقيّم على أنّها حماية منطقةٍ واحدة فحسب، بل تعني الدفاع عن قيم شعبنا، التي أُسست خلال مسيرة النضال، وتعدّ مثالاً عن مقاومة الشعوب؛ للدفاع عن وجودهم وحريتهم، إنّ اتفاقية حزبي العدالة والتنمية، والحركة القومية تعتمد على إبادة الشعب الكردي، وتوسيع الاحتلال في الشرق الأوسط، ومن قرارات هذه الاتفاقية الفاشية الهجوم بالأشكال وبالأساليب على حركة الحرية، لاسيما الكريلا وبالتالي إبادتهم".

وأشار خليل إلى العزلة المشدّدة المفروضة على القائد عبد الله أوجلان، بعد رفع وتيرة العزلة وتشديدها أكثر

قائلاً: "في إمرالي يتم تجاوز حدود العزلة، فالانتهاكات الحقوقية، مغيبة تماما عما يدور حول وضع القائد وظروف اعتقاله، هناك ضغطٌ كبير يُمارس بحقّه، وهذا تجاوز مستوى الضغوط النفسية، والسياسية، والحقوقية، وعقب قيامهم بتشديد العزلة على القائد آبو أكثر، توجّهوا إلى جبال كردستان".

وتحدّث خليل عن مخطط الدولة التركية، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والكاظمي بقوله: "نفّذت تركيا، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والكاظمي مخططهم على كلّ من باشور كردستان، وشنكال وشمال وشرق سوريا معاً، واستغلوا وجود الفراغ السياسي في العراق، وأدّى تحالف الدولة التركية المحتلة، والحزب الديمقراطي الكردستاني إلى إطلاق الهجمات على مناطق الدفاع المشروع في الـسابع عشر من نيسان المنصرم، لكنّ مقاومة الكريلا خالفت توقعاتهم وحساباتهم كلها؛ ما أسفر عن فشل خطتهم، التي أرادوا من خلالها القول: بأنهم أقاموا مناطق آمنة في روج آفا وشنكال".

وأوضح خليل: "لقد عوّل الديمقراطي، والنظام التركي على الحكومة العراقية، لكنهما لم ينخرطا في الخطة الموضوعة بشكل كامل، فأراد الكاظمي إقامة تحالفات مع تركيا، ومع الحزب الديمقراطي الكردستاني قبل تشكيل البرلمان والحكومة، وخلق أوضاع جديدة، وظهر موقف شعبنا ضد الاحتلال في المناطق كلها، إذ تحرّكت الأحزاب والأطراف الأخرى في العراق، عندما برزت مقاومة شنكال، ورفضوا هذه الحرب، وبالنتيجة لم يكتمل هذا المخطط، الكاظمي، ولكن الدولة التركية والحزب الديمقراطي الكردستاني، واصلا مخططهم المستبد".

وعلّق خليل على دور الحزب الديمقراطي الكردستاني في هجمات الدولة التركية المحتلة، متسائلاً كيف يمكن للمرء أن يكون عدوانياً لهذه الدرجة؟ وتحدّث عن استخدام الأسلحة الكيماوية: "إنّ استخدام الأسلحة الكيماوية محظورة في القوانين الدولية كلها، وفي هذا الموضوع لا بد من الإشارة إلى تصريح الحزب الديمقراطي الكردستاني، بأنّهم صادروا الأقنعة المضادة للأسلحة الكيماوية، ونحن نعلم أنّ هذه الأقنعة تُرسل إلى الكريلا، وبالتفكير في هذه المسألة، فحتّى ولو كان هذا صحيحاً، فإنّ هذه ليست أسلحة هجومية، وينبغي أن يقدمها للكريلا من منظور الكردايتية، لكنّه يعادي الكرد، ويصبح شريكاً في إبادته، هذه الممارسات أثارت استنكار المجتمع الكردي بأسره، وهو يحدّد المستوى العميق للخيانة".

متى توقف العدو التركي عن مهاجمتنا؟

وحول التهديدات التركية لشمال وشرق سوريا قال خليل: "عندما صرّح أردوغان، بأن هناك هجمات جديدة قامت المؤسسات والوسائل الإعلامية بوضعها على أجندتها، وكأّن هذا لم يكن له وجودٌ حتّى الآن، فتهديدات الدولة التركية وهجماتها لم تتوقف يوماً، نحن في الأساس نعيش مرحلة النضال، ونحارب العدو، وتسعى الدولة التركية المحتلة إلى قطع الطريق أمام حركة الحرية والمشروع الديمقراطي، إضافةً إلى توسيع نطاق احتلالها وتأسيس الجمهورية التركية الكبرى، وتحاول فرض سيطرتها على طول الخط الممتدّ من عفرين إلى خاكورك، وهذه خططٌ مكشوفة وعلينا الاستعداد لها".

وتابع خليل قائلاً: "تشهد المنطقة بأسرها أوضاعاً غير مستقرة، فالوضع في العراق ليس على ما يُرام، وإيران تشهد حالة من الصراعات، وتُشغل نفسها بالمشكلات الخارجية، ووضع سوريا معروف للجميع، كما أنّ هناك حرباً على الصعيد العالمي أيضاً، أي أنّه بشكل عام هناك أزمة في النظام العالمي بأسره، وتسعى الدولة التركية

للاستفادة من كل هذه الفوضى، وفي الأساس تعتقل تركيا جميع السياسيين، والمثقفين والصحفيين في باكور كردستان، ولم توقف هجماتها على جبال كردستان، وديرسم حتّى بهدينان وتريد الآن مواصلة ذلك في سوريا، هذا مخطط استراتيجي طويل الأمد، وعلينا أن نكون مدركين لهذا المخطط، ونختار لأنفسنا دائماً خط الحرية والمقاومة، كما يحدث الآن، هذه المقاومة ستفشل مخططات الدولة التركية، وستكون الدولة التركية هي المهزومة في هذه العملية".

وحول انضمام فنلندا، والسويد لحلف الناتو تحدث خليل بقوله: "الدولة التركية تسعى للحصول على تنازلاتٍ في هذا الموضوع، الدولة التركية المحتلة تستفسر عن مواقف تلك الدولة، حيال حزب العمال الكردستاني، وهي تعمل دائماً على استغلال الأحداث، والاستفادة منها ضد حركة التحرر الكردستانية".

وبين خليل: "تركيا عضوة في حلف الناتو، وترغب كل من السويد وفنلندا أيضاً بالانضمام إلى الحلف، وبحسب معايير الناتو يستلزم قبول عضوية هاتين الدولتين موافقة جميع الدول الأعضاء في الحلف، ترى تركيا في ذلك فرصةً لذا تستغلها، مثلما انتهزت الفرصة مع الروس، واحتلّت عفرين، وانتهزتها، واحتلّت سري كانيه، وكري سبي، فتسعى الآن إلى استغلال مسألة فنلندا والسويد، واستخدامها لصالحها، لطالما تضمنت سياسات الدولة التركية هذا الشرط وهذه السياسة، لكن هناك أمر آخرٌ، وهو أنّ الجميع الآن مدركٌ لفاشية الدولة التركية، كما أدرك الجميع مدى خطورتها على المشروع الديمقراطي العالمي، فتسعى الدولة التركية الآن الحصول على بعض التنازلات في هذا الموضوع، لاسيما من أمريكا، وفي الأساس لا حاجة لأن تقوم بمساومة روسيا في هذه المسألة، إذ أنّها بطبيعة الحال لا ترغب بانضمام فنلندا والسويد إلى الناتو".

توطين اللاجئين مرتبط بالتغيير الديمغرافي بالمنطقة

وعلّق خليل على رغبة تركيا بالحصول على التنازلات: "لأمريكا وباقي القوى أيضاً بعض المصالح في المنطقة، لكنهم لا يريدون خسارة تركيا أيضاً، لا يرغبون بأن تتوحد تركيا مع الروس، وتتحرك خارج مخططاتهم، لذا سيسعون لإرضاء تركيا، وكيفية القيام بذلك هي مسألة أخرى، ولكن من غير الممكن أن ينهوا موضوعها ويقوموا بإثارة غضبها، وهذا يشير إلى رغبة الدولة التركية في هذه المرحلة بتحقيق أكبر استفادة، مما يحدث في المنطقة".

وأشار خليل إلى قيام الدولة التركية بإجراء بعض التغييرات في سياستها في سوريا: "تقاربهم مع حكومة دمشق ليست كالسابق، فسابقاً كانوا يقولون طوال الوقت، إنّه يجب إسقاط هذا النظام، ولكن هناك تقاربات مختلفةٌ الآن، وحتّى أنّ هناك اجتماعات سرّية تجمع بينهم، لم تعد تركيا تولي أهمية لمجموعات الإخوان المسلمين كالسابق، كما تغيّرت علاقة الدولة التركية بإسرائيل ومصر أيضاً، تقبل تركيا كل ما كانت تعارضه أمس بشرط أن تخدم حربها ضد نضال شعبنا".

وربط خليل مسألة توطين اللاجئين السوريين في المنطقة بهدف إجراء تغييرٍ ديمغرافي فقال: "الأتراك يخططون لاستقدام أشخاصٍ من خارج المنطقة، لاسيما أسر مرتزقة داعش، وجبهة النصرة والمجموعات الأخرى إلى مناطقنا المحتلة وتوطينهم على طول الخط الحدودي، لو كان همّهم اللاجئين فقط، فإذاً لماذا لم تقم باستقدامهم للاستقرار في المناطق الخاضعة لسيطرتها؟ فعلى سبيل المثال لماذا لم تقم إلى الآن بإرسال أحدٍ إلى إدلب، الباب، إعزاز وجرابلس، لأن همّهم هو كيفية تغيير ديمغرافية المنطقة؛ لذا فهي تستخدم مسألة اللاجئين وبناء المستوطنات

بوصفها مشروعاً تجارياً تجمع من خلاله الأموال من المؤسسات الدولية والدول، إضافة إلى توطين أسر مرتزقة المجموعات المسلّحة".

مخططات الدولة التركية بشأن اللاجئين

وقيّم خليل مخطط الدولة التركية بشأن اللاجئين بالقول: "ستتخلّص منهم من جهة وتزعزع استقرار سوريا وتقوم بتغيير ديمغرافية مناطقنا من خلالهم من جهةٍ أخرى، وهذا سيؤدي إلى اندلاع حروب وصراعاتٍ بيننا بعد تحريرنا لتلك المناطق، تفكّر الدولة التركية بهذه الطريقة؛ نحن اليوم نقاتل ونشهد أوضاعاً غير مستقرة، ولكن ينبغي أن تستمر الحرب في حال تغيّر الوضع مستقبلاً أيضاً، كما تفكّر تركيا من جهةٍ أخرى بتوطينهم هنا لأمدٍ طويل، ثم إجراء استفتاء فيها، ثم تقوم بإجراء الإحصاء السكاني وتقول لا يوجد كردٌ هنا، هذا التغيير الديمغرافي هو أحد المعايير غير المقبولة لدى حقوق الإنسان والأمم المتحدة أيضاً، إنّ التغيير الديمغرافي خطير، بناء الحزام الأسود على طول الشريط الحدودي يخدم عملية التغيير الديمغرافي، كذلك لتتمكّن من تهديد المنطقة على الدوام، وتسهيل عملها في مسألة الاحتلال".

وأوضح خليل: "ترغب الدولة التركية باستخدام كل شيء للحصول على الضوء الأخضر، وتسعى لفرض بعض الأمور، إن لم تحصل على هذا الضوء، أي أن تقوم بما تريد ثم تساوم الدول، التي تسألها عن سبب قيامها بهذا لاحقاً، وبغض النظر عن تفكيرنا فيما إن كانت قد تلّقت الضوء الأخضر أم لا، ينبغي علينا أن ندرك أننّا نتعرض لهجومٍ دائم، وحتّى لو لم تحصل على الضوء الأخضر، فعلينا أن نأخذ في الحسبان، بأنّ هذا النظام يمكن أن يحصل على الضوء الأخضر في أي لحظة، لأن هناك مصالحاً مشتركة بينهم، فمخططاتهم بشأن شعبنا هي ذاتها".

الهجوم التركي هو مسألة وجودية

وبخصوص أي هجوم محتمل على شمال وشرق سوريا تحدث خليل: "إنّ أي هجوم احتلالي محتمل على شمال وشرق سوريا هو مسألة وجودية، والأهم هو توحّد شريحة كبيرة جداً من شعبنا حول قواته المدافعة، وحتّى أنّ مجتمعنا قد طوّر من حمايته الذاتية، كل هذه العوامل تؤدّي إلى تعزيز المقاومة، لقد هزم جيشها المحتل في زاب، ولم ينجح مخططها مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في شنكال، وفي حال قيامها بأية محاولة هنا ستواجه مقاومة كبيرةً جداً وتاريخية، أنها مسألة وجودية بالنسبة لنا، انتصارنا فيها يحدّد مصير الثورة بأسرها، كما أنها مسألة وجودية بالنسبة لأردوغان، لأنه يدرك بأنه إن لم ينفّذ هذه المخططات في الزاب، وإن لم يقم بهذه المحاولات فلن يبقى له وجود، ولهذا يأخذ الأمور كلها بالحسبان".

واختتم عضو هيئة الرئاسة المشتركة في حزب الاتحاد الديمقراطي آلدار خليل حديثه: "الاقتصاد التركي يحتضر، وتراجع القبول السياسي لأردوغان، وان استمر الوضع على هذا المنوال؛ فلن يصوّت أحد لصالحه في الانتخابات المقبلة، هناك نهب وفساد، واتّفق سياسياً مع القوى المعارضة التركية، وإن سقط أردوغان وخسر السلطة، فسوف يُسجن مباشرةً، كي لا يحدث ذلك يركّز على كيفية بقائه على رأس السلطة، يقوم بجمع الأتراك حوله، ويجعل الجميع يتحمّل هذا الضغط الاقتصادي، ويقبل الوضع السياسي، وذلك بإعلان شعاراتٍ مثل: سأخوض حرباً ضد حركة التحرر الكردستانية، سيسقط أردوغان بالفعل، وبسقوطه ستفشل مخططات الدولة التركية، وسيدخل أردوغان السجن مباشرةً".

حسني محلي:

هدف إردوغان في سوريا.. منطقة آمنة إلى الأبد؟

لقد مضت ثلاثة أسابيع على الخطاب الأول للرئيس التركي رجب طيب إردوغان والذي قال فيه «إن الجيش التركي سيجتاح الشمال السوري في أي لحظة ومن عدة محاور». خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، وفي كل مناسبة، كرر إردوغان تهديداته هذه، والتي كانت وما زالت حديث الساعة سواء في الشارع التركي داخلياً، أو لدى الأوساط السياسية والإعلامية إقليمياً ودولياً.

وقد أعلنت كل من واشنطن وموسكو وطهران عن اعتراضها لأي عملية عسكرية تركية في الشمال السوري، في الوقت الذي ناشد زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو إردوغان «إرسال نجله بلال إلى ساحات القتال» داعياً إياه إلى «الإعلان عن مبررات وأهداف العملية العسكرية التي يتحدث عنها».

الإعلام الموالي لإردوغان، ومنذ ثلاثة أسابيع، يتحدث بإسهاب عن العملية المحتملة، وهو ما استغربه الجنرالات المتقاعدون الذين استنكروا أسلوب إردوغان الذي يتحدث يومياً عن تفاصيل الخطة العسكرية وأسرارها. ويلفت هؤلاء الجنرالات الانتباه إلى تناقضات الرئيس إردوغان الذي يهدد ويتوعد وحدات حماية الشعب الكردية، ولكنه يتهرب من الحديث عن دعم واشنطن لهذه الوحدات، وهي تحت حماية القوات الامريكية الموجودة شرق الفرات.

ويستبعد الجنرالات أن يتحدى الرئيس إردوغان واشنطن، خاصة في هذه المرحلة التي يسعى فيها إلى كسب رضاها دعماً لسياساته الداخلية والخارجية، وبعد مصالحته «تل أبيب» والاتفاق معها على تطوير العلاقات في جميع المجالات وأهمها العسكرية والاستخباراتية.

يقول الجنرال المتقاعد خلدون صولماز تورك: «أستبعد قيام الجيش التركي بأي عمل عسكري شمال سوريا من دون موافقة موسكو وواشنطن»، اللتين سبق لهما أن أعطتا الضوء الأخضر في العمليات السابقة وهي: درع الفرات (جرابلس) في ٢٤ آب /أغسطس ٢٠١٦، وغصن الزيتون (عفرين) ٢٠ كانون الثاني /يناير ٢٠١٨، وينبوع السلام (شرق الفرات) ٩ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٩ وأخيراً عملية أدلب ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠. وساعد ذلك أنقرة في السيطرة على حوالي ٩٪ من الجغرافيا السورية بالتنسيق والتعاون مع عشرات الآلاف من مسلحي ما يسمّى بـ»الجيش الوطني السوري المعارض» يضاف إليهم الآلاف من مسلحي النصرة الإرهابية في أدلب وجوارها.

وترى أحزاب وقوى المعارضة في هذا التنسيق والتعاون مع النصرة ومسلحي «الجيش الوطني» المبرر الأساسي لسياسات إردوغان في سوريا، والتي تهدف في نهاية المطاف إلى البقاء في الشمال السوري، أياً كانت التسمية «منطقة آمنة» أو «مناطق خفض التصعيد» أو «القضاء على الإرهاب» (الكرد) أو «حماية حقوق التركمان»، أو العودة إلى نقطة الصفر عندما كان الهدف الأساسي هو التخلص من الرئيس الأسد وضم الشمال السوري إلى تركيا.

كل ذلك في إطار ما يسمّى بـ»خارطة الميثاق الوطني» التي ما زال الإعلام الموالي لإردوغان يتغنى بها طالما أن مثل هذه المواضيع تدغدغ المشاعر القومية والدينية لدى أتباع إردوغان وأنصاره، ولا يريد لهم أن يفكروا بواقعهم اليومي الأليم في ظل الكارثة المالية والاقتصادية وأعبائها الخطيرة على الشعب والدولة.

ساسة معارضون وجنرالات ودبلوماسيون متقاعدون ربطوا بين أحاديث إردوغان عن اجتياح الشمال السوري وبين مخططاته المستقبلية، والهدف منها تأجيل أو إلغاء الانتخابات المقرر إجراؤها في حزيران /يونيو العام المقبل بحجة المخاطر التي تستهدف الأمن الوطني داخلياً وخارجياً. ويفسر ذلك حالات التوتر التي تعيشها البلاد بسبب خطابات إردوغان اليومية التي تستهدف المعارضة والمعارضين إلى درجة أنه قال عن النساء اللواتي يعترضن على سياساته إنهن «ساقطات».

ومع التذكير بتصريحات زعيم المعارضة كمال كليجدار أوغلو الذي لم يخفِ قلقه من الميليشيات المسلحة التي قد تتدخل خلال الانتخابات القادمة وبعدها، يبدو واضحاً أن تركيا قد دخلت في مسار جديد لا تحسد عليه، بعد أن بات جلياً أن إردوغان سيخسر الانتخابات القادمة، وأنه سيفعل المستحيل لمنع وقوع مثل هذه الهزيمة مهما كلفه ذلك وكلف الدولة والأمة التركية، التي أثبتت كل استطلاعات الرأي أنها قد سئمت من أحاديث إردوغان وأسلوبه السياسي، فهو يهدد ويتوعد الجميع ويرى في كل معارضيه خونة وعملاء وإرهابيين بل وأكثر من ذلك!

> **يستبعد الجنرالات أن يتحدى إردوغان واشنطن، خاصة في هذه المرحلة**

ولا بد من الإشارة إلى تجاهل الأنظمة العربية تهديدات إردوغان لأنها ترى في هذه التهديدات عنصر موازنة جديداً للدور الإيراني في سوريا، خاصة بعد المعلومات التي تحدثت عن تصاعد هذا الدور بانشغال روسيا في الحرب الأوكرانية. ويدفع ذلك البعض للحديث عن احتمالات الموافقة الامريكية على العملية العسكرية التي قد تتحوّل إلى واقع إذا أحس إردوغان بمثل هذه الموافقة التي تريد لها واشنطن أن تزعج الروس في سوريا، ولو كان ذلك على حساب حلفائها الكرد، الذين ربطوا مصيرهم بالقرار الامريكي فقط. وهو ما قد يستغله إردوغان أولاً في اجتياح الشمال السوري في تل رفعت ومنبج وعين العرب، وثانياً لإجبار قيادات حزب العمال الكردستاني على العودة إلى الحوار

معه لمنع الكرد من التصويت مع أحزاب المعارضة ضده وضد حزب العدالة والتنمية.

مع الإشارة إلى أن الجيش التركي لم يحشد أي قوات إضافية على الحدود مع سوريا، وهو ما كان يفعله سابقاً قبل كل عملية توغل أو اجتياح. يرى البعض في كل هذه الضجة العسكرية والسياسية والإعلامية محاولة مستميتة من إردوغـان لكسب ود الرئيس بايدن، خاصة في هذه المرحلة التي يعرف فيها الجميع أن الانحياز التركي إلى جانب واشنطن والحلف الأطلسي في حربها ضد روسيا سيخلق لموسكو مشاكل صعبة ومعقدة وخطيرة جداً، لما لتركيا من موقع استراتيجي حساس جداً بالنسبة للروس، وذكرياتهم التاريخية مع الأتراك سيئة جداً والعكس صحيح.

يشبّه كثيرون وضع إردوغـــان بمحمد بن سلمان الذي يسعى بايدن إلى مصالحته بعد كل ما قاله عن مسؤوليته في جريمة جمال خاشقجي، وهـو ما نسيه وتناساه إردوغان أيضاً عندما التقى بن سلمان في جدة الشهر الماضي . ومن دون أن يكون واضحاً ما إذا سيعامل الرئيس بايدن إردوغان كما سيعامل بن سلمان، وهو الذي اتهم إردوغان في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ (ومعه الإمارات والسعودية) بدعم كل الفصائل المسلحة في سوريا بما فيها «داعـش» والنصرة والقاعدة بهدف التخلص من الرئيس الأسد، وهو الذي قال نهاية ٢٠١٩ عن إردوغان إنه « استبدادي ولابد من التخلص منه عبر دعم المعارضة في الانتخابات القادمة « . ويعرف الجميع أن مثل هذا الدعم المحتمل سيخلق لإردوغان مشاكل على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهو ما دفعه إلى الإعلان عن دعمه رئيس الوزراء الباكستاني الجديد شاهباز شريف (جاء أنقرة قبل يومين) الذي حل محل عمران خان الذي أطاحته واشنطن بالتنسيق والتعاون مع السعودية والإمارات.

> **المبرر الأساسي لسياسات إردوغان تهدف إلى البقاء في الشمال السوري**

باختصار، هذه هي الصورة الكبرى لمخططات إردوغان عبر الحديث المتكرر عن التوغل العسكري التركي شمال سوريا بحجة القضاء على الإرهابيين. وتقول المعارضة هنا إن ذلك سيكون سهلاً جداً لو فكر إردوغان بالتنسيق والتعاون مع الدولة السورية التي تريد أن تتخلص هي أيضاً منهم لأنهم يحتلون جزءاً من الأرض السورية وبحماية امريكية و أوروبية.

ويبدو واضحاً أن إردوغان لم ولن يفكر بذلك مع استمرار التآمر العربي التقليدي ضد دمشق، وأياً كانت الأسباب . كما يعرف إردوغان أن سوريا بوضعها الداخلي المتزعزع أمنياً والصعب سياسياً والأخطر بكثير اقتصادياً ومالياً واجتماعياً لا ولن تستطيع التصدي لأي من مخططاته ومشاريعه، التي يعتقد أنها تحظى بتأييد قطاعات واسعة من السوريين في الداخل والخارج . وإلا لما استمر في أسلوبه هذا ولما استمر في تبنيه لورقة اللاجئين السوريين لأنهم مـادة دعائية فعالة لمشاريعه ومخططاته المعروفه في سوريا . وتهدف هذه الحملة الدعائية لتسويق تركيا على أنها نموذج اقتصادي ناجح ودولة تتبنى قضايا المسلمين في سوريا، ومن دون أن يخطر على بال أحد أن سوريا تعرضت وما زالت لأكبر حرب كونية لم يشهد التاريخ لها مثيلاً. وفي جميع الحالات، لم يستخلص أحد (السوريون من دون استثناء والكرد وإردوغان والأنظمة العربية) من أحداث السنوات العشر الماضية ما يكفيهم من العبر والدروس، وبدونها لا حل للأزمة السورية في المديين القريب والمتوسط طالما أن الرئيس إردوغان مصمم على البقاء في سوريا، ولا أحد يستطيع أن يجبره على الخروج منها في ظل المعطيات السورية والإقليمية والدولية الحالية!

*الميادين.نت

د.محمد نور الدين

تردّد تركي في سوريا: الخوف من إيران... لا من روسيا!

يبدو أن حسابات الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، لا تزال تؤخّر إطلاق العملية العسكرية الخامسة في سوريا، والتي تَكثر الإشارات إلى أنّ منبج وتل رفعت ستكونان مسرحها الرئيس، لما تشكّلانه مِن أهمية بالنسبة إلى أنقرة، ولِكَون احتلالهما سيعني ربط منطقتَي «درع الفرات» و«نبع السلام».

وفي ظلّ الحديث المتكرّر عن «موافقة ضمنية روسية» على العملية، يربطها الباحثون الأتراك بحاجة موسكو إلى حليفتها أنقرة، يُقلق هؤلاء موقفُ إيران المعارض للهجوم، وسط توقّعات تُشير إلى أن طهران لن تكتفي بالاعتراض عن طريق الأدوات الديبلوماسية، على رغم أنّ «أيّ حرب إيرانية – تركية غير مباشرة، لن تكون في مصلحة طهران»، كما يقولون

لا تزال المعلومات حول عزم الجيش التركي شنَّ عملية عسكرية في منبج وتل رفعت السوريتَين، متناقضة. فبينما تتحدّث أوساط حزب «العدالة والتنمية» عن «موافقة روسية ضمنيّة» على العملية، تقول صحيفة «يني شفق» الموالية للحزب الحاكم، إن «القوى المعادية» تَجمع أوراقها في سوريا لمنْع تركيا من تنفيذ تهديداتها، مشيرةً إلى تعزيزات عسكرية امريكية وروسية وأخرى من جانب الجيش السوري، فضلاً عن تسليم «قوات سوريا الديموقراطية» بعضَ مراكزها للأخير، وهو ما يؤشّر إلى احتمال إرجاء العملية إلى وقت أكثر ملاءمة. من جهتها، لا تزال المعارضة التركية متشكّكة إزاء أهداف الهجوم، الذي يرى زعيم «حزب الشعب الجمهوري»، كمال كيليتشدار أوغلو، أنّ الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، يريد توظيفه «خدمةً لمصالحه الشخصية».

ويكتب الباحث في العلاقات الدولية، محمد علي غولر، في صحيفة «جمهوريات»، أن إردوغان حدَّد هدفين للعملية: «تنظيف المنطقة من الإرهاب (الكردي)، وإعادة

> تعزيزات عسكرية امريكية وروسية وأخرى من جانب الجيش السوري

اللاجئين إلى مناطق آمنة».

إلاّ أنّ «تدخُّل الجيش التركي من دون اتفاق مع الحكومة السورية، حوّل المنطقة إلى ساحة نفوذ للجيش السوري الحرّ، ولم يقطع بالكامل الكوريدور الكردي. وفي حال تدخَّلت تركيا مجدّداً، فهي ستكتفي بتوسيع نطاق نفوذها وتضييق الشريط الكردي المتبقّي، من دون إلغائه، لأن ذلك غير ممكن من دون الاتفاق مع دمشق، وعودة الجيش السوري للسيطرة على أراضيه وحدوده»، بحسب غولر.

ويرى الباحث أن إعـادة اللاجئين السوريين عبر إقامة ١٣ منطقة لهم في شمال سوريا، «يتعارض مع وحدة سوريا، ويهدّد بتفتيت البلاد»، مضيفاً أن اشتغال حكومة «العدالة والتنمية» على «إنشاء ١٣ مجلس إدارة هناك، وتعيين إداريين لها، وفتح كليّات تابعة لجامعة غازي عينتاب، وتشريع استخدام الليرة التركية وغير ذلك الكثير، يُعبّر عن الهدف الأصلي للحزب الحاكم».

في المقابل، يقول الباحث في شؤون العراق وسوريا، سرهاد أركمين، إنّ التهديدات الكردية لتركيا لم تتوقّف بعد عملية «نبع السلام». ولذا، فهو يَعتبر، في حوار مع صحيفة «جمهورييات»، أن منبج وتل رفعت تشكّلان أهميّة كبيرة لتركيا، بعدما كانتا مصدراً لعمليات القصف على عفرين، فضلاً عن كونهما حاجزَ قطع بين منطقتَي «درع الفرات» و«نبع السلام»، وهو ما يجعلهما «مسرح العمليات الرئيسة للجيش التركي». وعن موقف القوى الفاعلة على الأرض، يعتقد أركمين أنّ روسيا لن تكون «غير راضية» عن الهجوم، مستدركاً بأن الحديث عن «دعم كامل» من قِبَلها للعملية «مُبالَغ فيه».

أمّا إخلاء «قسد» للمدينتَين ورفع العلم السوري فيهما، فمتروك لظروف المواجهة المحتملة، في حين أن دمشق «من أكثر الأطراف سعياً إلى ملء الفراغ الروسي، كونه سيشكّل انتصاراً لها». وبخصوص الموقف الامريكي، يرى الباحث أنه «طالما أن العملية المحتملة لن تشمل عين العرب ومنطقة القامشلي وجوارهما، فإن ردّة الفعل الامريكية ستكون محدودة جداً، فيما سيكتفي الاتحاد الأوروبي بإصدار بيانات تنديد». لكن أركمين يلفت إلى أهمية الموقف الإيراني، إذ أعربت طهران، حتى الآن، عن معارضتها الهجوم، فيما هناك «شكوك بأنها ستكتفي بالمعارضة، إذ إنها تسعى إلى ملء الفراغ في المناطق التي ستنسحب منها روسيا. وتريد أن تبلغ المعنيّين بأنها عامل مؤثّر في المشهد السوري». لذلك، فإن إيران، برأي أركمين، ستكون من العوامل «غير المساعدة»، كونها «لن تكتفي بالمساعي الديبلوماسية لحلّ المشكلة، ولن يكون مفاجئاً إذا وجدنا الميليشيات الموالية لها في مواجهة الجيش التركي».

وبحسب الباحث، فإن مدّة العملية ستكون قصيرة، لأن المناطق المستهدَفة محدودة، إلاّ إذا وسّعت تركيا نطاقها، متوقّعاً أن ينهي الهجوم «التهديد الكردي من تل رفعت على عفرين، ويربط منطقتَي عمليات درع الفرات

> إيران كانت لها الصوت الأعلى من بين الجميع في معارضة العملية التركية

بنبع السلام، ما يجعله خطوة لكسر البنية التحية لأيّ مشروع دولة سيُقام لاحقاً في شمال شرق سوريا».

في الإطار نفسه، يرى الكاتب سليمان سيفي أوزغون، في «يني شفق»، أن إيران كان لها الصوت الأعلى من بين الجميع في معارضة العملية التركية، قائلاً: «لقد شهدنا تصريحات معتدلة من جانب روسيا، وربّما يعني هذا موافقة على العملية، فيما أعربت الولايات المتحدة عن قلقها من اختلال التوازن. أمّا أوروبا، فهي عاجزة ومرتبكة بسبب الحرب في أوكرانيا، لذا لا يرتفع صوتها تجاه تركيا هذه الأيـام». ويَعتبر أوزغـون أن روسيا، وعلى خلفية الحرب في أوكرانيا، «ضعفت إلى حدّ كبير، فيما تبقى تركيا متنفّسها في المنطقة».

ومن هنا، ستبذل موسكو جهداً كبيراً من أجل الحفاظ على أنقرة حليفةً، بل إنها لن تتردّد في اختيار تركيا، إذا خيّروها بينها وبين إيران. ووفق الكاتب، لن تُغامر روسيا «بضرب علاقاتها مع إسرائيل عبر الانحياز إلى إيران في سوريا. ففي حال فرّطت موسكو بعلاقاتها مع تل أبيب، يمكن لإسرائيل شنّ حملة عسكرية في الجنوب السوري، ربّما تشمل لبنان. وتصبح إيران، في حينه، بين فكّي الكماشة التركية والإسرائيلية».

ويَخلص أوزغون إلى أن «أفضل ما يمكن أن تفعله إيران هو النأي بنفسها عن العملية التركية، وعدم المضيّ في تشكيل تحالف بين الحشد الشعبي وحزب العمال الكردستاني»، محذّراً من أن «أيّ حرب إيرانية - تركية غير مباشرة، لن تكون في مصلحة طهران». كما يتحدّث عن احتمال إرسال إيران وفداً إلى تركيا «ليس لمعارضة العملية التركية، بل للبحث عن أفضل الطرق أيضاً للحدّ من خسائر الجمهورية الإسلامية في سوريا».

من جهته، يربط حسين ليك أوغلو، في صحيفة «يني شفق»، التطوّرات في سوريا بما هو أبعد من اعتراض تركي على انضمام السويد وفنلندا إلى «حلف شمال الأطلسي»، إذ يرى أن أنقرة لا تعلّق أهمية على مجرّد ضمّ هذَين البلدَين إلى «الناتو»، بقدر ما تعير أهمية لأمنها القومي، متسائلاً عن السبب الذي يجعل الكونغرس الامريكي يصفّق، أخيراً، ٣٧ مرّة لخطاب رئيس الوزراء اليوناني، كيرياكوس ميتسوتاكيس، أمامه: «هل قال إنه سيوقف روسيا في أوكرانيا؟ أم ماذا؟ لقد تحدّث ٣٧ مرّة ضدّ تركيا تحديداً. كان خطاباً معادياً لتركيا وقابله الكونغرس بحفاوة بالغة. المسألة ليست مرتبطة بعلاقة تركيا بكلّ من السويد وفنلندا، بل بالأمن القومي التركي عموماً». ويختم ليك أوغلو مقالته بالقول إن «العملية العسكرية التركية الخامسة في سوريا ستشكّل فرصة ممتازة ليُظهر حلفاؤنا في الأطلسي تفهّمهم لمخاوفنا الأمنية».

*صحيفة «الاخبار» اللبنانية

د.عبد المنعم سعيد:

اتجاهات «المقايضة» الدولية من الشرق الأوسط إلى أوكرانيا

*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة

أخذت العلوم السياسية، بما فيها العلاقات الدولية، الكثير من المفاهيم الاقتصادية القائمة على «المنافسة» في سوق تتمتع بالندرة من ناحية، وتفاعلات التبادل غير المتكافئ بالضرورة من ناحية أخرى. وفي الأسواق البدائية للإنسان، جاءت «المقايضة» Barter لكي تخلق سوقاً يتبادل فيه البشر سلعاً وبضائع وخدمات تحددها «الحاجة» لدى الأطراف المعنية، بحيث تحدد «قيمة» ما لدى كل طرف وعلى استعداد لتقديمه من دون استخدام وسيط النقود. وفيما بعد، جاءت النقود، سواء كانت من أنواع المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة، أو بعدها العملات النقدية الورقية خاصة بعد فصلها عن قاعدة

الذهب في عام ١٩٧١، حتى سريان التعامل مع بطاقات الائتمان على نطاق واسع.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل، تصاعدت «قيمة» السوق الاقتصادية، وكبر حجم الفاعلين فيها من أفراد وشركات ودول وبنوك وأسواق مال متعددة الأشكال. وإذا كانت «القيمة» المالية هي المحددة للتفاعلات الاقتصادية، فإن «المصالح القومية» و«توازن القوى الشامل» هي المحدد لقيمة التبادل في سوق السياسة الدولية، وبهذه الصفة فإنها تتوقف على تقدير الطرف المعني في التفاعل، وعلى موقعه من المسافة الكبيرة والفارقة بين الدول، بشأن الاستعداد لاستخدام العنف والدخول في حرب في ناحية، والتعاون والتكامل وحتى الوحدة من ناحية أخرى.

وفي هذه الحالة، فإنه لا يوجد الوسيط المالي في القيمة والذي له صفة محايدة في قياس أهمية الحصول على السلعة أو الخدمة في الاقتصاد، ولكن ما هو موجود مدى ما تكون الدولة على استعداد للتضحية به من البشر والتكاليف ال عسكرية للحرب وكذلك شرعية القيادة السياسية.

> عرف الشرق الأوسط كثيرا من حالات «المقايضة» منها معاهدة ابراهام

بين «المقايضة» و«المساومة»:

جرت الحرب الحالية بين روسيا وأوكرانيا بين طرفين غير متكافئين من حيث القوة الاقتصادية والعسكرية، ومن ثم فإن «المقايضة» التي كانت تتوقعها موسكو لكي تمنع نشوب هذه الحرب هي تخلي كييف تماماً عن الرغبة في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي «الناتو» والاتحاد الأوروبي، والتخلي الكامل عن إقليم «الدونباس»، والتخلي عن أية نية لامتلاك السلاح النووي. ولكن أوكرانيا، من ناحيتها، رأت في كل ذلك أمراً من أمور السيادة التي لها حقوق فيها.

وما نتج عن هذه المعادلة المتطرفة هو انتهاء «سوق المقايضة»، ولجوء روسيا إلى التدخل العسكري المباشر لرفع قيمة مصالحها الخاصة. وفي المقابل، فإن موقف الولايات المتحدة وحلف «الناتو» والاتحاد الأوروبي، رفع الكثير من قيمة المصالح الأوكرانية، خاصة مع استعداد النخبة السياسية للقتال. وكانت الحرب هي البديل للحديث عن «مقايضة» تضع ميزاناً مقبولاً لمصالح مختلفة وغير متكافئة؛ فالأصل في «المقايضة» أنها تعطي لكل طرف نسبته في توازن القوى، بحيث يشعر أنه قد حصل على ما يستحقه، وفي غياب تحديد هذه النسب يكون البديل هو الحرب.

و«المقايضة» بين الدول هي صورة من صور التفاوض في واقع متحرك ومتغير بشدة، وبينها وبين «المفاوضات»، مفهوم ثالث هو «المساومة» Bargaining والتي هي مثل المفاوضات فيها تفاعلات سلمية عن طريق المُراسلات أو التفاعل المباشر بين الدبلوماسيين أو الشخصيات المسؤولة في الدول. وما حدث في الأزمة الأوكرانية أن مساومات جرت بالفعل أحياناً بطريق مباشر وعلى خطوط النار بين روسيا وأوكرانيا، أو من خلال طرف ثالث وسيط مثل تركيا وإسرائيل والأمم المتحدة. وهكذا كان على أرض الواقع نوعان من «المساومة»؛ أولها «ساخن» Hot Bargaining وفيه تقوم القوة المسلحة المباشرة برفع قيمة مصالح طرف، وتخفيض قيمة مصالح الطرف الآخر. وثانيهما «ناعم» Soft Bargaining تُستخدم فيه الدبلوماسية، والحجج القانونية، والتصويت في الأمم المتحدة، وإضافة نفوذ حلفاء مثل الصين في الحالة الروسية، و«الناتو»

والولايات المتحدة ذاتها في الحالة الأوكرانية.

وقد غيّر «حصاد الساخن والناعم من المساومة»، بعضاً من تعريف الأزمة الأوكرانية ومعها مصالح كل طرف، بحيث خلقت أرضية للمقايضة التي اقترحها هنري كيسنجر؛ وهو أن تتنازل أوكرانيا لروسيا عن إقليم «الدونباس» مع بقائها محايدة بين روسيا وحلف «الناتو»، مقابل بقاء الدولة الأوكرانية في حدود أقل مما كانت عليه قبل الحرب، وربما إعطائها تسهيلات أو انضمام للاتحاد الأوروبي. ولكن هذه الصيغة للمقايضة وجدت رفضاً من الولايات المتحدة و«الناتو»، وعلى العكس جرى رفع قيمة المساعدات العسكرية الغربية لأوكرانيا، بحيث تستمر في الحرب إلى الدرجة التي يحدث فيها ضعف كبير في الجانب الروسي.

«صفقات» عديدة:

إن «سوق العلاقات الدولية» في حالة الحرب أو المواجهات العسكرية، تشبه كثيراً السوق الاقتصادية في حالة «الكساد الكبير»، حيث تكون لها نتائج غير مقصودة أو متوقعة، ويمكنها أن تؤثر على مصالح تحالفات ودول وأقاليم أخرى في العالم وليس لها في الصراع الجاري «لا ناقة ولا جمل». وفي هذا الإطار، تسببت الحرب الروسية - الأوكرانية في التأثير السلبي على «الأمن الأوروبي»، وخلقت أزمة في الطاقة والغذاء والمعادن النادرة، وفي سلاسل الإمداد والتوريد، بحيث أوجدت في النهاية أسواقاً أخرى للمقايضة ليس لها علاقة بسلم مصالح أطراف الأزمة الرئيسية.

وبالنسبة للأمن الأوروبي، فإن الحرب الجارية أدت إلى إعادة تقييم دول مثل فنلندا والسويد لمصالحها القومية، بحيث طلبت الانضمام إلى حلف «الناتو»، وهو ما خلق حالة من المقايضة بين روسيا وفنلندا والسويد؛ وهي ألا تهاجم موسكو الدولتين عسكرياً مقابل عدم وضع أسلحة ثقيلة للحلف على الحدود مع روسيا. ومن جانب آخر، حدثت أزمة بين فنلندا والسويد من جانب، وتركيا بصفتها عضواً في «الناتو» من جانب آخر؛ لأن أنقرة اعتبرت الدولتين من المؤيدين للإرهاب نتيجة استضافتهما عناصر من حزب العمال الكردستاني الذي تعده تركيا من المنظمات الإرهابية. و«صفقة» المقايضة هنا أن تكف فنلندا والسويد عن استضافة المزيد من عناصر هذا الحزب، وأن تُقيد حركة أنصاره سياسياً واقتصادياً وعسكرياً؛ مقابل رفع تركيا خطر «الفيتو» على دخولهما إلى «الناتو».

> **جرت الحرب بين روسيا وأوكرانيا بين طرفين غير متكافئين**

كما تولدت «صفقات» تقوم على «المقايضة» في مجالات الطاقة والغذاء، حيث سعت دول أوروبية إلى تعويض نقص النفط والغاز الروسي عن طريق شرائه من دول أخرى عبر الأطلنطي وجنوب وشرق البحر المتوسط. وتسهيل تحقيق ذلك جاء من مقايضات جانبية، حيث سهلت روسيا مثلاً خروج القمح الأوكراني إلى بولندا لكي يتم نقله إلى مصر في ظل تبني الأخيرة موقفاً مرناً قائماً على رفض «التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا»، وفي نفس الوقت انتقاد العقوبات الاقتصادية الغربية ضد موسكو؛ وهذا موقف اتبعته كثير من الدول التي حاولت التقليل من الآثار السلبية للحرب الأوكرانية على مصالحها القومية.

أيضاً، تسعى إسرائيل لتعزيز علاقاتها مع دول القارة الأفريقية، وفقاً لمبدأ «الأمن الغذائي مقابل التنسيق في الحرب ضد الإرهاب والتعاون في التكنولوجيا الفائقة»، وذلك حسب ما أعلنه وزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لابيد، خلال مؤتمر عبر الفيديو نظمته السفارة الإسرائيلية في باريس، يوم ٣١ مايو ٢٠٢٢.

حالات إقليمية:

عرف الشرق الأوسط كثيراً من حالات «المقايضة»، وما كانت معاهدات السلام بين إسرائيل ومصر والأردن، ومؤخراً فيما عُرف باتفاقات السلام الإبراهيمي مع دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان، إلا مقايضات أخذت أحياناً شكلاً مباشراً هي «الأرض المُحتلة مقابل السلام». وفي أحيان أخرى، جاء السلام مقابل المساندة في قضية حيوية واستراتيجية، فربما كان مع الإمارات والبحرين مقابل موقف مشترك من إيران التي تُعادي كلاهما وتستخدم القوة العسكرية ضدهما؛ ومع السودان كان السلام مقابل خروج الخرطوم من قائمة الدول الراعية الإرهاب؛ والمغرب مقابل الاعتراف الأمريكي والإسرائيلي بشرعية ضم الصحراء الجنوبية للمغرب.

وهـذا الإطـار العام لصفقات «المقايضة» كثيراً ما احتوى على مكون اقتصادي تجري فيه الـممـارسـة وفقاً للقواعد الاقتصادية للتجارة والتكنولوجيا. وفي تسعينيات القرن الماضي، جرت المفاوضات العربية -الإسرائيلية في إطارين؛ «إطار مباشر» بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان والسلطة الوطنية الفلسطينية في الموضوعات ذات الصلة بينهم، و«إطار غير مباشر» عُرف بالمفاوضات متعددة الأطراف التي شاركت فيها ٤٠ دولة في المنطقة وخارجها في مجالات الاقتصاد، والحد من التسلح، والمياه، والبيئة، واللاجئين. وكانت النظرية وقتها أن «المقايضة» في المجالات غير المباشرة يمكن أن تنعكس بطريقة إيجابية في تسهيل المفاوضات والمقايضات المباشرة. وما حدث فعلياً أن فشل المقايضات المباشرة أدى إلى الإطاحة بالمقايضات غير المباشرة التي نجحت في إحراز بعض التقدم في العلاقات العربية - الإسرائيلية.

و«المقايضات» المُشار إليها أعلاه قِيست قيمة مكوناتها حسب أهمية كل موضوع للطرف المعني، وفي ذلك نوع من النسبية التي تختلف في النوع والدرجة عما يحدث في السوق الاقتصادية التي يتوحد فيها مقياس القيمة النقدية بالدولار في أغلب الأحوال. والمثال على ذلك، المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية، حيث جرت حروب عديدة في مواجهة الانتفاضات الفلسطينية، وفي غزة وحدها جرت ٤ حروب كانت «المقايضة» تحدث حول وقف إطلاق النار، أو إطلاق الصواريخ، أو وقف الانتفاضة، مقابل تقديم إسرائيل الانسحاب من أراضٍ فلسطينية، أو السماح بتسهيلات للفلسطينيين في الحركة أو البناء أو الصيد. وكل هذه لا يوجد فيها الكثير من التماثل والمساواة ما لم نأخذ التقييم الذاتي للقيمة من قِبل المتحاربين. فعلى سبيل المثال، فإن الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين وكثيراً ما يتم الإفراج عن كل واحد منهم («جلعاد شاليط» مـثـلاً)، يقابله الإفـراج عن عشرات أو مئات من الفلسطينيين المُعتقلين في السجون الإسرائيلية.

> **سوق العلاقات الدولية في حالة الحرب تشبه كثيرا السوق الاقتصادية**

في الختام، يمكن القول إن «المقايضة» في العلاقات الدولية هي من أدوات حل النزاع وتوفير ظروف لتسوية الصراعات، ولكن إشكالياتها الكبرى أن قيمتها مُتغيرة مع تغير «توازن القوى». إذ إن مبدأ «الأرض مقابل السلام» كان دائماً من لافتات «عملية السلام» بين العرب والإسرائيليين، ولكن ارتفاع قدر القوة الإسرائيلية مقابل الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، جعل «المقايضة» هنا مستحيلة. وفي الحرب الأوكرانية الراهنة، فإن تسليح حلف «الناتو» لأوكرانيا، وسيطرة روسيا على طاقة أوروبا؛ جعل «المقايضة» مؤجلة حتى يكون هناك توازن.

د.وحيد عبدالمجيد

أين تدور معركةُ النظام العالمي؟

كانت الحروبُ هي الأداة الرئيسة في إدارة الصراعات الدولية على مر التاريخ. الفتراتُ التي أمضاها البشرُ في محاربة بعضهم البعض أطولُ من تلك التي ساد فيها السلام. وظل الحالُ كذلك إلى أن بُدئ في تنظيم العلاقات الدولية تدريجياً منذ منتصف القرن السابع عشر في مؤتمر وستفاليا، الذي أُرسي فيه مبدأ سيادة الدولة، ووصولاً إلى أوائل القرن التاسع عشر في مؤتمر فيينا.

أسهمت القواعدُ التي نتجت عن ذلك التطورَ في ازديـاد الوعي بأهمية السلام والحلول السلمية، لكنها لم تضع حداً للحروب التي بقيت هي أكثر ما يثيرُ الاهتمام. فما أن تنشب حربٌ حتى تُغطي على غيرها من القضايا الدولية. وعندما تكونُ الحربُ بين قوى كبرى، سواء بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، يبدو أن مستقبل العالم يتوقفُ عليها. ونجدُ شيئاً من ذلك الآن في التعامل مع الحرب في أوكرانيا، إذ يُعتقدُ في بعض الأوساط أنها ستُغيِّر النظامَ العالمي الراهن.

غير أن تأمل أنماط التفاعلات الرئيسة المؤثرة في هذا النظام اليوم يُفيدُ أن المعركة الكبرى بشأن مستقبله تدورُ بين الصين والولايات المتحدة بوساطة أدواتٍ اقتصاديةٍ وتجاريةٍ وماليةٍ وتكنولوجية. ولا يعني هذا أن الحرب في أوكرانيا غير مؤثرة.

> لا تتوافر حتى الآن مقومات كافية لتغير النظام العالمي في اتجاه تعددي

أثرُها الاقتصادي كبيرٌ في العالم. لكن أثرها في تغيير النظام العالمي قليلٌ مقارنةً بالمعركة الكبرى الدائرة بين الصين وامريكا. فالصين تُحقِّقُ تقدماً مستمراً في سعيها إلى تقاسم قمة هذا النظام مع امريكا في إطار ثنائيةٍ قطبيةٍ جديدةٍ مختلفة عن تلك التي عرفها العالم بين أواخر أربعينيات القرن العشرين ونهاية ثمانينياته.

وكلما ازداد اقترابُ الصين من القمة، قلّت قدرةُ امريكا على منع هذا التطور، والذي يُؤملُ أن يجعل العالَمَ أفضل. ففي كل تغييرٍ يَحدثُ في قمة النظام العالمي، تُعاد صياغة بعض القواعد التي تنظمُ العلاقات الدولية، من خلال توافقاتٍ جديدةٍ تؤثرُ فيها القوى الصاعدةُ إلى هذه القمة.

والحال أنه لا تتوافر حتى الآن مقومات كافية لتغير النظام العالمي في اتجاه تعددي، لأن المسافة التي تفصل كلاً من الصين وامريكا عن القوى الكبرى الأخرى بعيدة. ومتعددة هي المجالات الكاشفة لبُعد هذه المسافة. وإذا أخذنا التكنولوجيا الرقمية مثالاً، لا نجد مَن يمكنه الاقتراب في وقت معقول مما تحقّقه الدولتان على مستوى الثورة الجديدة في هذا المجال، والتي استعير تعبير ما وراء العالم (ميتافيرس) لإطلاقه عليها.

ورغم أن عدد الشركات الامريكية التي دخلت هذا المجال أكبر، تُحقِّق شركات صينية اختراقات مستمرة فيه، مثل تينسنت، وبايت دانس، وبايدو، وغيرها كثير. ومن أهم ما يتسابق فيه الصينيون والامريكيون الآن السعي إلى تطوير استخدام الميتافيرس في الصراعات الدولية، على نحو سيؤدي إلى اختراقات منها، على سبيل المثال، تحقيق تحول نوعي في مجال الحرب السيبرانية.

وليس هذا إلا غيضاً من فيض التحول الذي يحدث اعتماداً على أدوات المستقبل، وليس على الحروب التي تُعد من أدوات الماضي رغم استمرارها حتى اليوم.

*مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
*مركز الاهرام للدراسات

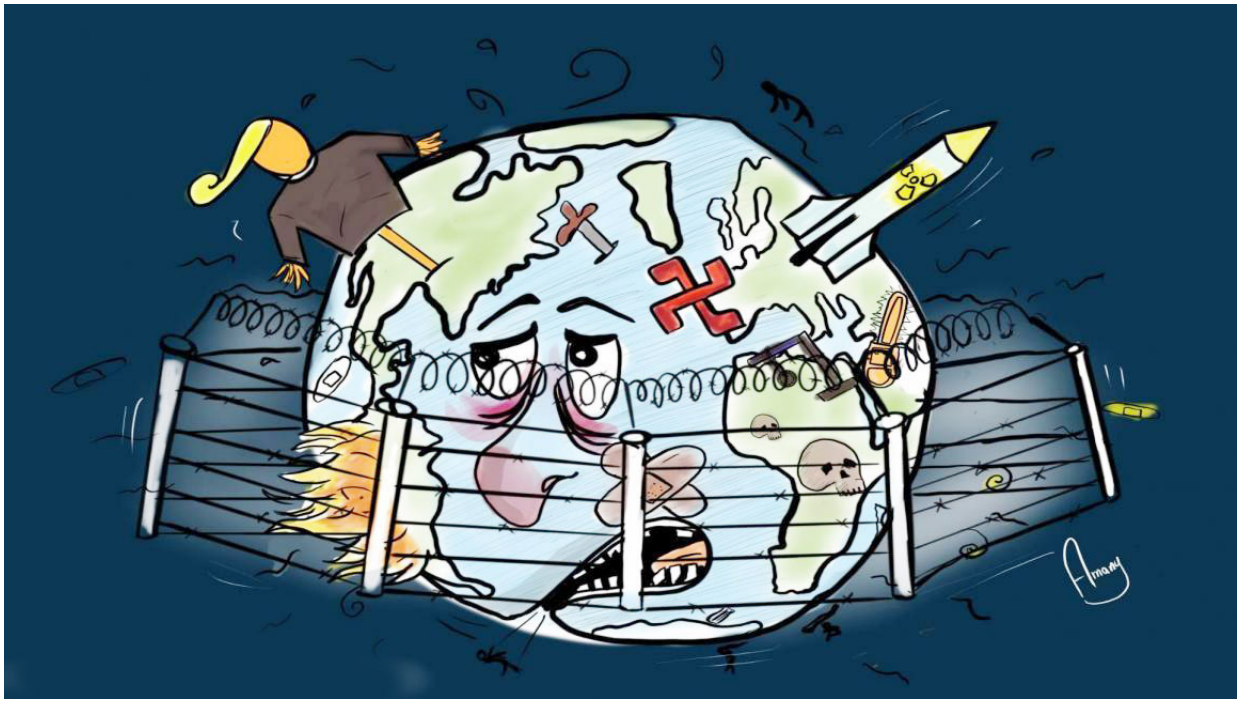

علي أنوزلا

عالم مضطرب على أبواب تحولات جديدة

لا أعرف هل نحن محظوظون أم لا، بما أننا نعيش على أبواب مرحلة تحولات كبرى يشهدها العالم سيولد من رحمها عالم جديد، فبينما تتراجع أخبار الحرب في أوكرانيا إلى العناوين الثانوية في نشرات الأخبار الرئيسية على كبريات وسائل الإعلام العالمية، تتّجه الأنظار نحو ما يحدث من تحولات عميقة في مناطق أخرى من شأنها أن تعيد ترتيب النظام العالمي القديم الذي حكم العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

مؤشّرات هذا التحول العظيم يمكن أن نلخصها في ثلاثة أحداث كبرى، وكلها نتيجة للحدث الكبير في أوكرانيا، أي الحرب الروسية الأوكرانية التي تتحوّل المعارك تدريجياً فيها إلى حرب استنزاف طويلة الأمد لروسيا وللغرب على حد سواء، بما أن الغرب هو الذي يدعم المجهود الحربي الأوكراني بالمال والعتاد منذ عام ٢٠١٤، وقد فاق الدعم الامريكي وحده ٦٠ مليار دولار، قدمتها واشنطن لكييف خلال ثماني سنوات، من بينها ٥٤ مليار دولار منذ بدء الحرب الحالية، أي خلال ثلاثة أشهر فقط!

المؤشّر الأول على هذا التحوّل اتفاق الأحزاب السياسية الأساسية في ألمانيا على تخصيص مائة مليار يورو لتحديث جيشها، حتى يصبح قوة دفاعية قادرة على حماية ألمانيا والدفاع عن أوروبا، كما قال المستشار الألماني، أولاف شولتز، الذي وصف القرار بأنّه «الردّ الصحيح على نقطة التحوّل التي

> بدأ السباق المحموم نحو التسلح، ما من شأنه أن يثقل كاهل ميزانيات الدول

بدأت مع هجوم روسيا على أوكرانيا».

تمثل المؤشّر الثاني في تعهد رئيس الوزراء الياباني، فوميو كيشيدا، بزيادة كبيرة في ميزانية دفاع جيش بلاده التي لا تخفي قلقها من الإنفاق العسكري المتزايد للصين والتهديدات الصاروخية من كوريا الشمالية، وهو ما سيجعل الحكومة اليابانية تنفق ٦٠ مليار يورو السنة المالية المقبلة فقط، على أن يرتفع هذا الإنفاق إلى مائة مليار يورو خلال سنتين.

جاء المؤشّر الثالث على لسان وزير الخارجية الامريكي أنتوني بلينكن، في خطابه الذي عرض فيه سياسة واشنطن تجاه الصين الأسبوع الماضي في جامعة جـورج واشنطن، واتهم الصين بأنها تشكّل تحدّياً للنظام الدولي القائم، بما أنّها القوة «الوحيدة التي لديها نية إعادة تشكيل النظام العالمي، كما لديها، وبشكل متزايد، القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية للقيام بذلك»، بحسب ما جاء في خطاب رئيس الدبلوماسية الامريكية، الذي حمل رؤية استراتيجية لمستقبل العلاقات بين أكبر قوتين اقتصاديتين عالميتين.

المشترك بين هذه المؤشّرات الثلاثة أنّها تريد أن تعود بنا ٧٧ سنة إلى الوراء، غداة انتهاء الحرب العالمية الأولـى، وبداية تشكل ملامح النظام العالمي الحالي الذي تأسّس على رؤية المنتصرين في آخر حرب كونية. وخطورة هذه التحولات لا تكمن فقط في رغبة القوى الصاعدة اقتصادياً وعسكرياً في إعـادة ترتيب النظام العالمي الحالي الذي وصفه المتحدّث باسم وزارة الخارجية الصينية، وانغ وينبين، بأنه ليس سوى مجموعة من «قواعد المنزل» التي وضعتها الولايات المتحدة ودول أخرى قليلة للحفاظ على ما يسمّى «النظام» بقيادة الولايات المتحدة، وإنما في التداعيات التي سترافقها.

أول هذه التداعيات إذكاء السباق المحموم نحو التسلح، خصوصاً في مجال إنتاج الأسلحة المتطوّرة والفتاكة، بما فيها النووية، وهو ما من شأنه أن يثقل كاهل ميزانيات الدول، بما فيها تلك الغنية، مثل اليابان وألمانيا اللتين سترفعان سقف ميزانية دفاعهما إلى ٢٪ من إجمالي ناتجهما المحلي، وهو رقم ضخم قياساً بحجم اقتصاد الدولتين، وهذا يعني زيادة مبيعاتهما من الأسلحة التي ستُقبل الدول غير المنتجة لها على اقتنائها، ما سيؤدّي إلى إنهاك ميزانية دولها،

> المنطقة العربية أكثر المناطق في العالم التي لم تنته فيها الحروب

وينعكس سلباً على الأوضاع المعيشية والاجتماعية لشعوبها، وأكثر من ذلك سيزيد من حالة الاضطراب وعدم الاستقرار التي تعرفها اليوم أكثر من منطقة مشتعلة في العالم.

النتيجة السلبية الثانية لهذه التحولات سيكون لها انعكاس كبير على مستقبل الديمقراطية، خصوصاً في الدول التي لم تنجح في إرساء مؤسساتٍ ديمقراطيةٍ قويةٍ قادرةٍ على حماية ديمقراطيتها من الداخل، وهذا ما ألمح له بلينكن في خطابه عندما قال إن «رؤية بكين ستبعدنا عن القيم الكونية التي حافظت على قدر كبير من التقدّم العالمي على مدى الأعوام الـ٧٥ الماضية»، بما أن التحالفات المقبلة بين الدول لن تحكمها قيم الديمقراطية والحرية، وإنما ستراعي المصالح السياسية والاقتصادية والجيوسياسية لهذه الدول على حساب كل ما هو قيمي.

نحن على أبـواب تحوّلات كبرى، وخلال العقد الحالي، سترتسم ملامح العالم الجديد الذي قد يضع نهايةً لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة. وقد يؤدّي إلى ميلاد نظام عالمي جديد، يخلف «الفوضى المنظمة» القائمة حالياً، حيث الغلبة للقوي، أما ادعاء امريكا أنها تريد إعادة ترتيب النظام الدولي لتجنب الفوضى القائمة، فهي مسؤولة عما يحصل اليوم، لأنها كانت وما زالت القوة المهيمنة في العالم، وفي عهدها انتشرت الفوضى التي تدّعي اليوم التصدّي لها.

وبالنسبة لشعوب الدول الأخرى، خصوصاً العربية، فهي كانت أكثر الشعوب المتضرّرة من تبعات النظام الدولي الحالي. ويكفي أنّ المنطقة العربية هي أكثر المناطق في العالم التي لم تنته فيها الحروب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ليس لأنّ شعوب المنطقة جُبلوا على الحرب، وإنّما بسبب تداعيات مخلفات الاستعمار الغربي لدول المنطقة، ومن بعدها استعماره الاقتصادي لجل دولها، وهو استعمار لا يعلن عن اسمه، لكن عنوانه واحد هو الغرب الذي لا يريد من يعارض طموحاته في الهيمنة والانفراد بزعامة العالم. من دون أن ننسى أن التحوّل الذي قد يطرأ على النظام العالمي الحالي قد يحمل، بالضرورة، تحوّلات في منطقتنا العربية، ولن تكون حتماً إيجابية، ما لم نسارع إلى مواكبة تحوّلات المرحلة الحالية للخروج من حالة السلبية الحالية، وحتى نكون قادرين على التأثير إيجابياً في صناعة مستقبلنا وتقرير مصيرنا وسط التحولات المقبلة.

*صحيفة «العرب» اللندنية

جوناثان جورنال

نهاية العالم تبدأ في الشرق الأوسط

عن «آسيا تايمز»

يؤمن الأصوليون المسيحيون أن ظهور فرسان نهاية العالم الأربعة، وفقا لنبوءة سفر الرؤيا في الإنجيل، سيكون نذيرا بمجيء يوم القيامة، أو يوم الحساب الذي تشترك الأديان الإبراهيمية جميعا في الإيمان به بما فيها الإسلام.

طبعا سوف ينجو المؤمنون عند قيام الساعة، أما إذا قامت قيامة العالم الوشيكة بسبب الاحترار العالمي الذي يهدد اليوم جميع أشكال الحياة على وجه الأرض، وقامت على النحو الذي تقول به النبوءات، فلن تكتب النجاة لأحد.

فرسان الكارثة الوشيكة -أي ارتفاع درجات الحرارة، واضطرام حرائق الغابات، والفيضانات، وخراب المحاصيل، والجوع- وإن تكن سيئة بما فيه الكفاية في ذاتها، تظل أقل رعبا الآن من ظهور الفرسان الأربعة ممتطين خيولهم الأبيض والأحمر والأسود والأخضر.

ومع ذلك فإننا نكون قد تحرّينا الحكمة حين نرى الزوابع الترابية التي كثيرا ما تكسو مناطق شاسعة من الشرق الأوسط بوصفها نذير كارثة وشيكة تماما كما يشير الغبار المتصاعد من وراء التل في أفلام الغرب الأمريكي إلى قرب وصول قطاع الطرق عازمين على القتل ونشر الفوضى. منذ مطلع أبريل، تعرّضت أجزاء كبيرة في العراق وفي مناطق أخرى

> يسهم النشاط الإنساني في كل مستوى، بدءا بالجفاف في العراق، في مزيد من الغبار

بالشرق الأوسط لسلسلة زوابع أحالت سماواتها إلى لون برتقالي مشؤوم، وأدّت إلى إغلاق مدارس ومطارات وتسبّبت للآلاف في صعوبات بالتنفس أدّت بهم إلى الذهاب إلى المستشفيات طلبا للأوكسجين. بالطبع، ليس الغبار والعواصف بالشيء الجديد على المنطقة. لكن المثير للقلق هو مجيئها مبكرة في هذا العام -فهي تاريخيا معروفة بهبوبها في أواخر الربيع والصيف- وأنها أكثر تواترا وانتشارا مما درجت عليه في الماضي.

في السادس عشر من مايو، أفاد مرصد الأرض التابع للإدارة الأمريكية الوطنية للملاحة الجوية والفضاء أن العراق ومناطق أخرى في الشرق الأوسط تعرّضت منذ أبريل لثماني عواصف ترابية قوية في فترة ستة أسابيع فقط.

استحالت السماء فوق بغداد والنجف والسليمانية ومدن أخرى إلى اللون البرتقالي وقلت الرؤية إلى حدود مئات قليلة من الأمتار. وأغلقت المطارات والمدارس والجهات الحكومية في سبع من محافظات العراق الثماني عشرة، وأعلن العديد من المحافظين حالة الطوارئ.

ومثلما يسهل للغاية الإعراض عن تجليات أخرى للتغيّر المناخي ووصمها بالطفرات والاستثناءات النادرة، يمكن القول أيضا عن الوصول المبكر لهذه العواصف الترابية إنها «الاستثناءات التي تؤكد القاعدة». لكن هذه «الاستثناءات» -شأن الفيضانات في غير مواسمها، وحرائق الغابات، وغيرها من الظواهر المرتبطة بالمناخ المؤثرة على أجزاء كثيرة من العالم- ينبغي النظر إليها بوصفها أحداثا مترابطة تتعاضد جميعها لتكون طريقة الطبيعة في تحذيرنا من أن الكوكب يدنو بسرعة من نقطة الانهيار. يتمثل سبب الغبار أو العواصف الرملية التي هبت على العراق -وعلى المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى هذا العام- في رياح مثل «الشمال» التي تهب من الشمال الغربي حاملة الغبار والحطام وما تلتقطه في مرورها بحوض نهري دجلة والفرات وحتى الأردن وسوريا.

وتنشأ هذه الرياح عن مجموعة محيّرة من الظروف المناخية، فتولد في البحر المتوسط، وجبال زاجروس الإيرانية، وأنظمة الضغط منخفض الموسمية الصيفية التي تتكوّن في الهند وباكستان وأفغانستان، وفي درجات الحرارة السطحية الأكثر حرارة أو برودة من المعتاد في المحيط الهادي وتعرف بـ«إل نينو» أو «لا نينا». ويسهم النشاط الإنساني في كل مستوى، بدءًا بالجفاف في العراق، إلى الزراعة الجائرة التي تتسبب في مزيد من الغبار، فضلا عن أدلة مثيرة للقلق على أن «لا نينا» -وهو نظام مناخي واسع التأثير في المناطق

> من السهل أن نطمئن أنفسنا إلى أننا نفعل الواجب علينا ولكن الوضع خطر

الاستوائية بالمحيط الهادئ- يوشك أن يستمر للعام الثالث في حدث نادر وغير مشهود منذ سنة ١٩٥٠. من الحقائق القاسية التي نصادفها في التقرير الأخير للجنة الحكومية الدولية للتغيّر المناخي IPCC أنه على الرغم من كل الكلام المتداول في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الستة والعشرين للمناخ منذ كوبي ١ سنة ١٩٩٥، فإن انبعاثات الغاز الإنسانية المتسببة في الاحتباس الحراري ترتفع باطراد وعلى نحو دراماتيكي.

في عـام ١٩٩٠، ضخ العالم ٣٨ جيجا طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون. في عام ٢٠١٩ بلغ الرقم ٥٩ جيجا طن، وقد كانت ٢٧٪ منها ناتجة في المنطقة الأكثر تلوثا، وهي شرق آسيا. في الوقت نفسه، مع انخفاض أسعار مصادر الطاقة المتجددة بحدة منذ عام ٢٠٠٠ فإن الاستعمال العالمي لطاقتي الشمس والرياح لم يواكب هذا الانخفاض في الأسعار. إذ في ٢٠٢٠، شكلت الخلايا الكهروضوئية ٣٪ فقط من توليد الكهرباء عالميا، والرياح البرية ٦٪، والرياح البحرية أقل من ١٪. أما بالنسبة للثورة التي كثر الترويج لها في مجال السيارات الكهربائية، فتبقى منتجا نوعيا، لم يمثل في ٢٠٢٠ إلا أقل من ١٪ من أسطول المركبات العالمي.

وحتى لو أوفت جميع بلاد العالم بتعهدات تخفيض الانبعاثات في ما قبل مؤتمر كوبي ٢٦ في العام الماضي -وينبئنا التاريخ أن فرصة تحقق ذلك صغيرة ضئيلة للغاية- فإن تنبؤات اللجنة الحكومية الدولية للتغيُّر المناخي في ما يتعلق بالانبعاثات هو أنها سوف تستمر في التزايد، وسنظل عاجزين عن منع أسوأ احترار عالمي.

من السهل أن نطمئن أنفسنا إلى أننا نفعل الواجب علينا، على المستويين الفردي والجماعي. فنحن نطفئ المصابيح كلما أمكن، ونعيد تدوير القمامة، ونحافظ على المياه المنزلية، ونفكر في شراء سيارة كهربائية. وعلى المستوى العالمي، تجتمع دول العالم مرة في العام في مؤتمر المناخ السنوي، وتومئ وفودها موافقة على نداءات العمل «الآن وإلا فلا» وتتعهد بالحد من الانبعاثات المسببة للاحترار العالمي.

لكن يجدر بنا ألا نطمئن. فأحدث تقارير اللجنة الحكومية الدولية للتغيُّر المناخي تعلنها واضحة إلى حد الألم: نحن لا نفعل إلا أقل القليل، وبعد فوات الأوان. ففرسان يوم القيامة المناخي وصلوا إلى أقصى التل، ويقتربون، وبسرعة.

*جوناثان جورنال صحفي بريطاني سبق له العمل مع التايمز والحياة في الشرق الأوسط

*ترجمة: أحمد شافعي/صحيفة «عمان» العمانية

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk